

قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

محمد نصر
جميل هلال

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)



2007

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ❖ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ❖ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ❖ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ❖ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ❖ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، رima خلف، سامر خوري (أمين الصندوق)، سلام فياض، منيب المصري، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، غانية ملحي، رجا الخالدي، محمد نصر (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2007 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: <http://www.pal-econ.org>



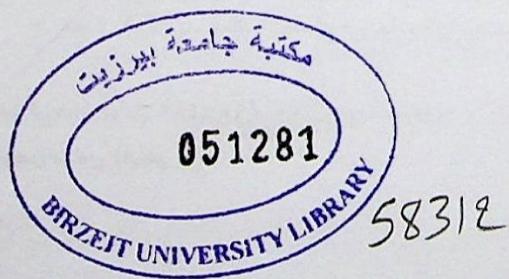
١٩٨٧١٢

قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

محمد نصر

جميل هلال

HM
708
.N38
2007



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS)



2007



قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، 2007

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحثون الرئيسيون: د. محمد نصر، المدير العام (ماس)
جميل هلل، باحث زائر في ماس.

الباحثون المساعدون: وحى عامر (ماس).
يوسف عدون (ماس).

المعالجة الإحصائية: د. عوض مطرية، باحث زائر في ماس.

المراجعة والتقييم: د. باسم مكحول، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح.
د. مجدي المالكي، أستاذ الاجتماع في جامعة بيرزيت.

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شملة (عربي)
سامي بنواس (إنجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2007

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)



تقديم

هذه الدراسة هي الثانية التي يقوم بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول رأس المال الاجتماعي. وكان المعهد قد نشر عام 2006 دراسة نظرية أعدها د. فضل النقيب بعنوان "مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة"، استعرض فيها الجوانب المختلفة للمفهوم وانعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني. وتأتي الدراسة الحالية لتضيف مساهمة عملية من خلال تحديد إطار عمل لمفهوم رأس المال الاجتماعي، ومحاولة تطوير مؤشر لقياسه في الأراضي الفلسطينية كل، والمجتمعات السكانية الفلسطينية المختلفة كل على حدة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى التي تحاول تطوير مثل هذا المؤشر، ليس في فلسطين فقط وإنما في العالم العربي أيضا. كما أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبرز الكثير من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي سوف تثير اهتمام متذكري القرار وصانعي السياسات في فلسطين لما لها من دلالات هامة. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تشير مجموعة من التساؤلات المنهجية والعملية، وبالتالي فهي تمثل نقطة انطلاق لمزيد من الأبحاث والدراسات المعمقة التي لها انعكاسات على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا تلك المتعلقة بمكافحة الفقر والصحة والتعليم، ومستوى الدخل والإنتاج، ودعم صمود الشعب الفلسطيني وتماسكه، مما يمكن أن يسهم في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمن ساهموا في هذه الدراسة. وبالإضافة إلى طاقم البحث، أود أنأشكر الزميل د. عوض مطرية الذي بذل جهدا كبيرا في الإشراف على المعالجة الإحصائية التي شكلت جزءا هاما من الدراسة. كما أشكر المعقبين د. باسم مكحول ود. مجدي المالكي اللذين أسمحت ملاحظاتهما القيمة في إثراء البحث في جوانبه المختلفة، وأشكر الأخوة والأخوات الخبراء الذين شاركوا في ورشيتي العمل اللتين تمت خلالهما مناقشة منهجية ونتائج هذه الدراسة. كما أقدم شكرًا خاصًا للجهاز المركزي



للإحصاء الفلسطيني الذي قام بإنجاز المسح الميداني بإنقاذ ومهنية عالية، بالرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهت عمله خلال تلك الفترة. وأخيراً، وليس آخرها، أتوجه بالشكر الجزيل للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمهم السخي لهذه الدراسة.

د. محمد نصر
المدير العام



المحتويات

مقدمة

1

5	الفصل الأول: رأس المال الاجتماعي: إشكالية المفهوم
7	1-1 رأس المال الاجتماعي: ملخص ابن خلدون إلى البنك الدولي
11	1-2 رأس المال الاجتماعي وأنواع رأس المال الأخرى
13	1-3 دخول مفهوم جديد على رأس المال الاجتماعي
15	1-3-1 جدل واسع حول المفهوم الجديد
17	1-3-2 مفهوم البنك الدولي لرأس المال الاجتماعي
18	1-3-3 مفهوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
19	1-4 قضايا تطرحها مراجعة الأدبيات حول مفهوم "رأس المال الاجتماعي"
23	الفصل الثاني: رأس المال الاجتماعي: إشكالية القياس
24	2-1 المحاولات السابقة لقياس رأس المال الاجتماعي
26	2-1-1 محاولات تطوير مؤشرات جزئية
29	2-1-2 محاولات تطوير مؤشرات كلية
33	الفصل الثالث: المنهجية والتحليل الإحصائي
33	3-1 المنهجية
(33)	3-1-1 المرحلة الأولى: عمل إطار لقياس رأس المال الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة
34	3-1-2 المرحلة الثانية: تجميع البيانات
35	3-1-3 المرحلة الثالثة: التحليل
36	3-1-4 تحليل العوامل
36	2-3 الإطار المفاهيمي
38	3-3 أبعاد رأس المال الاجتماعي
39	3-3-1 المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية
40	3-3-2 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
40	3-3-3 الثقة
41	3-3-4 التوجهات والقيم المشتركة
(41)	4-3 التحليل الإحصائي



5- تحليل النتائج

- 47 5-1 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي
48 5-2 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية
50 5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الديموغرافي
52 5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المستوى التعليمي
54 5-4 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل
54 5-5 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل

الفصل الرابع: فراغة سوسيولوجية في نتائج مسح رأس المال الاجتماعي

- 57 1-1-1 عضوية الشبكات الاجتماعية
57 1-1-2 الانتماب للتنظيمات السياسية
57 1-1-3 النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والغرف التجارية والصناعية والأطر
58 1-1-4 الجماهيرية وجمعيات مجتمع مني أخرى
59 1-1-5 الروابط المنبثقة من الانتماءات الدينية (المنبثقة عن المساجد والكنائس)
59 1-1-6 شبكة العلاقات السياسية، والعلاقات الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني
59 1-1-7 تباين الشبكات الاجتماعية والسياسية والمحلية والدينية والاقراضية بين مناطق
61 1-1-8 الضفة الغربية
63 1-1-9 تباين "رأس المال الاجتماعي" وفق نوع التجمع السكاني
63 1-1-10 تباين مؤشرات رأس المال الاجتماعي وفق العضوية في المؤسسات والروابط
64 1-1-11 تباين حجم رأس المال الاجتماعي حسب الفئة العمرية
65 1-1-12 التعليم يزيد من رأس المال الاجتماعي؛ التعليم يرفع من معدلات المشاركة في
65 1-1-13 مؤسسات المجتمع المدني
66 1-1-14 تباين حجم رأس المال الاجتماعي (من حيث العضوية في مؤسسات المجتمع
66 1-1-15 المدني) من حيث موقع الفرد في سوق العمل
68 2-1-1 مؤشر المشاركة في النشاطات السياسية
68 2-1-2 المشاركة في الانتخابات التشريعية للعام 2006
69 2-1-3 المشاركة في توزيع منشورات سياسية خلال عام
70 2-1-4 المشاركة في الاجتماعات أو ندوات سياسية (خلال عام)
71 2-2-1 المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية
73 2-2-2 العلاقة مع زملاء العمل
74 3-1-1 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية
74 3-1-2 الزيارة والتواصلي مع الأقارب والجيران والأصدقاء
75 3-2-1 الاتصال مع الأهل والأصدقاء في الخارج

76	3-3 دعوة الأصدقاء والجيران لزيارة البيت
77	4-3 انتشار الروابط والفعاليات العشائرية
82	5-3-4 جمعيات أبناء البلد
83	6-3-4 الأصدقاء ورأس المال الاجتماعي
86	4-4 مؤشر الثقة
86	1-4-4 الثقة بالآخرين (بالأفراد)
88	2-4-4 الثقة بالمؤسسات والشخصيات العامة
89	3-4-4 الثقة بالبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية
90	4-4-4 الثقة في المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة ومؤسسة الرئاسة
91	5-4-4 الثقة في النظام القضائي
91	6-4-4 الثقة في المؤسسات الدينية
92	7-4-4 الصحافة والتلفزيون المحلي
93	8-4-4 الثقة في المنظمات غير الحكومية
93	9-4-4 الثقة في النقلابات
94	10-4-4 الثقة في النظام التعليمي
94	11-4-4 الثقة في الشركات الكبرى العاملة في الضفة والقطاع
95	12-4-4 الثقة في المنظمات الدولية والدول المانحة
96	5-4 القيم والتوجهات المشتركة
96	1-5-4 التطوع والعمل الخيري
97	2-5-4 الأهداف الاجتماعية
100	3-5-4 الموقف من ممارسات اجتماعية معينة
101	6-4 مؤشرات عامة
101	1-6-4 الثقة بالمستقبل
102	2-6-4 التفكير بالهجرة ودراوشه
105	الفصل الخامس: خلاصة واستنتاجات ... من هنا إلى أين؟
115	المراجع
119	الملاحق



قائمة الجداول

30	مكونات مؤشر رأس المال الاجتماعي الشمولي لـ بوتام	جدول 1:
39	أبعاد رأس المال الاجتماعي	جدول 2:
44	الأبعاد الرئيسية والعوامل المرتبطة بها وقوة الترابط فيما بينها	جدول 3:
50	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي	جدول 4:
52	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية	جدول 5:
54	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الديموغرافي	جدول 6:
56	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المستوى التعليمي	جدول 7:
57	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل	جدول 8:

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مفهوم رأس المال الاجتماعي في سياق الشرط الفلسطيني، وتصميم إطار عام يتيح إمكانية قياس رأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة، بغية وضع مؤشر لفلسطين يعكس الأبعاد وأنواع المختلفة لرأس المال الاجتماعي في الأراضي المحتلة ككل، وفي التجمعات السكانية المختلفة كل على حدة.

وعلى الرغم من أن هذا المصطلح ليس جديداً من حيث مضمونه، فإن الاهتمام به زاد مؤخراً في ظل تبني البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى هذا المفهوم واعتباره، في بعض الأحيان، "الحلقة المفقودة في التنمية". وتشير مراجعة الأدبيات الكثيرة حول الموضوع إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعني من إشكاليات عديدة، تتمثل في غياب تعريف موحد يبيّن ما يشمله هذا المفهوم، وما لا يشمله، وعدم تحديد طبيعة العلاقة بين هذا المفهوم والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وكذلك علاقة رأس المال الاجتماعي برأس المال المادي والبشري والثقافي.

وقد انعكست إشكالية المفهوم على القياس، وظهر ذلك في عدم الاتفاق على مؤشر معين أو أبعاد محددة يمكن من خلالها قياس التغيير في رأس المال الاجتماعي، ومقارنته بين مكان وآخر، وبخاصة أن كثيراً من تلك الأبعاد لا يمكن تكميمها بسهولة؛ مثل الثقة، والتوجهات، والقيم، وغيرها. وقد جرت محاولات كثيرة لتطوير مؤشر جزئي أو شمولي لقياس رأس المال الاجتماعي، وكان البنك الدولي من المبادرين في هذا المجال ضمن محاولته البحث عن تفسير أو آليات لمعالجة الفقر وتشجيع فرص التنمية.

تم في هذه الدراسة تبني تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، الذي يشير إلى أن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأبعاد، يمثل "الشبكات الاجتماعية والقيم والتقاهمات والمعايير المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها". وقد تم تكيف هذا المفهوم ليتوافق والوضع الفلسطيني؛ وذلك عن طريق إضافة مجموعة من الأسئلة للاستماراة التي تم تطويرها بناءً على الإطار المذكور.

بناءً على التعريف السابق، تم تحديد أربعة أبعاد رئيسية تشمل: المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية؛ الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي؛ الثقة بالمؤسسات والأفراد؛ التوجهات والقيم المشتركة. ثم جرى تطوير استماره تعكس هذه الأبعاد، وتم اختيار عينة ممثلة من الأسر في جميع الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم إجراء المسح بالكامل في الضفة الغربية، ولكن الظروف السياسية والأمنية التي مر بها قطاع غزة خلال فترة المسح، حالت دون إنجازه بالكامل، كما كان مقرراً، ما يسمح فقط بإجراء التحليل على مستوى القطاع ككل، وليس على مستوى التجمعات السكانية والخصائص الديموغرافية لكل مجموعة.

في تحليل نتائج المسح، استخدم التحليل الاجتماعي في فحص العلاقة بين مكونات رأس المال الاجتماعي المختلفة والمتغيرات الرئيسية. كما استخدام تحليل العوامل من أجل تجميع المتغيرات الكثيرة في مجموعات تعكس الجوانب الرئيسية المختلفة لرأس المال الاجتماعي، ثم تم استخدام أسلوب (Scree Plot) من أجل تحديد هذه المتغيرات واختصارها إلى ستة أبعاد رئيسية تشمل: الثقة بالمؤسسات السياسية، المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية، القيم السلوكية، الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي، القيم الاجتماعية. وهذا العدد من الأبعاد الذي أظهرته نتائج التحليل، بناءً على البيانات والمعطيات التي تم تجميعها في الاستمار، يتجاوز العدد المتوقع الذي تم افتراضه في منهجية الدراسة. وقد تم بعد ذلك حساب المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي للبالغين، وذلك على شكل قيم قياسية (standardized) ذات متوسط حسابي يساوي صفر، وأنحراف معياري يساوي 1، وتم استخدام هذه النتائج لحساب مؤشر كلّي يعكس مستوى رأس المال الاجتماعي في فلسطين، من خلال طريقة المتوسط المرجح للقيم المحسوبة للأبعاد المختلفة.

تم استخدام قيم كل من الأبعاد الستة المذكورة، وكذلك قيمة المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي الذي تم احتسابه، لإجراء تحليل واختبارات إحصائية للفروقات بين الأفراد، اعتماداً على خصائصهم الاقتصادية-الاجتماعية والديموغرافية. وقد أظهر هذا التحليل الإحصائي مجموعة من النتائج المثيرة للاهتمام، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:



أولاً. تظهر النتائج أن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي لدى سكان قطاع غزة أعلى من سكان باقي الضفة الغربية، وهذا الأخير أعلى من سكان القدس. وعند النظر إلى باقي الضفة الغربية وحدها، نلاحظ أن المحافظات الشمالية تتمتع بأعلى مستوى من الثقة بالمؤسسات السياسية، تليها المنطقة الجنوبية، فالوسطى. بالمقابل، تتفوق المنطقة الجنوبية على المنطقة الشمالية في الشبكات الاجتماعية، بينما تحتل المنطقة الوسطى المرتبة الأخيرة. هذا، وتشير النتائج إلى أن سكان المحافظات الجنوبية لديهم مقدار مرتفع من القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك سكان المنطقة الوسطى ثم الشمالية. أما بالنسبة للعوامل الأخرى، فقد لوحظ عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المناطق الثلاث في باقي الضفة الغربية.

ثانياً. ظهر أعلى مستوى نسبي للثقة في المؤسسات السياسية عند سكان باقي الضفة الغربية، يليهم في ذلك سكان القدس، ثم سكان غزة. في المقابل، نجد أن سكان قطاع غزة لديهم أعلى مستوى نسبي من الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية، يليهم سكان باقي الضفة الغربية، ومن ثم سكان القدس.

ثالثاً. أظهرت النتائج أن سكان القدس لديهم أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان القطاع، ومن ثم سكان باقي الضفة الغربية. لكن هذا لا ينطبق على الشبكات الاجتماعية، حيث تشير النتائج إلى أن سكان باقي الضفة الغربية يملكون أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان قطاع غزة، ومن ثم محافظة القدس. أما بالنسبة للقيم (سواء السلوكية أم الاجتماعية)، فإننا نجد أن سكان القدس لديهم أدنى مستوى من القيم بنوعيها. في حين يحتل قطاع غزة مكانة أفضل من باقي الضفة الغربية بالنسبة للقيم (السلوكية والاجتماعية) مع وجود فارق أكبر لصالح قطاع غزة بالنسبة للقيم الاجتماعية.

رابعاً. يملك سكان القرى أعلى مستوى من الثقة في المؤسسات السياسية، ولكنهم يملكون أقل مستوى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية. أما المخيمات فتتخذ اتجاهات معاكسة لذلك. وفي حين أظهر سكان المخيمات أقل مستوى من المشاركة الاجتماعية قياساً مع سكان الحضر والريف، نجد أنه لا توجد فروقات كبيرة بين المناطق بالنسبة للقيم السلوكية، إلا أننا نجد أن سكان المدن لديهم أعلى مستوى من

القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك المخيمات، ومن ثم سكان الريف. وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن الفروقات تختفي بين هذه المناطق. خامساً. تظهر النتائج أن مستوى المشاركة والشبكات الاجتماعية أعلى لدى الرجال من النساء، بينما تتفوق النساء على الرجال في مستوى الثقة في المؤسسات السياسية. في المقابل، أظهرت النتائج أن مستويات الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية لدى الجنسين متشابهة. أما بالنسبة للقيم السلوكية، فقد أظهرت النتائج أن مستوى هذه القيم عند الرجال أعلى منها عند النساء، في حين أن القيم الاجتماعية عند النساء كانت أعلى منها عند الرجال. وعند النظر إلى المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن الرجال يتمتعون بمستويات أعلى من رأس المال الاجتماعي مقارنة مع النساء.

سادساً. تظهر النتائج أن كبار السن يملكون مستوى عالياً من الثقة في المؤسسات السياسية، بينما نجد أن الفئة العمرية الشابة تملك النسبة الأعلى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية. في المقابل، نلاحظ أن معدل المشاركة الاجتماعية يقل مع التقدم في العمر، بينما نجد أن مستوى الشبكات الاجتماعية يشهد اتجاهاً عكسيّاً. وفي المحصلة، وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن الفئة العمرية ما بين 26-35 سنة تملك أعلى مستوى من رأس المال الاجتماعي، بينما تملك الفئة العمرية 66 سنة فما فوق أقل مستوى لرأس المال الاجتماعي.

سابعاً. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الأفراد الذين تحصيلهم العلمي أقل من دبلوم متوسط لديهم أعلى مستوى من الثقة في الهيئات السياسية، بينما الأفراد الذين يتمتعون بمستويات علمية عليا لديهم ثقة أكبر في المؤسسات المحلية والدولية. كما نلاحظ بشكل عام أن الأفراد ذوي المؤهلات العلمية العالية يظهرون مستويات أقل من الثقة في الجهات السياسية. ومن الملفت للنظر وجود مستوى مرتفع من المشاركة عند الذين يحملون درجة البكالوريوس. وتشير النتائج إلى أن مستوى رأس المال الاجتماعي يزداد مع ارتفاع مستوى تعليم الفرد إلى أن يصل إلى مرحلة الدبلوم المتوسط، ومن ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل مستوياته عند حاملي درجة

الماجستير فما فوق. لكن يجب التعامل مع هذه النتيجة الأخيرة بحذر بالغ نظراً لقلة عدد حملة الماجستير فأكثر في العينة.

ثانياً. لوحظ أن العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية لديهم مستويات عالية من الثقة (سواء في المؤسسات السياسية أم المؤسسات المحلية والدولية)، وكذلك من القيم الاجتماعية، لكن العاملين في القطاع العام لديهم أعلى مستوى من المشاركة والشبكات الاجتماعية مقارنة بالآخرين. وبالنسبة للمؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن العاملين في القطاع العام لديهم مقدار أكبر من رأس المال الاجتماعي، يليهم العاملون في قطاع المنظمات غير الحكومية -مع وجود فروقات هامشية- ثم العاملون في القطاع الخاص.

بالإضافة إلى التحليل الإحصائي، قدمت الدراسة قراءة سوسيولوجية لنتائج المسح لتعزيز وتحليل ما توصل إليه التحليل الإحصائي. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذا التحليل السوسيولوجي على النحو التالي:

- ❖ أظهرت النتائج الحضور الملحوظ لشبكة العلاقات السياسية وضعف شبكة العلاقات الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني (وتحديداً النقابات والاتحادات والأطر الجماهيرية). ويسترعي الانتباه ارتفاع نسبة المنتسبين إلى روابط دينية في المناطق الثلاث. كما أظهرت نتائج المسح نسبة عالية نسبياً من الانتماء للجمعيات الخيرية أو للجمعيات التي تقوم بنشاطات اجتماعية، وإن كانت بنسبة أدنى من حضور الروابط الدينية.
- ❖ يتباين توزع رأس المال الاجتماعي المتمثل في الشبكات الاجتماعية والسياسية والمحلية والدينية والافتراضية بين مناطق الضفة الغربية (شمال، وسط، وجنوب): فقد تميز الأفراد في وسط باقي الضفة الغربية بالمعدلات الأعلى في "اقتلاء" رأس المال الاجتماعي غير القائم على الانتماء الديني، وبالمعدلات الأعلى من العضوية النشطة في منظمات المجتمع المدني، كما يتميز بالمعدلات الأدنى من "رأس المال الاجتماعي" المستند إلى الروابط الدينية. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن وسط الضفة الغربية هي المنطقة الأقل فقرًا مقارنة بالمناطق الأخرى، وتحوي النسبة الأعلى من الطبقة

الوسطى، ما قد يؤشر إلى علاقة بين أبعاد معينة من رأس المال الاجتماعي والوضع الطبقي للأفراد.

وقد أظهر وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأعلى من الأعضاء الحزبيين النشيطين، ولعل من أبرز أسباب هذا التمايز تمركز قيادات وكوادر التنظيمات السياسية في وسط الضفة (وتحديداً في رام الله والبيرة). كما تمايز وسط الضفة الغربية عن المناطق الأخرى بكونه يحظى بأعلى نسبة من المنتسبين إلى نوادي رياضية ومراسيل وجمعيات شبابية ومراسيل الترفيه العامة، وباحتواه على النسبة الأعلى من الأعضاء النشيطين في النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأطر الجماهيرية. وتمايز وسط باقي الضفة الغربية عن شمالها وجنوبها لكونه يسجل أعلى نسبة من المنتسبين إلى، والنشطين في، جمعيات أو روابط دينية، وبالنسبة الأدنى من النشطين في هذه الجمعيات. وكان المسح قد سجل ارتفاعاً في محافظة القدس، وإن بقيت نسبة العضوية الشديدة فيها أعلى مما هي عليه في جنوب الضفة الغربية. وتمايز وسط باقي الضفة الغربية بأعلى نسبة من الأعضاء النشطين في جمعيات خيرية وفي الجمعيات الثقافية، وفي عضوية المجموعات الافتراضية (الإنترنت).

♦ يتباين حجم "رأس المال الاجتماعي" وفق نوع التجمع السكاني (مدنية، قرية، مخيم)، فقد أظهر سكان المدن معدلات أعلى من العضوية النشطة قياساً بالتجمعات السكانية الأخرى، وتبرز القرى في احتواها على نسب أعلى من المشاركة في عدد من الروابط والجمعيات.

♦ تتباين معدلات امتلاك مؤشرات رأس المال الاجتماعي (وفق مؤشر العضوية في المؤسسات والروابط المدنية) بشكل واضح وفق النوع الاجتماعي. وتتفوق معدلات العضوية الشديدة للذكور على الإناث في معظم المؤسسات والروابط الاجتماعية والمدنية. ويظهر الفارق بين النساء والرجال واسعاً في معظم هذه الروابط والجمعيات. ويدلل ذلك على أهمية العضوية في الروابط الاجتماعية والمدنية كمؤشر على امتلاك رأس المال الاجتماعي.

♦ يتباين حجم رأس المال الاجتماعي حسب الفئة العمرية، فالفئات الشابة هي الأكثر ميلاً للعضوية النشطة في التنظيمات والروابط المدنية المختلفة. وقد أظهرت نتائج المسح

تمركز العضوية النشطة في الفئات العمرية الشابة (كما في عضوية النوادي، والأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية، ولجان الأحياء، وفي المجموعات الافتراضية، ومجموعات الضغط، وجمعيات البيئة والتعاون الدولي).

أظهرت النتائج أن نسبة عالية من أفراد العينة هم أعضاء في منظمات أهلية ومدنية وسياسية وثقافية. وتستدعي قراءة موضوعية لمدلولات هذه الأرقام دراسات مقارنة ليست بحوزتنا راهناً. وتترتب المناطق حسب كثافة الشبكات الاجتماعية (نسبة العضوية في جمعيات أو منظمات) كالتالي: محافظة القدس، وسط الضفة (دون القدس)، شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية، قطاع غزة. وهو ترتيب يتناسب عكسياً مع معدلات الفقر.

أظهرت النتائج وجود معدلات مشاركة عالية في الاقتراع في الانتخابات التشريعية للعام 2006، لكن هذه لا تبدو ذات جدوى كمؤشر على امتلاك رأس المال الاجتماعي؛ كونها تعبر عن استقطاب سياسي حاد أولاً، وأنها تتعاكس مع مؤشرات أخرى (معدلات الثقة المدنية في الأفراد ومعظم المؤسسات، وغير ذلك).

برزت نسبة مشاركة مدنية في توزيع منشورات سياسية، وكان وسط الضفة الغربية الأعلى من حيث نسبة الأفراد الذين شاركوا في توزيع منشورات سياسية. لكن المشاركة في حضور اجتماعات أو ندوات سياسية كانت أعلى. وقد ظهرت محافظة القدس المنطقه الأقل مشاركة في هذا النشاط، مقارنة مع وسط الضفة الغربية ومع جنوبها وشمالها. وكانت نسبة مشاركة أفراد القرى هي الأعلى قياساً بالمخيمات والمدن. كما كانت نسبة مشاركة الذكور ضعف مشاركة الإناث، وتميزت الفئة الشابة بتفوقها في حضور الندوات والاجتماعات السياسية. وهنا يبرز دور التعليم (كرأس المال تفافي) في رفع مستوى المشاركة السياسية.

يظهر تسييس المجتمع الفلسطيني من النسبة العالية من الأفراد الذين شاركوا في مظاهرات ومسيرات سياسية (خلال العام الذي سبق فترة المسح)، مع تباينات مهمة بين المناطق ووفق الانتماء السياسي، والنوع الاجتماعي. وسجلت القرى النسبة الأعلى من المشاركة في المسيرات والمظاهرات السياسية (قد يكون ذلك بسبب بناء جدار الفصل العنصري والنشاطات الاستيطانية الأكثر بروزاً في المناطق القروية)،

- وقد بلغت مشاركة الذكور أكثر من ضعف مشاركة الإناث، وكانت الفئة دون سن السادسة والعشرين من العمر هي الأكثر مشاركة في هذا النشاط.
- ❖ وصفت نسبة عالية جداً من الأفراد العاملين علاقتهم مع زملاء العمل بالجيدة جداً أو بالجيدة نوعاً ما. ومن هنا لا يبدو هذا المؤشر ذو فائدة في قياس رأس المال الاجتماعي، كما أن وجود نسبة لا ت عمل (ربات بيوت، متفرغون للدراسة، عاطلون عن العمل، ... الخ) يعني أن نسبة عالية من الأفراد (بسبب ارتفاع معدلات الإعاقة والبطالة في فلسطين) ستكون خارج هذا المؤشر.
- ❖ ظهرت وتيرة عالية من التزاور والتحادث (التلفوني أو الإلكتروني) الأسبوعي مع الأقارب في الأراضي الفلسطينية. وتميز القرى بالنسبة الأعلى من التزاور والتحادث مع الأقارب. كما أن الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً) هي الأكثر تزاوراً وتحادثاً. وبرزت فروق مهمة فيما يخص وتيرة زيارة الأصدقاء والتحادث معهم حسب النوع الاجتماعي، حيث كانت النسبة لدى الرجال ضعف ما عند النساء.
- كما ظهر ارتفاع في معدل زيارة الجيران أو التحادث معهم (مرة في الأسبوع على الأقل)، وكانت المعدلات الأعلى في التزاور بين الجيران في القرى، تلاها المدن، ثم المخيمات. كما تفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في معدلات التزاور بين الجيران.
- ❖ أظهرت البيانات أن النسبة الأكبر من أفراد العينة في الضفة الغربية لهم أقارب خارج فلسطين، وأن خمسيني الذين لهم أقارب في خارج فلسطين يتصلون بهم مرة واحدة على الأقل في الشهر مع أقاربهم (بالتلفون أو عبر البريد الإلكتروني). وكانت النسبة الأعلى من الاتصال مع الأهل في الخارج في المدن، تلاها الريف، وفي وسط الضفة بالمقارنة مع شمالها وجنوبها، وبين الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً) أكثر من غيرها، وعند الرجال أكثر من النساء، وعند الطلبة أكثر من غيرهم.
- ❖ يدعوا أكثر من ربع الأفراد في باقي الضفة الغربية أصدقاء لزيارتهم في البيت مرة في الأسبوع على الأقل، ولكن هذه النسبة كانت في محافظة القدس أقل من الخامس. وتتفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في وتيرة دعوة الأصدقاء للتزاور على أساس أسبوعي. وكانت النسبة مرتفعة في دعوة الجيران لزيارة البيت، إذ فاقت من



يقومون بذلك مرة واحدة على الأقل نسبة التلذين في الشهر في باقي الضفة الغربية، والخمسين في محافظة القدس.

إن وجود الكم الكبير من الأهل والأصدقاء خارج فلسطين له علاقة بالشئون الفلسطيني والهجرة المستمرة من الضفة والقطاع؛ أي لها علاقة بخصوصية الشرط الفلسطيني، وهي خصوصية يمكن أن تجبر لصالح التنمية الاقتصادية والثقافية إن توفرت شروط ذلك. لكن هذه العلاقات هي أيضاً رأسمايل اجتماعي للفرد، ويمكن أن تساعد على الهجرة للعمل أو الدراسة، أو في توفير مساعدات عند الضيق الشديد. في الوقت نفسه تشير النتائج أعلاه إلى التوزيع اللامتساوي لرأس المال الاجتماعي في حال اعتبار أحد مكوناته الرئيسية يتمثل في شبكة علاقات تشمل الأقارب والأصدقاء والجيران.

♦ أكثر من نصف أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة لديهم ديوان حمولة أو عشيرة، وكانت النسبة أعلى في قطاع غزة. وظاهرة الدواوين أكثر انتشاراً في المدن من القرى أو المخيمات، وربما يكون السبب في ذلك أن البيوت في القرى أو المخيمات تقوم أحياناً مقام الدواوين في تجميع أفراد العائلة. كما أن ما لا يقل عن خمسيني أفراد العينة شارك في نشاطات للحمولة أو العشيرة خلال عام. كما بُرِزَ تباين بين مشاركة الإناث ومشاركة الذكور في نشاطات وفعاليات الحمایل لصالح الذكور. ومن اللافت ارتفاع نسبة المشاركة في نشاطات الحمولة والعشيرة من قبل أفراد ذوي تعليم عالٍ. وكانت النسبة الأعلى للمشاركة في فعاليات الحمولة أو العشيرة في الفعاليات الاجتماعية من المشاركة في الفعاليات السياسية والاقتصادية.

العلاقات العشائرية والمشاركة في نشاطاتها هي من مكونات رأس المال الاجتماعي للفرد (ومن هذا نجدها تترافق مع رأس المال الثقافي)، وهي تتوفّر بدرجات متفاوتة عند بعض الأفراد ولا تتوفّر عند البعض الآخر. ولذا، نجد تباينات حسب المنطقة وتتنوع التجمع السكاني، وحسب النوع الاجتماعي، والمستويات التعليمية. لكن هذا يشير إلى إشكالية اعتبار رأس المال الاجتماعي مؤشراً تنموياً مجتمعياً، كونها لا تتسمج مع بناء مجتمع يقوم على المواطنة وحكم القانون، فالامر مختلف تماماً.

يمكن القول إن العضوية في الحمولة أو العشيرة والمشاركة في نشاطاتها تمثل نوعاً متوارثًا من رأس المال الاجتماعي للفرد، كما أن العضوية في جمعيات أبناء البلد

الأصلي والمشاركة في نشاطاتها تمثل شكلاً مستحدثاً من رأس المال الاجتماعي (حفظاً على حق سياسي وذاكرة جماعية) يستند إلى ما تولد عن النكبة من لجوء وتهجير وشتات.

♦ نكر ثلاثة أرباع أفراد العينة أن عدد أصدقائهم الحميمين يتراوح ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص، وذكر ثلث الأفراد أن لديهم صديقاً حمياً واحداً أو اثنين. لكن يصعب قياس حجم وتأثير هذا الرأس المال الفردي دون الإلمام بمفهوم وتباعات الصداقة السائد في المجتمع أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. كما أن نفوذ الأصدقاء وثرותهم وصلاتهم تتباين من فرد إلى آخر.

اللافت أن أكثر من نصف المبحوثين في القرى ذكر أنه دون أصدقاء، أو أن له صديقاً أو صديقين فقط. وبلغت هذه النسبة 40% في المدن، و45% في المخيمات. وقد يشير هذا إلى طغيان علاقات قوامها القرابة والجيرة والزمالة والانتماءات الموروثة. من اللافت أيضاً أن نصف الصداقات تتخطى الانتماءات السياسية والحزبية. وتتفوق القرى على المدن على هذا الصعيد. كما ظهر أن العمر والتعليم والنوع الاجتماعي من العوامل المؤثرة. فنسبة الرجال الذين ذكروا أن لهم أصدقاء من انتماءات سياسية أو حزبية مختلفة عنهم بلغت ضعف النسبة عند النساء. ونسبة من كان لهم أصدقاء من انتماءات أو تنظيمات سياسية أخرى ترتفع باستمرار مع المستوى التعليمي حتى الشهادة الجامعية الأولى.

إن وجود نسبة عالية من الأصدقاء ذوي الاتجاهات السياسية والحزبية المختلفة مكون إيجابي لرأس المال الاجتماعي، إذ يشير إلى وجود وعي مدني متقدم، لكنه بحاجة إلى أن يموضع في سياق تدني عدد الأصدقاء عند غالبية المواطنين، وإلى تأثير الروابط العشائرية والمحلية والتمايز القائم على أساس النوع الاجتماعي.

♦ اعتبر أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة من باقي الضفة الغربية ونسبة أعلى في محافظة القدس أنه لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة. وعلى غير ما هو متوقع كانت النسبة الأعلى بالثقة بالأ الآخرين في المدن، تلتها الريف، ثم المخيمات. وكانت أعلى نسبة للثقة لدى فئة أصحاب العمل، وكانت أعلى من المعدل، ولكنها كانت أدنى من المعدل عند من يعملون لحسابهم الخاص.

أظهر المسح تبايناً في معدلات الثقة في أفراد الحمولة والجيران وزملاء العمل وتجاه رجال الدين والسياسة بين المدن والقرى والمخيمات. وأظهرت المخيمات النسبة الأعلى في معدلات الثقة الكبيرة بأفراد الحمولة والنسبة الأدنى من الثقة برجال الدين وأعلى نسبة انعدام ثقة برجال السياسة. وبانت فروق حسب النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي، وبخاصة إزاء الثقة بـ رجال الدين، إذ تميل إلى التناقض مع ارتفاع المستوى التعليمي، وهو ما يتكرر فيما يخص الثقة بـ رجال السياسة أو بالثقة بـ زملاء العمل.

وتثير الفروق بين المناطق والتجمعات السكنية والفئات العمرية والمستوى التعليمي وغيرها، أسئلة حول المنهجية التي يطرحها قياس رأس المال الاجتماعي، وبخاصة أن الأدبيات الحديثة تعتبر الثقة أحد مكوناته الرئيسة.

- ❖ كشف المسح عن تدني الثقة بحكومة الوحدة الوطنية (بين حركتي "حماس" و"فتح") التي كانت قائمة خلال فترة المسح، وجاءت أعلى نسبة من انعدام الثقة في وسط الضفة الغربية، وكانت أعلى في المدن والمخيمات من القرى. لكن لوحظ ارتفاع معدلات انعدام الثقة بالكامل لدى أصحاب العمل وبين العاملين لحسابهم الخاص، وبين العاطلين عن العمل. كما كشفت نتائج المسح عن تدني الثقة بالأحزاب السياسية، فنسبة الذين ذكروا أن لديهم ثقة كبيرة في الأحزاب كانت محدودة جداً. وظهرت النسبة الأعلى من انعدام الثقة بالأحزاب السياسية في وسط الضفة الغربية، وكانت أعلى في المدن. وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة الأفراد في باقي الضفة الغربية الذين لا يثقون كلّياً في الهيئات والبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية (في المخيمات) هي أعلى من نسبة الذين يثقون بها ثقة عالية. أما من حيث الثقة بالمجلس التشريعي ومؤسسات السلطة ومؤسسة الرئاسة، فإننا نلاحظ انعدام الثقة أو تدنيها، بالإضافة إلى تدني الثقة في النظام القضائي والشرطة، مع تباينات ملموسة على أساس مناطقي والنوع الاجتماعي ونوع التجمع السكاني. كما تشير النتائج إلى وجود ثقة أعلى بمؤسسات الدينية مقارنة مع المؤسسات الأخرى. في المقابل، نجد أن هناك ميلاً واضحاً لمن حيث ثقة عالية في الصحافة والتلفزيون المحلي، مقابل ثقة متدينة في المنظمات غير

الحكومية، وبرزت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في المنظمات غير الحكومية في وسط باقي الضفة الغربية، وكانت الأعلى في المدن. كما ظهرت نسبة متدنية من الثقة في النقابات لم تختلف عن المنظمات غير الحكومية. وأبدى كل من الوسط والمدن النسبة الأعلى من انعدام الثقة في النقابات قياساً بالجنوب والشمال، وقياساً بالمخيمات والقرى. وأشارت نتائج المسح إلى أن النظام التعليمي يتمتع بأعلى نسبة ثقة إزاء المواضيع التي تطرق إليها البحث. وبرزت أعلى نسبة ثقة في النظام التعليمي في جنوب الضفة الغربية، وكانت القرى الأعلى في الثقة التامة بالنظام التعليمي (تبعتها المخيمات ثم المدن)، وأظهرت الإناث ثقة أعلى من الذكور. من جهة أخرى، فاقت نسبة من قالوا إن لا ثقة لهم في الشركات الكبرى نسبة من قالوا إن لديهم ثقة فيها. وظهر تباين واضح بين المناطق في هذا المجال، فالنسبة الأدنى من الثقة كانت في وسط الضفة (دون القدس)، وبالعكس كانت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في الشركات الكبرى في وسط الضفة الغربية.

ويبين المسح تدني نسبة من يعتقدون، في المعدل، بثقة كبيرة في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة عن لا يعتقدون فيها البتة. لكن تباينات واضحة ظهرت، أبرزها تفوق نسبة من منح ثقة كاملة في هذه المنظمات في المخيمات على من قالوا بانعدام الثقة فيها (خلافاً للقرى أو المدن)، وربما كان ذلك للدور الذي تقوم به وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) في تلك المخيمات.

بشكل عام، تكشف مراجعة نتائج قياس الثقة عن مجتمع تسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الأفراد، وفي مؤسسات السلطة، وفي الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة. وقليلة كانت موقع الثقة (النظام التعليمي، ورجال الدين) والثقة المقيدة (القضاء وإلى حد ما الشرطة). وكما هو الحال في المؤشرات الأخرى، برزت تباينات بين متغيرات مختلفة، بعضها مهم وبعضها ليسهماً، وبخاصة على صعيد نوع التجمعات السكنية والمناطقية والنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والتوجه السياسي. وتكون الإشكالية هنا في كيفية ربط موضوع الثقة برأس المال الاجتماعي، وأيهما أهم: الثقة بالأفراد أم بالروابط القرابية (الحمولة) أم بالمؤسسات السياسية أو المدنية أم الدولية، أم خليط منها؟

وتبدو نسب المساهمة في العمل التطوعي والمشاركة في الأعمال الخيرية عالية من حيث شمولها كل الواقع والفتات والاتجاهات السياسية. وهي، كمؤشرات على وفرة رأس المال الاجتماعي، تتعاكس مع دلالات مؤشرات أخرى، وتحديداً المتعلقة بتداي الثقة في الأفراد وفي المؤسسات.

منحت نسب عالية جداً من الأفراد أهمية قصوى للديمقراطية ومحاربة الفساد ولسيادة القانون ولتحسين الوضع الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة. وإذا اعتبرت هذه الأمور مؤشرات لامتلاك رأس المال الاجتماعي، فهي تشير إلى وفرته في الضفة وقطاع غزة. لكن مؤشر المساواة بين الرجل والمرأة يظهر اتجاهًا معاكساً للمؤشرات الأخرى، وهذه إحدى إشكاليات قياس رأس المال الاجتماعي.

يشير ترتيب نسب إدانة السلوكيات الاجتماعية إلى رفض قبول الكسب الشخصي غير المشروع أولاً، ومخالفة القوانين العامة ثانياً، وتقبل، وإن بشكل محدود، الامتناع عن ممارسة ما يقع في خانة الحقوق والواجبات. وتعتبر التباينات التي برزت في المسح ذات دلالات مهمة، وبخاصة تباين محافظة القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية، والتباينات المرتكزة على أساس النوع الاجتماعي، والتجمع السكني، والمستوى التعليمي، والاتجاهات السياسية والحزبية. غير أن بعض الأسئلة تستهدف التوصل إلى قياس عام، ومنها أسئلة تستهدف التوصل إلى فهم مكونات رأس المال الاجتماعي وتحديد إمكانية قياسه.

عبرت غالبية أفراد العينة عن ثقة ما بين المتوسطة والمعدومة في المستقبل. وبرزت تباينات مهمة في هذا المجال بين المناطق: فالنسبة الأعلى من الذين أبدوا ثقة عالية في المستقبل كانت في محافظة القدس، والأدنى في باقي الضفة الغربية. وكانت النسبة الأعلى للثقة المعدومة في المستقبل في قطاع غزة. ويعتبر هذا أكثر ما يعبر عن انغلاق الأفق السياسي أمام الفلسطينيين على المدى المرئي.

ذكر خمس أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، والثمن في محافظة القدس، ونحو الثلث من قطاع غزة أنه فكر بالهجرة للخارج، وكانت أبرز دوافع التفكير بالهجرة الأوضاع الاقتصادية القائمة. وكانت النسبة الأعلى من يفكرون بالهجرة بين مناطق الضفة الغربية منطقة الوسط (دون القدس)، بينما كانت النسبة الأعلى في التجمعات

السكنية هي المخيمات. وشكلت نسبة الذكور أكثر من ضعف نسبة الإناث اللواتي يرغبن في الهجرة. وحسب المستوى التعليمي كانت النسبة الأعلى للذين يرغبون في الهجرة بين من نالوا شهادة البكالوريوس، ومن الفئات العمرية كانت النسبة الأعلى بين من قلت أعمارهم عن 19 عاماً. وتبرز هذه المعطيات صعوبة مناقشة رأس المال الاجتماعي بمعزل عن رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي، لارتباط الهجرة، من زوايا مختلفة، بتوفر أو ضعف أو غياب كل من هذه واتجاهات تأثيره.



مقدمة

حظي مفهوم رأس المال الاجتماعي باهتمام بالغ خلال العقودين الماضيين؛ سواء على المستوى النظري أم على المستوى التطبيقي. وقد زاد الاهتمام بهذا المفهوم وبطريقة قياسه في السنوات الأخيرة، وبخاصة مع تبني الكثير من الحكومات والمؤسسات الدولية لهذا المفهوم، واختبار علاقته ببعض متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المهمة، كالدخل، والصحة، والتعليم، والفقر، والبطالة، ومستويات الجريمة، وغيرها. وقد قامت بعض هذه الدول والمؤسسات بتطوير مؤشرات مختلفة لقياس رأس المال الاجتماعي، واستخدم بعضها بيانات ثانوية متوفرة ضمن منشورات أجهزتها الإحصائية، بينما قام البعض الآخر بتطوير استبيانات يتم من خلالها تجميع بيانات خاصة لهذه الغاية. وقد كان البنك الدولي من المؤسسات التي شجعت البحث حول رأس المال الاجتماعي في إطار نقاش قضيتي الفقر والتنمية، وقام بدراسات متعددة في العديد من الدول النامية خلال العقد الماضي لدراسة رأس المال الاجتماعي وآليات قياسه. كما قامت مؤسسات دولية ومحلية أخرى بجهود مماثلة.

وقد ساهم الجدل حول هذا الموضوع في تطوير المفهوم بشكل ملموس، ولكنه ظل يفتقر إلى الإجماع حول معناه وأساليب قياسه وعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهناك من يعتقد أن رأس المال الاجتماعي يعتبر محدداً رئيسياً لرفاهية المجتمع وتقدمه؛ بل إن بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي وصفت رأس المال الاجتماعي بأنه "الحلقة المفقودة في التنمية". ولكن تجدر الإشارة إلى أن تأثير رأس المال الاجتماعي قد لا يكون دائماً إيجابياً، فقد أشارت بعض الدراسات المقارنة حول الشبكات غير الرسمية في بعض الدول إلى أن تلك الشبكات قد تكون لها آثار سلبية، ويمكن أن تعزز عدم الاستقرار السياسي لهذه الدول.



أما في فلسطين، فقد أشارت بعض الدراسات إلى دور رأس المال الاجتماعي في تخفيف آثار الاحتلال الإسرائيلي والأزمة الاقتصادية المصاحبة له، ولو جزئياً، من خلال الشبكات العائلية الواسعة والتضامن الاجتماعي. وقد علق تقرير البنك الدولي على ذلك بالقول "إن ما يلفت النظر هو التماسك المتواصل في المجتمع الفلسطيني. فعلى الرغم من العنف والصعوبات الاقتصادية والإحباطات اليومية الناجمة عن الحياة تحت حظر التجول والحصار، فإن المشاركة والإرث منشرين، والعلاقات العائلية فعالة في معظم الأحوال" (World Bank, 2003). كما أشار التقرير إلى أنه، وحتى قبل إعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 2002، "كان المانحون يقولون إن ... المجتمع الفلسطيني يستوعب مستويات من البطالة كان يمكن أن تمزق العقد الاجتماعي في المجتمعات الصناعية" (World Bank, 2003).

وعلى الرغم من إدراك الأهمية المحتملة لرأس المال الاجتماعي، فإن عدد البحوث التي تم القيام بها في هذا المجال في فلسطين لا يزال محدوداً لغاية الآن، ولا يتعدى بعض الإشارات العابرة إلى هذا المفهوم ضمن خطة التنمية المتوسطة المدى 2005-2007 لوزارة التخطيط، التي طالبت بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي، ولكنها لم تقترح أية وسائل ملموسة لعمل ذلك،¹ وتقرير التنمية البشرية الفلسطينية لعام 2004 الذي حمل عنواناً فرعياً "الأمل في المستقبل: نحو تعزيز المجتمع الفلسطيني من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي"، ولكنه لم يذكر رأس المال الاجتماعي صراحة سوى ثلث مرات فقط في التقرير المكون من 213 صفحة.² وتعتبر دراسة فضل النقيب (النقيب، 2006) من بين الدراسات القليلة التي تعالج الموضوع في السياق الفلسطيني صراحة، وتناقش تأثير رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي، وتطلب بناء مؤشر ملائم لقياس رأس المال الاجتماعي في فلسطين.

تهدف الدراسة الحالية إلى مناقشة مفهوم رأس المال الاجتماعي في سياق الشرط الفلسطيني، وتصميم إطار عام يتيح إمكانية قياس رأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة، وذلك من

¹ لنظر الموقع الإلكتروني: http://www.mop.gov.ps/en/docs_archive/MoP%5CMTDP%20Executive%20Summary%20Final%202003

² لنظر الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/dsp/research/publications>



خلال مراجعة تفصيلية لمجموعة من الأدوات التي تم تطويرها عالمياً، و اختيار الأنسب منها، والعمل على تكييفها للتلامع والواقع الفلسطيني. كما تهدف الدراسة إلى استخدام هذه الأداة لوضع مؤشر لرأس المال الاجتماعي لفلسطين، يعكس الأبعاد وأنواع المختلفة لرأس المال الاجتماعي في الأراضي المحتلة ككل، وفي التجمعات السكانية المختلفة (المدنية، والريفية، ومخيمات اللاجئين). ومن هنا، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل عام إلى صياغة وتحديد (conceptualization) مفهوم رأس المال الاجتماعي في الوضع الفلسطيني، وتطوير تعريف إجرائي له (operationalization) يتلاءم وخصوصية الوضع الفلسطيني.

ولهذه الدراسة أهمية من حيث المساهمة في سد النقص الواضح في هذا الجانب من المعرفة حول الموضوع في الواقع الفلسطيني، وتوفير بيانات وتحليلات معمقة حول الأبعاد المختلفة له، وتأثيراتها المحتملة على المجتمع الفلسطيني، ما يتتيح لمتخذي القرار في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين وغيرهم التعرف على آليات عمل مكونات رأس المال الاجتماعي في المناطق الفلسطينية ككل، وفي أنواع مختلفة من التجمعات بوجه خاص، وتوجيه سياساتهم بما يتلاءم واحتياجات الشعب الفلسطيني. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها المحاولة الأولى لبناء مؤشرات لقياس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي الفلسطيني، يستفيد من تجارب الدول الأخرى، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية لمجتمع يعيش تحت الاحتلال وفي ظروف قاسية من الحصار والتشريد والمصادرة، ما يتتيح متابعة التطور الذي يحدث لهذه الأبعاد بين فترة وأخرى، ويقارنها مع الدول الأخرى في المنطقة.

تستعرض الدراسة الجانب النظري للموضوع، حيث نستعرض في الفصل الأول إشكالية مفهوم رأس المال الاجتماعي، والمدارس المختلفة التي برزت في السنوات الماضية، ومراجعة الأدبيات المختلفة حول الموضوع. وفي الفصل الثاني نستعرض إشكالية قياس رأس المال الاجتماعي والصعوبات التي تتعارض ذلك، ومحاولات الدول والمؤسسات المختلفة قياس هذا المفهوم؛ سواء باستخدام مؤشرات جزئية تتناول بعض الجوانب فيه أم باستخدام مؤشر عام للقياس. أما الفصل الثالث، فيتناول المنهجية التي اعتمدتها هذه

الدراسة، والأداة التي تم تطويرها للتلامع والخصوصية الفلسطينية، ثم نقوم بتحليل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل الإحصائي باستخدام تحليل العوامل. ويشمل ذلك قياس المؤشر الشامل لرأس المال الاجتماعي والأبعاد الرئيسية، ومناقشة التباين في هذه المؤشرات حسب المتغيرات المختلفة. ثم نتناول في الفصل الرابع قراءة سوبسيولوجية للنتائج التي كشفت عنها نتائج التحليل الاجتماعي. وأخيراً، وفي الفصل الخامس، نقدم خلاصة لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وبالذات الدلالات والانعكاسات المحتملة لنتائج الدراسة، والخطوات التي يمكن اقتهاها لمتابعة الموضوع وتأثيراته على الجوانب المختلفة للمجتمع الفلسطيني.



الفصل الأول

رأس المال الاجتماعي: إشكالية المفهوم

تجمع الأدبيات التي تتناول ما بات يُعرف بـ "رأس المال الاجتماعي" على مطاطية المفهوم، وعلى غياب تعريف موحد أو تعريف يلقى موافقة غالبية علماء الاجتماع والاقتصاد. ونجد هناك تنوعاً في الآراء حول مصادر مفهوم "رأس المال الاجتماعي" ومكوناته وتأثيراته (Boas, 2007)³. هذه التعددية في الآراء حول مضمون المصطلح تتعكس على منهجيات قياس ما يشير إليه المفهوم، وعلى مدى قابليته لذلك، كما تبرز في التباين حول ما يتوجب قياسه ولأية غاية. لذا، كان لزاماً البدء في مناقشة المفهوم، وصولاً إلى تعريف إجرائي له يتبنى المفهوم الأصلي لرأس المال الاجتماعي، ويراعي في الوقت نفسه الجوانب التي تصر عليها الأدبيات الحديثة حول المفهوم تسهيلاً لإجراء المقارنات عند الضرورة، ومن ثم وضع إطار للجوانب التي يمكن قياسها، ومتابعة ما يدخل عليها من تغيير على فترات زمنية في إطار الشرط الفلسطيني السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحولاته.

يثير مفهوم "رأس المال الاجتماعي" إشكاليات عدّة تتعلق بالتالي:

1. مدلول المفهوم نفسه.
2. قابلية المفهوم أو جوانب منه للفياس.
3. المبررات السياسية لقياس المفهوم في إطار خصوصية الشرط الفلسطيني، والحيثيات السوسيولوجية لبحث ما قد يشير إليه المفهوم من نوع استكشاف أشكال واتساع وكثافة شبكات العلاقات الاجتماعية التي يقيّمها الأفراد حسب عدد من المتغيرات تشمل الوضع الاجتماعي-الاقتصادي، والنوع الاجتماعي، والموقع السكني (مدينة، قرية، مخيم) والبعد المناطقي (أو الجهوبي)، والمستوى التعليمي، والمهنة (طبيعة العمل)، والفئة العمرية.

³ حول إشكاليات المفهوم، انظر: Boas, 2007.

4. الحيثيات السياسية لدراسة ما يشير إليه المفهوم، وتحديداً فيما يخص جدوah كأداة للتنمية الاقتصادية للتغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي.

5. المنهجية الملائمة لدراسة "رأس المال الاجتماعي" وتعبيراته واتجاهات حركته. ومن هنا، لن يكون تحليل نتائج استبيان (بحث كمي لعينة تمثيلية من الأفراد البالغين) كافياً لفهم الجوانب المهمة لما يمكن أن يتضمنه "رأس المال الاجتماعي"، وتبقى الحاجة قائمة إلى أبحاث ميدانية ومقابلات معمقة مع شخصيات منتقاة من المجتمعات المحلية، وتنظيم مجموعات حوار مختلفة، بالإضافة إلى مراجعة ما كتب عن المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. فمن الضروري، على سبيل المثال، أن يتم بحث عن استخدامات "رأس المال الاجتماعي" من قبل النخب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع، وبالتالي استكشاف إمكانيات تنشيطه في خدمة إستراتيجيات مقاومة الاحتلال وتطوير واقع الحركة السياسية الفلسطينية.

شجعت صفة الاجتماعي التي يحملها هذا الرأسمال إلى اعتباره ميزة شمولية لمجتمعات وليس ميزة لأفراد. كما شجعت تسميته برأس المال إلى البحث عن طرائق لقياسه باعتباره قابلاً للقياس الكمي على غرار رأس المال الاقتصادي أو المادي. فقد استخدم المصطلح في الأصل، من قبل علماء الاجتماع، للدلالة إلى ما تمنحه نوعية وشكل وسعة شبكة العلاقات الاجتماعية (الممّأسسة وغير الممّأسسة) من ميزات وامتيازات للأفراد مقارنة مع غيرهم من الذين لا يتمتعون بنفس سعة ونوعية شبكة العلاقات الاجتماعية، على غرار حال رأس المال الاقتصادي أو المادي الذي يتقاول من فرد إلى آخر.

وتبرز الإشكالية عند التركيز على منهجيات قياس رأس المال الاجتماعي ومؤشراته وتأثيراته المحتملة، دون إدراك أن أحد أهم مرتكزاته يتمثل في شبكات العلاقات والروابط الاجتماعية، وما لهذه من ديناميكيات وتداعيات ومعانٍ. هذه الملاحظة ضرورية من البداية لفرملة الاندفاع المتسرع لفرض منهجية وضعية على عمليات فهم صيغورة وتتنوع العلاقات الاجتماعية، التي باتت تطفى على التعاطي مع مفهوم "رأس المال الاجتماعي"، والتي تدفع نحو اختزاله إلى ما هو قابل للقياس الكمي السريع. وهذا لا يعني عدم إمكانية قياس جوانب

مؤثرة من رأس المال الاجتماعي المتمثل في نوعية وسعة وكثافة شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية المختلفة (القريبة، والسياسية، والمحلية، والثقافية، والدينية، والرياضية، والنقاية، وغيرها) للأفراد، وتحديد علاقتها بمتغيرات أخرى كالطبقة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، ونوع التجمع السكاني، ومستوى التعليم، والفئة العمرية، وغيرها. البحث هنا يصبح بالأساس بحثاً حول تأثير شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية ونوعيتها على فرص حياة الأفراد.

1-1 رأس المال الاجتماعي: من ابن خلدون إلى البنك الدولي

ثم إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق، وكل واحدة من الطبقة السفلية يستمد بذعي من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفًا فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه. والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش، ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والتطور الذي فيه صاحبه، فإن كان الجاه متسعًا كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقاً قليلاً فمثلاً. وفائد الجاه، وإن كان له مال، فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهباً وآلياً في تتميته، كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصرت واقتصرت على فوائد صنائعهم، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخاصة في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة، وإنما يرمقون العيش ترميقاً، ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة. وإذا تقرر ذلك، وأن الجاه متفرع وأن السعادة والخير مقتربان بحصوله، علمت أن بذلك وإفادته من أعظم النعم وأجلها" (ابن خلدون، المقدمة، 2002).

على الرغم من الشهرة والرواج الذين بات يتمتع بها مصطلح رأس المال الاجتماعي، فمضمونه الأساسي يستند إلى تاريخ طويل من المفاهيم والأطروحات في العلوم الاجتماعية. فموضوع العلاقات والروابط الاجتماعية، وأشكال المشاركة في الحياة العامة، وأشكال الانتماء في المجتمعات المختلفة وتأثيراتها على الأفراد والجماعات مطروح في العلوم الاجتماعية منذ وقت مبكر. ويمكن أن نجد مؤشراً على هذا الاهتمام المبكر في مفهوم

"العصبية" الذي طرحة ابن خلدون في القرن الرابع عشر لفسير التقلبات في الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي ربطه "العصبية" بالسلطة، لأنها تحمل في صيرورتها تحولات تؤدي إلى استجلاب سلطة بديلة. كما نجده، ضمنياً، في مفهوم ابن خلدون للجاه (كرأس المال اجتماعي) وما يجلبه لصاحبه من منافع ومكانة اجتماعية.

ونجد بداياته في المفاهيم التي طرحتها عدد من علماء الاجتماع الأوروبي في القرن التاسع عشر، بما في ذلك الحديث عند البعض (أميل دوركهایم على سبيل المثال) عما قد يقود إليه فقدان شبكة محيطة من العلاقات الاجتماعية من "تذمر" قد يؤدي إلى فقدان المعايير والقيم (anomie)، ما يدفع إلى تنامي ظاهرة الانتحار. ومنها إشارة ماركس إلى أهمية الوعي والتنظيم لدى الطبقات الاجتماعية (عبر انتقال الطبقة العاملة من طبقة في ذاتها إلى طبقة ذاتها) في الصراع من أجل تغيير نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع (أي تغيير السلطة). ونجدتها في التمييز (عند تونيز على سبيل المثال) بين المجتمعات القائمة على العلاقات الشخصية المباشرة (وجهًا لوجه)، التي نجدها في المجتمعات المحلية (القرية أو المخيم على سبيل المثال)، وفي المجتمعات التي تسودها العلاقات الرسمية والتراتبية وعلاقات السوق كما نجدها في المؤسسات وفي المدن الكبيرة.⁴

وقد أشار مصطلح "رأس المال الاجتماعي"، في الأصل، إلى الميزة التي قد تتتوفر للفرد بحكم موقعه في شبكة العلاقات الاجتماعية المتصلة به. وجاء أول استخدام مباشر لهذا المصطلح في السبعينيات من القرن الماضي، في إطار إبراز أهمية شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية في حياة الفرد، دون منح تعريف محدد للمصطلح.⁵ وقد جاء إعطاء مضمون محدد للمصطلح في بداية السبعينيات على يد عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، الذي عاد وطوره في الثمانينيات، مقارناً إياه بأشكال أخرى من رأس المال (الاقتصادي والثقافي والرمزي)، وبمفاهيم علم-اجتماعية (سوسيولوجية) أخرى كمفهوم الحقل والسلطة. واعتبر بورديو أن "رأس المال الاجتماعي ميزة فردية تظهر في سياق اجتماعي"، وأن "الفرد

⁴ لأخذ فكرة عن أطروحات مؤسسي علم الاجتماع ذات العلاقة بالرأسمال الاجتماعي (بمن فيهم الأسماء المذكورة أعلاه) راجع: Kuper, 1996.

⁵ ظهر المفهوم، لكن بتعريف محدد، في كتابات جين جيكوبس في السبعينيات عن المدن الأمريكية. انظر 1969, Jacobs, 1961.

يستطيع حيازتها عبر أفعال هادفة، كما "يستطيع تحويل رأس المال الاجتماعي إلى مكاسب اقتصادية اعتيادية. لكن هذا يعتمد على نوعية الواجبات الاجتماعية والروابط والشبكات المتوفرة للفرد" (Bourdieu, 1977, 1986, 1990). بتعبير آخر، تعتمد مدى قدرة الفرد على الوصول إلى موارد عبر "رأس المال الاجتماعي" على شبكة علاقاته الاجتماعية (معارفه وانتماءاته المختلفة وعضويته في روابط ومؤسسات مختلفة)، وعلى قوة هذه العلاقات وثباتها، وعلى الموارد المتوفرة لشبكة العلاقات التي يقيمها الفرد. وهذا لا يعني أن الفرد يرث هذه الشبكة من العلاقات دون تدخل أو جهد منه. صحيح أن الظروف الموضعية تحدد إطار الممكن لشبكة هذه العلاقات، لكن للفرد دوراً في تحديد سعة واستمرارية هذه العلاقات (الانتماء أو عدم الانتماء لأحزاب أو نقابات أو نوادي وجمعيات، ... الخ)، لكن ليس كل العلاقات ودرجة تأثيرها وثباتها خاضعة لاختيار الفرد.

وقد انتقل المصطلح كما صاغه علم الاجتماع في أوروبا إلى الولايات المتحدة، حيث جرىربط رأس المال الاجتماعي بموضوعة الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على يد عالم الاجتماع جيمز كولمان، معتمداً إلى حد ملموس على توفر أو عدم توفر الثقة بالآخرين وبالمؤسسات لدى الأفراد (Coleman, 1988).⁶ هذه الموضوعة (الثقة) ستتحول إلى أحد أبرز عناوين رأس المال الاجتماعي، والأكثر رواجاً في منهجيات قياسه (Fukuyama, 1955, 1999). ومع أواخر التسعينيات، أصبح المفهوم يحظى باهتمام البنك الدولي الذي كرس برنامجاً بحثياً له، كما ساهمت العديد من الكتابات والمؤسسات الحكومية والدولية في الترويج للمفهوم رواجاً مبالغًا لمدلولات المفهوم "التنمية" (Putnam, 1993; Putnam, Leonardi and Nanetti, 2000).

ومن الممكن أن يتتردد لذهن القارئ: ما السبب وراء إعادة اكتشاف مصطلح "رأس المال الاجتماعي" في العقود الأخيرين من القرن العشرين؟ ولماذا تم تبنيه من قبل التيار المركزي في علم الاقتصاد ومن قبل المؤسسات الدولية؟ ولماذا كان السعي لإيجاد مؤشرات لقياسه والعمل على تطبيقه؟

⁶ عرف كولمان رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة الموارد المتوفرة في العلاقات العائلية وفي التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي التي تغدو في التنمية الإدراكية والاجتماعية للطفل أو الشاب"، انظر 1988 Colema.



يرى البعض (Portes, 1998) أن السبب يعود، أولاً، إلى أن المفهوم يركز على الجوانب الإيجابية لتداعيات التفاعل الاجتماعي دون الالتفات إلى التداعيات الأقل إيجابية. ويعد ثانياً، إلى أن المفهوم يمْوِّل تداعيات الإيجابية لرأس المال الاجتماعي في إطار النقاش الأوسع الذي يدور حول رأس المال بشكل عام، ويشير إلى كيفية أن الأشكال غير النقدية لرأس المال (بما فيها رأس المال الاجتماعي) يمكن أن تكون مصدر نفوذ وسلطة، أسوة بحجم الرصيد البنكي. كما أن تعدد مصادر رأس المال يقلص الفجوة بين المنظور الاقتصادي والمنظور السوسيولوجي، ويُجذب في الوقت ذاته اهتمام صناع السياسة من حيث أن مفهوم رأس المال الاجتماعي قد يوحي بوجود حلول غير اقتصادية، وبالتالي غير مكلفة، لل المشكلات الاجتماعية.

مهما تكن هذه الأسباب، فإن التحول في البيئة الفكرية-السياسية وفشل سياسات مكافحة الفقر، كانا من المحركات الرئيسية لتبني المفهوم من قبل التيار المركزي في علم الاقتصاد ومن المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية (World Bank, 2004; Harper, 2003; Franke, 2003; Productivity Commission, 2003)،⁷ وانتقاله وبالتالي من مفهوم محدد في علم الاجتماع إلى مفهوم شديد الهلامية من قبل هذه الجهات. ففي معظم أدبيات هذه المؤسسات جرى مط المفهوم بحيث بات مرادفاً للمجتمع المدني، وأحياناً مرادفاً للثقافة العامة (culture)، بما فيها من قيم ومعايير.

من الطبيعي أن يكون الرواج الذي حظي به المفهوم ناتجاً عن الإحباط المتكرر لجهود التنمية (الرأسمالية) في معظم دول العالم الثالث وللأزمات المتولدة عن العولمة الرأسمالية بمفهومها الليبرالي الجديد، ولفشل برامج استئصال الفقر أو حتى التخفيف من حدته. فقد اختلفت البيئة الأيديولوجية (الفكرية) التي نشأ فيها المفهوم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عن تلك التي تكونت في التسعينيات مع انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الدولي القائم على ثنائية القطبية، ومع صعود الليبرالية الجديدة وتسميتها الإرهاب العدو الأول بعد ما كانت الشيوعية العدو الرئيس.

⁷ بالإضافة إلى المرجع السابق، انظر الموقع الإلكتروني التالي: www.statisticsgove.uk/socialcapital

لقد اكتشفت المؤسسات الدولية في رأس المال الاجتماعي، ما اعتقدت أنه عامل كامن جديد يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والبشرية وللديمقراطية السياسية. لقد دفع هذا الاعتقاد أحد علماء الاجتماع إلى توصيف رأس المال الاجتماعي بحكم ما أسمى عليه من ميزات "الشافي لكل الأمراض التي يعاني منها المجتمع محلياً وفي الخارج" (Portes, 1998). ويخلص عالم الاجتماع هذا إلى الاعتقاد بأن المفهوم بات يستخدم للدلالة على أعداد واسعة من الظواهر والأحداث لقائمة في سياقات مختلفة، بحيث بات على وشك فقدان أي معنى محدد له.

1-2 رأس المال الاجتماعي وأنواع رأس المال الأخرى

ميتر بير بورديو، عالم الاجتماع الفرنسي الذي طور المفهوم، في مقال نشره العام 1983 بالألمانية ونشر العام 1986 بالإنجليزية، بين ثلاثة أنواع من رأس المال، في سياق توجيهه الانتقاد للنظرية الاقتصادية التي تركز بشكل ضيق على نوع واحد من رأس المال، وهو رأس المال الاقتصادي الذي يمأسس على شكل حقوق الملكية. لقد ارتأى بورديو أن هذا يحول عالم التبادل إلى مجرد تبادل تجاري يستهدف المنفعة الفردية عبر تعظيم الفائدة، في حين توجد أشكال أخرى من التبادل غير الاقتصادي المسيرة على أسس أخرى. ولذا، دعا عالم الاجتماع الفرنسي إلى تأسيس علم معنوي بدراسة رأس المال في أشكاله المختلفة. فبالإضافة إلى رأس المال الاقتصادي، طرح بورديو مفهوم رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي، ودمج لاحقاً في الأخير رأس المال كان قد أطلق عليه رأس المال الرمزي، بالإضافة إلى رأس المال السياسي.

يعتبر بورديو أن رأس المال الاجتماعي يتشكل من "مجموع الموارد الفعلية أو الكامنة التي تخص حيازة شبكة ممأسسة أو شبه ممأسسة من العلاقات ذات ديمومة من المعارف المتداولين". بتعبير آخر، يتشكل رأس المال الاجتماعي للفرد من مجموع ما لديه من علاقات اجتماعية قد يلجأ إليها لتحقيق هدف محدد. وتشكل هذه رصيداً يوفر منافع ملموسة للأفراد الأكثر ارتباطاً بهذه الشبكات. هذا يعني أن مفهوم بورديو لرأس المال يختلف عن

مفهوم بوتام وكولمان وفوكوياما الذي طرحوه في التسعينيات واستخدموه باعتباره، أولاً، تعبيراً عن الشعور بالثقة تجاه الآخرين، وتعبيراً عن قيم التضامن والتبادلية، وباعتباره، ثانياً، رأسماً مجتماعياً وليس رأسماً فردياً كما افترضه بورديو. فالأخير كان معنياً بإبراز الدور الذي يتولاه رأس المال بشكل عام (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي) في إنتاج الامساواة في المجتمع، باعتبار أن الموارد والمنافع التي يوفرها رأس المال (بأنواعه) تتبادر بين فرد وفرد وبين مجموعة وأخرى.

أشار بورديو إلى شكل آخر من رأس المال هو رأس المال الثقافي. ويظهر رأس المال الثقافي على شكل ميول مستدامة للعقل والجسد تتشياً أو تتمثل في سلع ثقافية (كتب، كمبيوترات، ... الخ)، وتنتمى في شهادات وألقاب أكademie. بتعبير آخر، يتشكل رأس المال الثقافي مما يمنحه التعليم والتدريب من مهارات ومعرفة وامتيازات وتوقعات ومكانة اجتماعية. ولذا، لم ينظر بورديو للمدارس والجامعات باعتبارها موقع لتوزيع رأس المال الثقافي، بقدر ما رأى فيها موقع لمنح شرعية لرأس المال الثقافي للطبقة الوسطى والعليا. وهذا ميز بورديو مفهومه هذا (أي مفهوم رأس المال الثقافي) عن مفهوم رأس المال البشري، معتبراً أن المفهوم الأخير يفشل في إبراز دور النظام التعليمي في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي.⁸ يمنح الإطار المفاهيمي لبورديو الإمكانية لكل من رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي للتتحول إلى رأسماً اقتصادي وبالعكس. وتكتشف شروط وأليات عمليات التحول عن الكيفية التي تمارس بها السلطة في المجتمعات الحديثة. وكما ذكر سابقاً كان بورديو قد أشار إلى رأسماً سياسى، لكنه عاد ووضعه من ضمن رؤوس الأموال الثلاثة المذكورة. كما اعتبر بورديو أن رأس المال الرمزي (كما في مرتب الشرف) مصدر سلطة (الحق في أن يسمع الشخص)، ويتوزع على رؤوس الأموال السابقة عندما يكتسب أي منها شرعية (يصبح للشخص كلمة أو رأي مسموع، كخبير أو أستاذ، ... الخ).

هناك من يدمج في حسابات حجم رأس المال، رأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري، في مقابل رأس المال الاقتصادي ورأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية)، ورأس المال البيئي.

1-3 دخول مفهوم جديد على رأس المال الاجتماعي

لم يتم تبني مفهوم بورديو لرأس المال الاجتماعي، إذ جرى إدخال هذا المفهوم في مساق مختلف. ومن أكثر المراجع المستشهد فيها في هذا المجال كتابات بوتنام الذي يعرّف رأس المال الاجتماعي كالتالي: "يشير رأس المال الاجتماعي إلى الترابط بين الأفراد، وإلى الشبكات الاجتماعية ومعايير التبادلية والثقة التي تنتج عنها (أي عن الشبكات الاجتماعية)." بهذا المعنى، فإن رأس المال الاجتماعي ذو صلة قريبة بما سماه البعض "الفضيلة المدنية" (civic virtue). يمكن الفرق في أن "رأس المال الاجتماعي" يشير إلى حقيقة أن الفضيلة المدنية تكون على أشد حالاتها عندما تكون مغروسة في شبكة علاقات متبادلة. فالمجتمع الذي يضم العديد من الأفراد الأفضل ولكن المعزولين ليس، بالضرورة، مجتمعاً غنياً برأس المال الاجتماعي" (Putnam, 2000; 19).

هذا التعريف يشير إلى التحول الذي أدخل على المفهوم، بحيث بات التركيز ليس على ما يشير إليه من وجود لعلاقات سلطة ولامساواة ناتجة عن تباين فيما يملكون الأفراد من رأس المال (بأنواعه المختلفة)، بل بات التركيز على توجهات وقيم عامة تقاس بالثقة بالآخرين، ولقيم التسامح والتبادلية القائمة على الانتماء المشترك.ويرى بوتنام أن اللامبالاة إزاء الديمقراطية الليبرالية في أمريكا لا تعود لكونها شكليّة إلى حد كبير (تختزل في الترشيح والانتخابات للمواقع العامة وفي الفصل النسبي بين السلطات الثلاث)، بل تعود إلى تأكّل في رأس المال الاجتماعي (المرجع السابق).

يعطي بوتنام الأولوية للمشاركة في الروابط المدنية، وينظر إلى التراجع في هذه المشاركة - في الولايات المتحدة الأمريكية وربما فيما أسماه بالديمقراطيات المتطرفة - باعتباره تراجعاً في رأس المال الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، دعا إلى أن يكون على أولويات البحث الأكاديمي (في العلوم الاجتماعية) كيفية وقف التراجع في الترابط الاجتماعي، واستعادة المشاركة والثقة المدينتين اللتين يرى أنهما تعزّزا للتأكل. فقد توصل في كتابه الصادر العام 2000 إلى أن تراجعاً قد حصل خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، في مستوى المشاركة السياسية في الولايات المتحدة، وشمل هذا التراجع العلاقات الاجتماعية

غير الرسمية، ومستويات الثقة والتسامح بين الأميركيين. ويعلل بوتنام هذا التراجع إلى تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة.

يصنف بوتنام الشبكات والروابط الاجتماعية التي يستند إليها رأس المال الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع: أولاً، شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، ويتولد عنها رأس المال يطلق عليه بوتنام رأسماً شخصياً أو ترابطياً رعائياً (*bonding*)، وثانياً شبكات ذات علاقات أقل حميمية كما في علاقات العمل، وفي علاقات المعرف، وأصدقاء الأصدقاء، ويتولد عن هذه ما يطلق عليه بوتنام تعبير رأس المال التجسيري أو التوصيلي (*bridging*). وثالثاً، شبكات تقوم على العلاقات التراتبية ومستويات مختلفة من السلطة كما في المؤسسات الحكومية والأحزاب والشركات، ويتولد عن هذه، وفق تعبير بوتنام، رأسماً مؤسساتي (*linking*). ويتربّ على كل نوع من هذه الروابط أو الشبكات شكل معين من المنافع التي يمكن للفرد الحصول عليها. فقد يتربّ على الصنف الأول توفير الرعاية الشخصية للفرد في حالات المرض أو الشيخوخة أو في مرحلة الطفولة، وقد يتربّ على الصنف الثاني توسيع فرص العمل على سبيل المثال، وقد يتتوفر في الصنف الثالث الآمان والترقى الوظيفي، ... الخ. لكن، ما يجري إغفاله أن نوع المنافع أو الخدمات التي قد تتتوفر يعتمد، إلى حد كبير، على النوع الاجتماعي والموقع الطبيعي والفئة العمرية ومتغيرات أخرى كالإثنية والقومية والدين ومستوى التعليم. فشبكات الأفراد الاجتماعية غير متساوية فيما تتوفره من فرص حياة ومنافع، أو ما تفرضه من مسؤوليات وأعباء وتحديات. فمقابل الحظي بالرعاية هناك مسؤولية تقديم هذه الرعاية. ومقابل توسيع فرص العمل هناك من يقع عليه تحمل مسؤولية توفير مثل هذه الفرص، وهكذا. بتعبير آخر، هناك مسؤوليات، وبالتالي علاقات، غير متكافئة على الرغم من محاولات تسطيحها عبر مفردات من النوع الذي ذكر أعلاه.

الاستخلاص الذي خرج به كتاب بوتنام الصادر العام 2000 (*لعب البولينغ منفرداً*) لصناعة القرار هو التالي: للانتماء لمجموعات منظمة والمشاركة المنتظمة في نشاطاتها مردود إيجابي على صحة الفرد وعمره وعلى رفاهيته. كما يتربّ عن تقوية رأس المال

الاجتماعي، فيما يترتب، تحسين الأداء التعليمي وتراجع معدلات الجريمة،⁹ بما يوفره هذا على موازنة الدولة (وهو وبالتالي يقلص من تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية). كما أن تراجع النشاط الذي يتم ضمن مجموعات (انتساب ونشاط أقل في النوادي، ممارسة أقل للمراسيم الدينية المنتظمة، مشاركة أقل في النقابات والروابط المهنية، تخصيص وقت أقل للتتسامر الاجتماعي، المساهمة الأقل في النشاطات الخيرية من حيث نسبتها من الدخل، ونسبة أقل في الجيران) يهدد ليس نوعية الحياة فحسب، بل والحياة الديمقراطية.

1-3-1 جدل واسع حول المفهوم الجديد

أثارت أفكار بوتنام نقاشاً واسعاً وسلسلة من الأبحاث (من حكومات ومؤسسات دولية ومراكز بحث) استهدفت قياس حجم ومسار رأس المال الاجتماعي في بلدان عدّة،¹⁰ وهي أبحاث ما زالت تتواصل، وإن بدأ ضوءها يخبو بعض الشيء بسبب ضبابية المفهوم وتعدد الوصول إلى نتائج حاسمة حول تأثير رأس المال الاجتماعي، سواء على الاقتصاد أم الجوانب الأخرى من الحياة المجتمعية.

تعرضت الأطروحة الرئيسية لبوت남 لانتقادات مختلفة؛ سواء فيما يتعلق بالمنهجية التي اعتمدتها أو فيما يتعلق بالمفهوم الذي منحه لرأس المال الاجتماعي (Sobel, 2002). ومن هذه الانتقادات، أن بوتنام يعيد إلى رأس المال الاجتماعي تأثيراً قد يعود لعوامل أخرى؛ فلا يمكن الاستدلال، على سبيل المثال، من تقلص مستوى التبرع للجمعيات الخيرية والتطوع لنشاطاتها أن تراجعاً قد دخل على مجمل رأس المال الاجتماعي، فقد يكون ذلك التراجع ليس له علاقة برأس المال الاجتماعي بل بسياسات الدولة (تغير في نظام الضرائب على سبيل المثال) أو لحدوث تغيير في المجالات المتاحة لنشاط الأفراد الاجتماعي. ومن هذه الانتقادات أن بوتنام يفسر تقلص المشاركة في نشاط المجموعات باعتباره خطأ في حساب الأفراد (تبذير في رأس المال الاجتماعي)، وليس لأن الأفراد لا يرغبون في المشاركة في

⁹ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.infed.org/thinkers/putnam.htm>

¹⁰ انظر الموقع الإلكتروني التالي للبنك الدولي الذي يحتوي على دليل للأبحاث الجارية عن رأس المال الاجتماعي: <http://www.worldbank.org/poverty/scapital/>



نشاطات تقوم بها مجموعات، ويفضلون نشاطات من نوع آخر، أو أنهم يجدون مخارج وحلولاً خارج الشبكات الاجتماعية المعتادة (البحث عن عمل عبر مكاتب العمل أو عبر المكاتب الخاصة في الجامعات والمدارس أو الإعلانات في الصحف، على سبيل المثال، وليس عبر شبكة علاقاتهم الشخصية أو العائلية أو المهنية). كما أن الكثير من الناس لا يمارس المشاركة السياسية عبر النشاطات الحزبية، بل يكتفي بالاستماع إلى البرامج الإذاعية أو مشاهدة البرامج التلفزيونية أو بقراءة الصحف.

يطرح مفهوم بوتلام عدداً من الأسئلة من نوع: هل رأس المال الاجتماعي هو سبب في الوضع الصحي والتعليمي الجيد أم العكس هو الصحيح؟ هل تدني الثقة في المؤسسات الحكومية (أو القضاء أو الأحزاب السياسية، أو الاتحادات والنقابات) هو دوماً مؤشر على تدني رأس المال الاجتماعي، أم أنه نتيجة لعدم فعالية هذه المؤسسات أو ضعفها؟ كما ينبغي الحرص على تجنب اختزال علم الاجتماع إلى مفهوم واحد وحيد هو "رأس المال الاجتماعي"، أو تحويل مفهوم رأس المال الاجتماعي (أو غيره من المفاهيم ذات البعد الاجتماعي والثقافي) إلى مجرد موضوع تقني قادر على الفرز عن علاقات القوة وبنى الالمساواة وآليات إنتاجها.

بتعبير آخر، من الممكن أن يتم تجاوز "وظائف" رأس المال الاجتماعي المفترضة عبر وسائل أخرى مستحدثة، إذا ما أخذ الواقع المتغير للمجتمع المعنى بعين الاعتبار. كما أن طبيعة المشاركة يحددها ما يتوفر في المجتمع المدني وفي الحيز العام من مؤسسات؛ فقد يكون لغياب النوادي ودور السينما والمسارح والأحزاب السياسية أو المؤسسات الجماهيرية أو النقابات المهنية والعمالية المستقلة في مجتمع معين أسباب خارجة عن إرادة الأفراد، أو حتى عن المجتمع ككل (كما في حال الاحتلال، أو وجود قوى سياسية مهيمنة ترى في بعض النشاطات أموراً خارجة عن الدين أو التقاليد أو مخالفة للقانون).

1-3-2 مفهوم البنك الدولي لرأس المال الاجتماعي

يُعرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات، وال العلاقات، والمعايير (norms) التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع". ويرى البنك الدولي أن هناك أدلة متزايدة على أن "التماسك الاجتماعي حاسم للمجتمعات كي تزدهر اقتصادياً ولتكون التنمية مستدامة". ويضيف أن "رأس المال الاجتماعي ليس هو مجموع المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع فحسب، بل هو الصمغ الذي يضمها مع بعضها البعض" (Dasgupta, 1999)¹¹. وتعتبر أدبيات البنك الدولي أن الشبكات الاجتماعية قادرة على زيادة الإنتاج عبر تقليص كلفته، وأن رأس المال الاجتماعي يسهل التسويق والتعاون بين أفراد المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، تقر هذه الأدبيات بوجود جوانب سلبية لرأس المال الاجتماعي إلى جانب جوانبه الإيجابية. ومن الجوانب السلبية التي تشير إليها ما قد يسود في المجتمعات المحلية المعزولة من نظرة ضيقة (وبالتالي لا تولد تنمية أو ديمقراطية) أو ما قد تقوم به جماعات وروابط تعمل ضد "المصالح الجماعية" للمجتمع (مثل عصابات المخدرات ومجموعات الاحتيال) التي تؤخر النمو الاقتصادي.

يشمل تعريف البنك الدولي لرأس المال الاجتماعي الروابط العمودية وكذلك الروابط الأفقية، كما يشمل العلاقات داخل المؤسسات (الشركات) وبينها. ويركز على ضرورة الروابط الأفقية لإعطاء المجتمعات هوية وهدفاً مشتركاً، مع التأكيد على أنه دون علاقات "تجسيرة" تتجاوز الانتماءات التقطيعية للمجتمع (كالدين، أو الطائفة، أو الإثنية، أو الموقع الاجتماعي - الاقتصادي)، لأن الروابط العمودية قد تحول إلى أساس للبحث عن المصالح الضيقة، وقد تحجب بالتالي الوصول إلى المعلومات والموارد المادية التي يمكن أن تكون عاملاً مساعدةً للمجتمع.

لكن أدبيات البنك الدولي لا تقتصر مفهوم رأس المال الاجتماعي على الروابط الاجتماعية، بل توسعه ليشمل العلاقات والبني المؤسساتية الرسمية، كالحكومة، وشكل النظام السياسي،

¹¹ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/SChowmeas1.htm>.

وحكم القانون، ونظام القضاء، والحقوق المدنية والسياسية. بتعبير آخر، يشمل رأس المال الاجتماعي، وفق مفهوم البنك الدولي، ليس مؤسسات المجتمع المدني (كالأحزاب، والاتحادات، والنقابات، والغرف التجارية، والنوادي) ومؤسسات القطاع الخاص (الشركات) فحسب، بل يشمل كذلك مؤسسات الدولة. وبذا تصبح تخوم رأس المال الاجتماعي تشمل مؤسسات المجتمع ككل ومؤسسات الدولة كذلك، وبهذا يتم تفريغ المفهوم من أي مضمون محدد، أو من أية سمة تحليلية. ومن هنا يصبح الحديث عن دور رأس المال الاجتماعي شديد العمومية والتجريد، بحيث لا يساهم في تراكم المعرفة أو تعزيز الرؤية، مثل: "تزدهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عندما يشكل ممثلو الدولة والقطاع الخاص (الشركات) والمجتمع المدني ملتقيات، حيث يتم فيها ومن خلالها تحديد ومتابعة أهداف مشتركة" (المرجع السابق).

3-3-1 مفهوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يمكن القول إن المؤسسات الدولية تمثل في فهمها لرأس المال الاجتماعي إلى الجمع بين عدد من العناصر المتباينة التركيب والمضمون والدلالات، في محاولة لإبقاء خياراتها مفتوحة تسهيلاً لإيجاد مؤشرات قياسية للمفهوم. ولعل التعريف الذي تبنّته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لرأس المال الاجتماعي هو الأقرب إلى مسعى جمع المكونات التي باتت تتردد في الأدبيات حول الموضوع في التسعينيات من القرن العشرين، وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فهي ترى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من: "الشبكات الاجتماعية والقيم والتقاهمات والمعايير المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها" (OECD, 2001). الإشكالية هنا أن التعريف، وإن ركز على الشبكات الاجتماعية (وما تحمله من دلالات على وضع الفرد الاجتماعي والطبي و النوع الاجتماعي)، إلا أنه هنا يختلط مع أبعاد أخرى مختلفة الدلالات كالقيم، والمعايير، والعمل المشترك، الأمر الذي يولد، كما سيتضح عند محاولة قياس رأس المال الاجتماعي في فلسطين، مدى صعوبة القياس والجمع بين قيم مختلفة، وصعوبة قراءة دلالاتها.

٤-١ قضايا تطرحها مراجعة الأدبيات حول مفهوم "رأس المال الاجتماعي"

يُلمس في الأدبيات المستجدة حول مفهوم رأس المال الاجتماعي ميل واضح للتعامل مع المجتمعات المعاصرة باعتبارها كيانات مستقلة بذاتها تماماً، وأنها لا تخضع أو تتفاعل مع الأوضاع الإقليمية والدولية، الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ولتحولاتها وتناقضاتها وما تتطوّي عليه من علاقات سلطة وسيطرة، ومن تباين في الموارد والإمكانيات والقدرات (العسكرية والاقتصادية والبشرية). كما يلحظ ميل لتجاهل واقع اللامساواة ولعلاقات السلطة داخل المجتمع الواحد، بما في ذلك داخل الأسرة الواحدة (بما فيها علاقات النوع الاجتماعي) وداخل المجتمع المحلي، وداخل مؤسسات المجتمع المدني، وفي العلاقة مع سوق العمل، وداخل مؤسسات الدولة أو السلطة المركزية.

إن من شأن تجاهل السياق المجتمعي والإقليمي والدولي الذي يتم فيه دراسة رأس المال الاجتماعي أن يقود إلى تغريب علاقات السلطة والعوامل التي تنتج اللامساواة وتعيد إنتاجها على المستويات المختلفة (الدولية والإقليمية والمجتمعية والمحلية)، وبالتالي تغريب العوامل الأبرز المولدة للفقر واللامساواة والسلط والمسؤولية عن هدر الموارد وتلوث البيئة، بل ومنع الاستثمار الأفضل لرؤوس الأموال بأنواعها المختلفة.

كما تطرح مراجعة أدبيات رأس المال الاجتماعي، عدداً من القضايا التي لا مفر من البت فيها. وتنتمي القضية الأولى حول المرجعية الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي: هل هو الفرد (كما هو في تعريف بورديو وأخرين) أم المجتمع ككل، أم الأسرة، أم المجتمع المحلي (كما هو في تعريف بوتنام والبنك الدولي وغيرهما)? إن تحديد المرجعية أو موضوع البحث مهم من حيث أنه يحدد كيف ولمن تُشكل العلاقات الاجتماعية رصيداً أو رسمياً قابلاً للصرف في رؤوس أموال أو لأرصدة أخرى (اقتصادية، ثقافية، سياسية...).

تخص القضية الثانية التعريف الإجرائي المطلوب اعتماده في البحث. لقد كشفت المراجعة أنه جرى مط التعريف ليشمل المجتمع المدني بكامله^{١٢} وبعض (كما حال البنك الدولي)

¹² يعرف الزميل فضل النقيب رأس المال الاجتماعي كالتالي: "الأثار البرانية التي تتشا عن تفاعل الأفراد في القطاع الأهلي مع بعضهم بعضاً في جماعات، أو هيئات أهلية غير حكومية تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات عامة تتعرض عن إخفاق القطاع العام أو



شمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، ورکز آخرون على الثقافة المدنية والقيم العامة (الثقة بين الأفراد، التعاون، والتسامح)، ومنح غيرهم أهمية المشاركة في الحياة الاجتماعية (التطوع، الانتماء للاتحادات والجمعيات والنادي، ... الخ) والمدنية (قراءة الصحف، المشاركة في الانتخابات والمسيرات، ... الخ).

ومهما يكن، فعلى التعريف الإجرائي المعتمد أن يحافظ على التمايز بين الأشكال المختلفة من رأس المال الاجتماعي التي تطرقنا لها في هذا الفصل، وعلى جوهر مفهوم التفاوت بين الأفراد في ما بحوزتهم من رأسمال، واعتبار، وبالتالي، أن رأس المال الاجتماعي يتضمن، فيما يتضمن، تبايناً بين الأفراد في حجم ونوع وكثافة علاقاتهم الاجتماعية ذات الثبات والانتظام النسبيين. وهذا يعني أن يشمل التالي: أولاً شبكات العلاقات القرابية (خارج الأسرة الزوجية) وال محلية ومع الأصدقاء (شبكة العلاقات الشخصية)، وأن يشمل ثانياً شبكة العلاقات التي يقيمها الفرد عبر ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني (التنظيمات السياسية، والاتحادات، والنقابات، والمنظمات الخيرية، والنادي، والروابط المحلية..)، وأن يشمل ثالثاً شبكة العلاقات التي قيمها الفرد عبر مؤسسات العمل والدراسة (الجامعة)، وأن يشمل رابعاً شبكة العلاقات ذات التواصل عن بعد عبر التلفون الأرضي والنقل والبريد العادي والإلكتروني. وهذا يسمح بتحديد حجم الشبكات المذكورة حسب: (أ) مدى الاتساع الجغرافي لشبكة العلاقات؛ (ب) مدى تنوع الشبكة وحجمها؛ (ج) كثافة هذه العلاقات.

القضية الأخرى التي يثيرها المكون الرئيسي لرأس المال الاجتماعي تتمثل في تفاوته الواسع من فرد إلى آخر. فكما ذكرنا سابقاً يشير رأس المال الاجتماعي إلى مجمل العلاقات الاجتماعية التي يرثها ويكونها الفرد ويعمل على تطبيها وإدامتها وتوسيعها عبر نشاطاته وإنتمائه المختلفة (التنظيمات، والتضامنات، والجمعيات، والروابط التي ينخرط فيها ويدعمها). وقد توفر شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد نوعاً من الحماية أو حاجزاً يدرأ بعض المخاطر أو حلولاً لمشكلات قد يواجهها. كما قد تشكل روافد لتحسين موقعه

الخاص في إنتاجها، لو مكملة لها في حال إنتاجها بشكل ناقص". والواضح أن هذا تعريف وظيفي يحصر دور رأس المال الاجتماعي كردة فعل أو نتيجة لخلل في وظائف القطاعين العام والخاص، دون أن يكون هو مسبب في إعادة إنتاج خلل في الاقتصاد لو للمجتمع (في إعادة إنتاج للامساواة الطبقية والنوع اجتماعية، والمناطقية، على سبيل المثال)، انظر : النقيب، 2006.



الاقتصادي و/أو الاجتماعي و/أو السياسي و/أو المعيشي بشكل عام. كما قد يتربّط عليها مسؤوليات وتبعات تؤثّر سلباً على موقعه الاقتصادي و/أو الاجتماعي و/أو السياسي و/أو المعيشي بشكل عام. فالعلاقات الاجتماعية لا تمنح الفرد حقوقاً وامتيازات فحسب، بل تلقى عليه، في العادة، واجبات ومسؤوليات تجاه الآخرين على الفرد.

انطلاقاً من الاعتبارات السابقة، يمكن القول إنه يمكن لرأس المال الاجتماعي (كما هو حال رأس المال المادي أو الموارد الطبيعية والبيئية، ورأس المال الاقتصادي، ورأس المال التراثي) أن يكون عاملًا تمكينياً للفرد ولمجموعات من الأفراد، تتسع وتتضيق وفق شروط معينة وتحديداً في مواجهة تحديات خارجية أو كوارث طبيعية (تجربة اللجان الشعبية في الانفلاحة الأولى مثل صارخ على هذا). كما أن رأس المال الاجتماعي (كما هو حال رأس المال الاقتصادي والتراصي) هو من العوامل المهمة التي تعيد إنتاج اللامساواة في المجتمع (على صعيد طبقي ونوع اجتماعي وأثنى أو طائفى أو ديني أو غير ذلك، عبر الواسطة والمحسوبيّة والزبائنية وغيرها)، أو في توليد تجاذب أو استقطاب داخل المجتمع يقود إلى التناحر والاقتتال.¹³ بتعبير آخر، ليس هناك ما يمكن معه التقرير مسبقاً بتأثير رأس المال الاجتماعي دون التدقّق في ميزان القوى الذي يمليه توزّعه بين أفراد المجتمع، وكيف يجري استخدامه من قبل أصحاب السلطة والنفوذ في هذا المجتمع، وضمن أيّة شروط وظروف. ولعل فائدة قياس مدى الثقة بالآخرين وبالمؤسسات تعود إلى كونها، وإن بشكل غير مباشر، تعكس كيفية استخدام أصحاب السلطة والنفوذ والثروة لرؤوس أموالهم (بما فيها رأس المال الاجتماعي) ولصالح أيّة أهداف واعتبارات.

¹³ كما حصل في الاقتتال بين حركتي "فتح" و"حماس" في أواخر العام 2006 وفي ربيع العام 2007.



الفصل الثاني

رأس المال الاجتماعي: إشكالية القياس

يواجه قياس رأس المال الاجتماعي مجموعة من التحديات والإشكاليات، من أبرزها أنه يتكون من مجموعة من الأبعاد التي يصعب تكميمها أو قياسها بشكل مباشر، مثل الثقة، والمجتمعات، والشبكات، والمعايير.¹⁴ كما أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على مستوى المجموعة، ومع ذلك، فإن قياسه يتم عادة على مستوى الأفراد بناء على أسئلة توجه إليهم، ثم يتم تجميع البيانات التي يتم الحصول عليها من الأفراد حول الثقة وال العلاقات وغيرها؟

من ناحية أخرى، فإن استخدام رأس المال الاجتماعي للمقارنات الدولية يشير مجموعة من التساؤلات. فمثلاً، هل يمكن استخدام المعايير نفسها لقياس الثقة والشبكات في جميع الدول والبيئات، أم أن بعد الثقافي يجب أن يؤخذ بالاعتبار؟¹⁵ وهل يمكن ترجمة بعض الأسئلة المستخدمة في المسوحات الدولية دون مراعاة البيئة أو السياق الذي استخدمت فيها، مثل تلك التي تدور حول الثقة في مسح القيم الدولي (World Values Survey) (WVS) وغيرها؟¹⁶ وأخيراً، هل يمكن الحصول على مقياس واحد "مثالي" لرأس المال الاجتماعي؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فهل هو مرغوب فيه؟

قد تكون الإجابة عن تلك الأسئلة غير واضحة، ولكنها تعكس حجم الصعوبات التي تواجه محاولة قياس رأس المال الاجتماعي. وسوف نستعرض في الأجزاء التالية بعض المحاولات والتجارب السابقة في هذا المجال.

14 مرجع سابق "Social Capital: The Problem of Measurement. by Francis Fukuyama" لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/mdf/mdfl/socicap.htm>

15 مثلاً يمكنأخذ نسبة الاشتراك في الجرائد كمؤشر للمشاركة (الانخراط) المدنية في إيطاليا (كما فعل بوتنام)، ولكن ليس في الهند حيث تناولت معدلات القراءة والكتابة (الأمية).

16 انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/SChowmeas1.htm>



2- المحاولات السابقة لقياس رأس المال الاجتماعي

حاولت الكثير من الدول والمنظمات الدولية تطوير مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي. وكان البنك الدولي في طليعة المبادرين في هذا المجال في سياق محاولته لفهم أسباب الفقر ومظاهره ونتائجها في العالم، وقام بمجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية في تلك الدول ضمن "مبادرة رأس المال الاجتماعي" (Social Capital Initiative) (SCI) التي تم تمويلها من حكومة الدنمارك العام 1996. وتهدف تلك المبادرة إلى تقييم تأثير رأس المال الاجتماعي على فاعلية مشاريع التنمية، والمساهمة في تطوير مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي، وتطوير منهجيات لقياس تأثيره على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وقد تم تطوير مجموعة من أدوات القياس المسحية من قبل العاملين في مشاريع البنك في هذه المبادرة. كما أشرف البنك الدولي على مجموعة من الدراسات حول تأثير رأس المال الاجتماعي على مستويات الرفاهية والفقير في ثلاثة دول هي بوليفيا، وبوركينافاسو، وإندونيسيا، من خلال دراسة مؤسسات المستوى المحلي (The Local Level).

ذلك قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات القومية البريطاني بتنظيم مؤتمر في لندن في الفترة ما بين 25-27 أيلول 2002 لمناقشة التحديات التي تواجه عملية قياس رأس المال الاجتماعي، وحضر المؤتمر ممثلو عن البنك الدولي واليونسكو وعدد من الدول. وقد تركزت أعمال المؤتمر على محاولة التوفيق بين أدوات القياس المختلفة لتسهيل المقارنة الدولية، والخطوات اللازمة لتحسين عملية مقارنة البيانات الخاصة برأس المال الاجتماعي بين الدول المختلفة، وإمكانية تطوير نموذج أسئلة قصير يمكن استخدامه دولياً.¹⁷ وقد شاركت في المؤتمر 22 دولة، قدمت معظمها أوراق عمل حول قياس رأس المال الاجتماعي في بلدانهم، وناقشت المؤتمرون عدداً من القضايا، من بينها مفهوم رأس المال الاجتماعي وقياسه، والمحاذير التي يجب مراعاتها عند ترجمة

لنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.oecd.org/document/24/0,2340,en_2649_34543_2380248_1_1_1_1,00.html

مفاهيم رأس المال الاجتماعي من دولة إلى أخرى، ومدى توفر البيانات الازمة لتسهيل المقارنة على المستوى العالمي، وعلاقة رأس المال الاجتماعي بالتنمية والفقر والمتغيرات الأخرى، وغيرها. كما ناقش المؤتمرون ضرورة تقسيم رأس المال الاجتماعي إلى "أبعاد" منفصلة، أو مجموعات قابلة لقياس، ثم قياس كل "بعد" بشكل منفصل.

وقد أورد تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المؤتمر المحاولات التي قامت بها بعض الدول في هذا المجال، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

❖ هناك بعض الدول لديها برامج تعمل على قياس رأس المال الاجتماعي بشكل صريح ومبادر، وتتوفر لديها قاعدة بيانات حول هذا الموضوع، مثل استراليا، وكندا، ونيوزلندا، وفنلندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وكندا.

❖ هناك بعض الدول تقوم بقياس بعض المؤشرات التي تتناول واحداً أو أكثر من أبعاد قياس رأس المال الاجتماعي، مثل النمسا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، واليابان، وسويسرا، وتركيا (لديها مسوحات لقياس مظاهر مختلفة من العمل التطوعي والمشاركة) وأسبانيا وتركيا، (يتتوفر لديها بيانات من مسح قوة العمل يحمل جوانب رأس المال الاجتماعي)، وهولندا وسويسرا (تستخدم أدوات دولية مثل مسح القيم العالمي وبرنامج المسح الاجتماعي الدولي للحصول على معلومات حول رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى أدوات المسح الوطنية).

❖ هناك بعض الدول التي استعملت مسوحات "استخدام الوقت" (Time-Use Surveys) للحصول على بيانات حول أنشطة المشاركة المجتمعية والحياة الاجتماعية، مثل كندا وفرنسا وألمانيا واليابان ونيوزيلندا وأمريكا. كما قامت دول عديدة أخرى بدراسات محدودة حول بعض مظاهر رأس المال الاجتماعي مثل استراليا وبلجيكا (في مناطق معينة)، وفرنسا (دراسة حول التلفون كوسيلة تكامل اجتماعي)، واليونان (مسح المشاركة المجتمعية في منطقة أثينا).

ويوضح من دراسة الأدبيات الخاصة بالموضوع أن هناك نوعين من المحاولات لقياس رأس المال الاجتماعي: النوع الأول عبارة عن دراسات تطبيقية تتناول في العادة مشاريع محددة،

وتهدف لمعرفة تأثير رأس المال الاجتماعي على متغيرات معينة، مثل الزراعة أو الصحة أو التعليم أو الفقر أو غيرها. ولتحقيق ذلك، قامت تلك الدراسات بتطوير مؤشر جزئي لرأس المال الاجتماعي يتناسب مع أهداف الدراسة واحتياجاتها، أو قامت باستخدام مؤشر موجود تم تطويره في مكان آخر. والنوع الثاني من المحاولات يهدف لتطوير مؤشر وطني لقياس رأس المال الاجتماعي بشكل شامل وصريح، أو قياس مجموعة مؤشرات وطنية يمثل كل واحد منها بعداً من أبعاد رأس المال الاجتماعي. وسوف نستعرض في الجزء التالي بعض هذه المحاولات بشيء من التفصيل.

1-1-2 محاولات تطوير مؤشرات جزئية

هناك عدد من الدراسات التي قام أصحابها باستخدام واحد أو أكثر من المتغيرات المتوفرة كمؤشر لرأس المال الاجتماعي، أو قاما بتطوير مؤشرات خاصة بهم، لفحص العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وبعض المتغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية. ومن أهم تلك الدراسات، مجموعة أوراق العمل التي تمت تحت إشراف البنك الدولي حول مؤسسات المستوى المحلي¹⁸، والدراسات التي قام بها أو أشرف عليها البنك الدولي تحت "مبادرة رأس المال الاجتماعي"، واللتين تمت الإشارة إليهما سابقاً، إضافة إلى مجموعة الدراسات التي قام بها باحثون آخرون لأغراض مختلفة. وفي معظم تلك الدراسات، كان التركيز ينصب على مؤشر جزئي يتناسب مع أهداف الدراسة التي يسعى إليها الباحثون.

وتعتبر الدراسة الرائدة التي قام بها بوتنام (Putnam, 1993) حول رأس المال الاجتماعي في شمال وجنوب إيطاليا من أولى الدراسات التي تمت في هذا المجال. وقد تم قياس رأس المال الاجتماعي في تلك الدراسة من خلال المشاركة المجتمعية، التي تم التعبير عنها بنسبة التصويت على الاستفتاءات، وقراءة الجرائد، وعضوية نوادي كرة القدم، والجمعيات الموسيقية، وكذلك مقدار الثقة في المؤسسات العامة.

¹⁸ يتم استخدام المنظمات المحلية "local institution" أو الجمعيات الأهلية "local association" أو المؤسسات المحلية "local organization" بنفس المعنى في هذه الدراسة.

أما مجموعة الدراسات التي قام بها البنك الدولي تحت "مبادرة رأس المال الاجتماعي"، فقد ميزت بين نوعين من رأس المال الاجتماعي: النوع الأول هو رأس المال الهيكلي (structural)، ويشمل تركيبة وممارسات المؤسسات المحلية، سواء على المستوى الرسمي أم غير الرسمي، التي تشجع العمل الجماعي وتسهل تبادل المعلومات واتخاذ القرارات من خلال الأسس والشبكات والهيكل الاجتماعي الأخرى، إضافة إلى مجموعة القواعد والإجراءات والأولويات، وهي جميعها عناصر موضوعية يمكن ملاحظتها من الخارج. والنوع الثاني هو رأس المال الاجتماعي الإدراكي أو المعرفي (cognitive) الذي يشير إلى المعايير الاجتماعية والقيم والثقة والمعتقدات والموافق (وتشمل التضامن والتباينية التي يتقاسماها أعضاء المجتمع وتخلق ظروفاً يمكن من خلالها للمجتمعات أو التجمعات أن تعمل مع بعضها للصالح العام)، وهي أمور شخصية ذاتية، ومفاهيم غير ملموسة (Uphoff 2000; Grootaert and Bastelaer 2001).

وقد تم القيام بمجموعة من تلك الدراسات حول بعض الدول النامية، منها الهند، ومدغشقر، ومالي، وإندونيسيا، وبنغلادش، وكينيا، وكمبوديا، ورواندا، وغيرها. فعلى سبيل المثال، قام كريشنا وأبهوف (Krishna and Uphoff, 1999) بدراسة تأثير العمل الجماعي في المحافظة على تجمعات الأمطار وتحسينها في 64 قرية في ولاية راجاستان الهندية. وقد طورا مؤشرًا لرأس المال الاجتماعي يضم عدداً متساوياً من العناصر الهيكيلية والمعرفية تمثل البيئة الاجتماعية في المنطقة. وقد اعتمدا على العضوية في الشبكات، وبالذات الشبكات غير الرسمية، كمؤشر لرأس المال الاجتماعي الهيكلي، بينما استخدما التضامن والثقة المتبادلة كمؤشر لرأس المال الاجتماعي الإدراكي أو المعرفي.

أما فافشامبس ومينتين (Fafchamps and Minten, 1999)، فقد استخدما الثقة الناجمة عن الاتصالات الشخصية كمؤشر لرأس المال الاجتماعي، وأوضحا أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة دخل التجار الزراعيين وعائلاتهم، نظراً لأن الثقة بين التجار تؤدي إلى تخفيض تكاليف الحصول على الائتمان وتسهيل عملية الحصول على معلومات موثوقة حول الأسعار، وتسهيل القيام بفحص الجودة. أما بارجال، وحق، وجيليجان (Pargal, Huq and Gilegan, 2001)،

(Gilligan 1999)، فقد استخدموا مؤشرات للثقة ومعايير التبادلية والمشاركة بين السكان في الحي كمؤشر بديل لرأس المال الاجتماعي المعرفي، كما استخدموا مؤشرات النشاط المجتمعي لتقييم رأس المال الاجتماعي الهيكلي.

وفي دراسة قام بها إيشام وكاهكونين (Isham and Kahkanen, 2002) حول تأثير رأس المال الاجتماعي على مشاريع المياه المجتمعية في منطقة "جاوا" بإندونيسيا، طور الباحثان مؤشرات عدة لقياس رأس المال الاجتماعي تشمل كثافة العضوية، وتعني عدد المنظمات أو المجموعات أو الهيئات المحلية التي تقول الأسرة إنها تتبعها، وحضور الاجتماعات، وهو متغير يشير إلى مشاركة الأسرة بشكل فعال في أنشطة المجموعات التي ينتمون إليها، إضافة إلى المشاركة، وهو رقم تجميلي على مستوى الأسرة يعتمد على كيفية اختيار رئيس المجموعة، والتفاعل الاجتماعي، والثقة بالجيران. كما قام الباحثان بتطوير رقم قياسي لرأس المال الاجتماعي عبارة عن رقم مركب على مستوى الأسرة لكمية المجموعات المحلية ونوعيتها، مبني على أساس رقم بوتنام، وهو حاصل ضرب كثافة العضوية في عدد المجموعات المجتمعية التي تتبعها الأسرة.

من ناحية أخرى، فقد كانت هناك مجموعة أخرى من الدراسات تمت تحت مظلة البنك الدولي ضمن دراسة مؤسسات المستوى المحلي، وتم خلالها تطوير مؤشرات مختلفة بالإنابة عن رأس المال الاجتماعي. فقد استخدم نارايان وبريتشيت (Narayan and Pritchett, 1998) بيانات من مسح رأس المال الاجتماعي والفقر في تنزانيا، الذي صمم خصيصاً لهذا الغرض. ويشمل الجزء الخاص برأس المال الاجتماعي في هذا المسح أسئلة للأسرة حول ثلاثة أبعاد لرأس المال الاجتماعي، هي أولاً، عضويتهم في المجموعات، وثانياً، خصائص تلك المجموعات التي تتبعها تلك الأسر إلى عضويتها، وثالثاً، قيم الأفراد ومواصفاتهم، وبخاصة تعرفهم وتقديرهم لمستوى الثقة في المجموعات المختلفة ومفهوم الترابط الاجتماعي لديهم. ومن خلال البيانات التي تم تجميعها حول هذه الأسئلة، طور الباحثان مؤشرًا قياسياً عن الحياة الاجتماعية في القرية، واعتبروا ذلك مؤشرًا بالإنابة لرأس المال الاجتماعي.

و حول تأثير رأس المال الاجتماعي على التنمية في بوركينافاسو، استخدم جروتارت وأوه وسوامي (Grootaert, Oh and Swamy, 1999) ثمانية أبعاد أو مظاهر للهيئات المحلية (المشاركة في الجمعيات) كمؤشر لرأس المال الاجتماعي. وتشمل هذه الأبعاد: كثافة العضوية في الجمعيات (وهو مؤشر يقيس عدد العضوية الفعالة للأسرة في الجمعيات أو الهيئات الموجودة)، ومؤشر التباين (ويقيس مدى تجانس أو اختلاف أعضاء المجموعة من حيث القرابة أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو المهنة أو العمر أو مستوى التعليم أو التوجه السياسي)، وحضور الاجتماعات (متوسط عدد مرات حضور أحد أفراد الأسرة للجتماعات الجمعية، إذ لا معنى للمشاركة في الجمعيات إذا كان الشخص لا يحضر الاجتماعات، والمشاركة الفعالة في الجمعيات والمساهمة في اتخاذ القرارات، ورسوم العضوية (تعكس مدى رغبة الشخص في دفع رسوم عضوية)، والمساهمة بالعمل التطوعي في الهيئات أو الجمعيات، والمبادرة المجتمعية (هل الجمعيات تطوعية أم أنها مفروضة على المجتمع؟)، وشكل التنظيم أو العضوية (رسمي أو غير رسمي).

أما جروتارت (Grootaert, 1999)، فقد استخدم ستة من الأبعاد السابقة لقياس تأثير رأس المال الاجتماعي على الفقر والرفاهية في إندونيسيا. كما قام تيميل وجونسون (Temple and Johnson, 1998) باستخدام التنوع الإثني والحرارك الاجتماعي وانتشار خدمات الهاتف في دول شبه الصحراء الإفريقية كمؤشر بالإنابة لكثافة الشبكات الاجتماعية. وقد قاما بتجميع مؤشرات عدة وجعلوا منها "مؤشرًا للقدرات الاجتماعية" لتقسيير التغير في معدلات النمو الاقتصادي الوطني. وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التي استخدمت مؤشرات مختلفة أو قامت بتجميع عدد من المؤشرات لقياس تأثيرها على بعض المتغيرات الاجتماعية.

2-1-2 محاولات تطوير مؤشرات كلية

جرت محاولات من نوع آخر هدفها تطوير مؤشر أو مقياس لرأس المال الاجتماعي على مستوى الدولة يسهل عملية المتابعة والمقارنة بين فترة زمنية وأخرى وبين دولة وأخرى. وتعتبر محاولات بوتلام لتطوير مؤشر واحد لقياس رأس المال الاجتماعي من الأعمال



الرئيسية في هذا المجال. وفي كتابه "لُعب البولينغ منفرداً" ابتكر بوتنام مؤشراً لرأس المال الاجتماعي لخمسين ولاية أمريكية يشتمل على خمسة أبعاد رئيسية، مقسمة إلى أبعاد فرعية مجموعها 14 بعدها (Putnam, 2000). وكما يتضح من جدول 1، فقد تضمن ذلك المؤشر أبعاداً هيكلية (عضوية المؤسسات، والعمل التطوعي، وعضوية الشبكات غير الرسمية) وأبعاداً تتعلق بالمحتوى (الثقة، والصداقات، والمشاركة). وقد استخدم البيانات المتوفرة من مصادر مختلفة ليظهر التغير الذي حصل على مخزون رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول 1: مكونات مؤشر رأس المال الاجتماعي الشمولي لـ بوتنام

1. معايير حياة المجتمع التنظيمية (Measures of community organizational life)
 - ❖ الخدمة في لجنة أو منظمة محلية خلال السنة الماضية (نسبة مؤدية).
 - ❖ الخدمة في مكتب لنادٍ أو منظمة خلال السنة الماضية (نسبة مؤدية).
 - ❖ المنظمات المدنية أو الاجتماعية لكل 1000 شخص.
 - ❖ متوسط عدد اجتماعات النادي التي تم حضورها السنة الماضية.
 - ❖ متوسط عدد عضوية المجموعات.
2. معايير الانشغال (ارتباط) بالشؤون العامة (Measures of engagement in public affairs)
 - ❖ معدل التصويت في الانتخابات الرئاسية العامين 1998 و1992.
 - ❖ الاجتماعات العامة التي تم حضورها في المدينة أو الشؤون المدرسية خلال السنة الماضية (نسبة مؤدية).
3. معايير التطوع المجتمعي:
 - ❖ عدد المؤسسات غير الربحية لكل 1000.
 - ❖ متوسط عدد المرات التي عملت بها في مشاريع مجتمعية خلال العام الماضي.
 - ❖ متوسط عدد المرات التي تم فيها عمل تطوعي خلال السنة الماضية.
4. معايير الاجتماعية غير الرسمية:
 - ❖ هل توافق على: "أنا أقضي وقتاً كثيراً في زيادة الأصدقاء؟"
 - ❖ متوسط عدد المرات التي قمت فيها بعمل تطوعي السنة الماضية.
5. مقاييس الثقة:
 - ❖ هل توافق على: "يمكن الثقة بمعظم الناس؟"
 - ❖ هل توافق على: "معظم الناس شرفاء؟"

أما البنك الدولي الذي كان، كما أشرنا سابقاً، في طليعة المهتمين برأس المال الاجتماعي في إطار دوره في معالجة الفقر وزيادة فرص التنمية، فقد مكنته خبرته التراكمية الواسعة من تطوير أدوات توفر قاعدة مناسبة لقياس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي، وأحدثها "الاستبيان المتكامل لقياس رأس المال الاجتماعي" (Grotaert, 2004). وهي مقسمة إلى ستة أبعاد: المجموعات والشبكات، الثقة والتضامن، العمل الجماعي والتعاون، المعلومات والاتصالات، التماسك الاجتماعي، التمكين والنشاط السياسي.

كما قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بجهد كبير في إثارة النقاش حول رأس المال الاجتماعي والتحديات التي تواجه قياسه، وبخاصة على المستوى الدولي. وقد نظمت مؤتمراً، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات القومية البريطاني لمناقشة القضايا والتجارب المختلفة الخاصة بقياس رأس المال الاجتماعي في عدد من الدول. وقد اقترحت سكرتارية المؤتمر أن يتم قياس رأس المال الاجتماعي من خلال مجموعة من العناوين أو الأبعاد، تشمل: المشاركة المجتمعية، الشبكات غير الرسمية، الثقة، مؤشرات متقطعة أخرى.¹⁹ ويرى هيلى (Healy) أن هناك أكثر من تعريف لمفهوم رأس المال الاجتماعي تم طرحها خلال المؤتمر المذكور، ولكن كان هناك تقارب في وجهات النظر حول الأهمية الرئيسية لأربعة عناصر أو أبعاد يمكن أن تساعد في محاولة قياس رأس المال الاجتماعي (Healy, 2002)²⁰، وهي: المشاركة السياسية، التواصل المجتمعي أو المشاركة المجتمعية، الشبكات والاجتماعيات غير الرسمية، الثقة وقواعد السلوك والتقاليد.

أما جونسون وهيدي وجينسين (Johnson, Headey and Jensen, 2005)، فيحاولون التمييز بين هيكل الشبكات الاجتماعية (structure) التي تستخدم بشكل كبير لأنها عادة صحيحة وموثوق بها، وتتوفر حولها البيانات بسهولة، وبين المحتوى (content) الذي يكون عادة غير ملموس. وحسب تلك الدراسة، يمكن قياس الأبعاد الهيكلية من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: مقاييس العضوية أو الانضمام للمؤسسات الاجتماعية والمهنية والسياسية التي

¹⁹ لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني:

http://www.oecd.org/document/24/0,2340,en_2649_34543_2380248_1_1_1,00.html

²⁰

لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.oecd.org/dataoecd/1/60/2380281.pdf>.

ينتمي إليها الأشخاص، ومقاييس العمل التطوعي (على سبيل المثال عدد الأشخاص الذين يقومون بأعمال تطوعية أو خيرية)، ومقاييس الشبكات الاجتماعية غير الرسمية وتمثل الارتباطات العائلية والجيران. أما مقاييس المحتوى فتركز على ثلاثة أبعاد هي مقاييس الثقة والتباين، وتشمل: الثقة بالمؤسسات (مثل الحكومة والإعلام والأعمال والنقابات والشرطة)، مقاييس الصدقة والألفة مثل مقاييس الصداقة مع الجيران والألفة أو المودة بين أفراد الأسرة، مقاييس المشاركة التي تحاول أن تظهر ما إذا كان الأشخاص أعضاء فعالين أو غير فعالين في المنظمات والشبكات الاجتماعية (مثلاً، يحضرون الاجتماعات، يشاركون في اللجان، يقدمون ساعات عديدة في العمل التطوعي).

من ناحية أخرى، فقد قامت ندوة ساجاورا (Saguaro Seminar)، بالاشتراك مع عدد كبير من المؤسسات المجتمعية، بتطوير مسح نموذجي مجتمعي لرأس المال الاجتماعي، الذي تم إعطاؤه لحوالي 30 ألف شخص في صيف 2000 في أربعين تجمعاً أمريكيًا. وتشمل قائمة المسح النموذجي المجتمعي لرأس المال الاجتماعي مجموعة من الأبعاد، من بينها الثقة الاجتماعية، والثقة بين الأجناس، والمشاركة السياسية الانتخابية، والمشاركة في سياسات المعارضة، والقيادة المدنية، والمشاركة في الهيئات، والعطاء والتطوع، والمشاركة الإيمانية، والروابط الاجتماعية غير الرسمية، وتتنوع الصداقات.

نستخلص من استعراض تلك التجارب المختلفة أمرين مهمين، أولهما عدم وجود اتفاق على مفهوم رأس المال الاجتماعي وعناصره، والثاني أن هناك محاولات حثيثة للوصول إلى مفهوم موحد يسهل عملية المقارنة الدولية. ولكن تلك المحاولات لا تزال في بداياتها ولم تصل إلى مرحلة النضج بعد.



الفصل الثالث

المنهجية والتحليل الإحصائي

3-1 المنهجية

لقد تمت الاستفادة من التجارب العملية للدول المختلفة في تلمس طريق وضع مؤشرات لتوسيف ولقياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تم ذلك في ثلاثة مراحل:

3-1-1 المرحلة الأولى: عمل إطار لقياس رأس المال الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

في هذه المرحلة جرت مراجعة مكثفة للأدبيات لمعرفة الجوانب النظرية والعملية للموضوع، وللتعرف على تجارب الدول الأخرى في قياس رأس المال الاجتماعي، التي تمت مناقشتها في الفصل السابق. وتم إعداد دراسة أولية لمفهوم رأس المال الاجتماعي وتطبيقه على الوضع الفلسطيني، كما تم اختيار مؤشرات مختلفة كمعايير بالإنابة (proxies) لقياس رأس المال الاجتماعي. وعرضت هذه النتائج في ورشة عمل في معهد "ماس" حضرها ممثلون عن القطاع العام، ومؤسسات المجتمع المدني، ومانحون، وأكاديميون، ومن القطاع الخاص. وجرى في الورشة مناقشة النتائج، وتسجيل الاقتراحات حول المفهوم، وكيفية اختيار المؤشرات النهائية من البيانات الأولية والثانوية التي يمكن تجميعها. وتم، بناءً على ذلك، تبني تعريف متعدد الأبعاد لرأس المال الاجتماعي يشمل الجوانب الهيكالية والمعرفية والقيمية. كما تم اختيار عدد من الأبعاد التي يمكن قياسها لبناء مؤشر أو رقم قياسي لرأس المال الاجتماعي. وقد روّعي في هذا خصوصية الشرط الفلسطيني، كما سيتم التوضيح لاحقاً.



3-1-2 المرحلة الثانية: تجميع البيانات

بناءً على التعريف الذي تم اختياره، جرى تطوير استماراة تعكس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي. وقد شملت الاستماراة مجموعة كبيرة من الأسئلة بنوعيها المفتوحة والمغلقة لتعطي جوانب وأنواعاً مختلفة من رأس المال الاجتماعي في فلسطين. وجرى مناقشة وتقديح هذه الاستماراة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتتأكد من شمولية ووضوح الأسئلة قبل تقديمها للعينة، وللحذر من مطابقتها للاحتياجات الفنية الالزامية لمعالجة البيانات بواسطة الحاسوب لاحقاً. وكما يتضح من بنود الاستماراة (ملحق رقم 3)، فقد شملت بيانات تعريفية (مثل المحافظة، والتجمع السكني، ومنطقة العد، وبيانات عن الباحث، والمشرف، ومدخل البيانات) ومعلومات شخصية حول المبحوثين (العمر، والجنس، والعمل، ومكان السكن، والحالة الزوجية، والمؤهل العلمي، والانتماء السياسي، واستخدام الإنترنيت)، إضافة إلى أسئلة المسح الرئيسية التي تم اشتقاقها من تعريف رأس المال الاجتماعي، ومن الأبعاد الرئيسية لهذا المفهوم، ليتم استخدامها في بناء مؤشر لرأس المال الاجتماعي. وقد قام فريق العمل من الجهاز المركزي للإحصاء بتجهيز الاستماراة وتصميمها بشكل نهائي، وبما يتناسب مع منهجية العمل لديهم.

وقد تم تحديد عينة مماثلة من حوالي 3450 مستجوباً بالغاً من الأسر في جميع الضفة الغربية وقطاع غزة، بمساعدة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي أشرف على عملية تجميع البيانات الأولية من المستجيبين. وقد حدد حجم عينة يسمح بتصنيف البيانات وتحليلها حسب المنطقة أو الجنس أو التجمعات السكانية وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى. وقد فُصل الإطار إلى طبقتين جغرافيتين: الأولى تشمل الضفة الغربية والثانية تشمل قطاع غزة. كما أنشئت طبقات فرعية داخل الطبقتين المذكورتين حسب نوع التجمع السكاني (الحضر، الريف، المخيم). ويبين ملحق 2 تفصيل منهجية تصميم عينة البحث.

كما تم تجميع بيانات ثانوية بواسطة باحثي معهد "ماس" من مصادر مختلفة مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والوزارات، والبلديات، وغيرها، تشمل مؤشرات كلية مثل إحصائيات الصحة، والفقر، والبطالة.

جرت عملية جمع البيانات والتنسيق ميدانياً بواسطة موظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 1/6/2007 حتى 5/7/2007. كما تم إعداد البرامج اللازمة لمعالجة بيانات المسح، وبعد ذلك تمت عملية الإدخال وتدقيق البيانات وجدولتها وفق متطلبات البحث. وقد تم إنجاز المسح الميداني في الضفة الغربية كما هو مخطط له، إلا أن الظروف السياسية والأمنية التي مر بها قطاع غزة خلال فترة المسح حالت دون إنجازه بالكامل، كما كان مقرراً. فقد بلغ عدد الاست問ارات المنجزة في قطاع غزة 204 است問ارات فقط. بعد ذلك، تم الرجوع إلى المعالجات الإحصائية للتأكد من تمثيل هذه العينة لقطاع غزة، وتبين أنها ممثلة على مستوى قطاع غزة فقط، وليس على مستوى المناطق (شمال، وسط، جنوب) أو على مستوى التجمعات السكانية. وقد تم بعد ذلك توزين العينة لتصبح ممثلة للمجتمع الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار عدم تمثيل عدد من الأسئلة لقطاع غزة.

3-1-3 المرحلة الثالثة: التحليل

استخدمت الإجابات والبيانات الثانوية التي تم تجميعها لخلق قاعدة بيانات لتحليل المؤشرات المختلفة المتعلقة بأبعاد رأس المال الاجتماعي. وتم استخدام البيانات التي تم التوصل إليها بطريقتين: الأولى لقياس مؤشرات أبعاد رأس المال الاجتماعي، ولقياس أول مؤشر كلي لرأس المال الاجتماعي في فلسطين، وهو ما سنتم معالجته في هذا الفصل. وقد جرى تحليل العوامل (factor analysis) على المتغيرات والأسئلة التي استخدمت في الاستبيان، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) من أجل تطبيق التحليل واستخراج النتائج. أما الاستخدام الثاني للبيانات، فيشمل التحليل الاجتماعي من خلال تصنيف وتحليل النتائج حسب المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) ونوع التجمع السكاني، والجنس، والعمر،

والتعليم، وغيرها، وربط ذلك بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وستتم مناقشة ذلك في الفصل التالي (الرابع).

4-1 تحليل العوامل

يمثل تحليل العوامل نوعاً من الإحصاءات المتعددة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى اختزال البيانات وتلخيصها، بحيث يتم فحص العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات، ومن ثم اختزال هذه المتغيرات في عدد قليل من العوامل (factors) أو المكونات (component). ويكمّن الهدف الأساسي لاختزال البيانات في تلخيص وإيجاز متغيرات البحث الكثيرة في عدد قليل من العوامل، وذلك بأقل خسارة في البيانات، الأمر الذي يساعد على بناء صيغة بسيطة وسهلة للنموذج المطلوب تقديره، بالإضافة إلى تلخيص وتوضيح العلاقات القائمة بين المتغيرات المستخدمة. وغالباً ما يستخدم تحليل العوامل لاكتشاف المكونات التي تعكس التأثيرات غير المعروفة للمتغيرات الثانوية في الدراسة محل البحث، من خلال تحديد الطواهر المترابطة بين المتغيرات الأساسية في الدراسة.

وفي هذه الدراسة، سوف يتم تجميع الأسئلة التي تشملها الاستماراة ضمن مجموعات أو أبعاد مختلفة، ثم يتم بعد ذلك احتساب مؤشر لكل "بعد" من هذه الأبعاد، كما سيتم احتساب مؤشر شامل لرأس المال الاجتماعي الفلسطيني. ونظرًا لأن تحديد وزن كل "بعد" من هذه الأبعاد في المؤشر الكلي يمثل نوعاً من الحكم الشخصي، ويثير مخاطر التحيز، فقد تم توجيه سؤال إلى المبحوثين لكي يقوموا بأنفسهم بتحديد الأهمية النسبية لكل "بعد"، وذلك عن طريق ترتيب الأبعاد الأربع الرئيسية حسب درجة أهميتها بالنسبة للمبحث. وقد تم احتساب نسبة الذين يعتبرون ذلك الـ "بعد" بأنه "مهم جداً" أو "مهم" مقارنة بالأبعاد التالية.

3-2 الإطار المفاهيمي

إن الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من مراجعة الأدبيات الكثيرة حول الموضوع، هو أن رأس المال الاجتماعي مفهوم معقد ومتعدد الجوانب. ولاعتبارات جرى توضيحها سابقاً، تم

الأخذ بتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي رأت أن رأس المال الاجتماعي عبارة عن: "الشبكات الاجتماعية (networks) والقيم (values) والتفاهمات (understandings) والمعايير المشتركة (shared norms) التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها (OECD, 2001).

وقد تم الأخذ بهذا التعريف الإجرائي لأنه الأقرب لفهم الوضع الفلسطيني. كما يتميز هذا التعريف بأنه مقبول لدى العديد من الباحثين، وتبنته مجموعة غير قليلة من الدول، ما يسهل عملية المقارنة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التعريف يشمل الجوانب الهيكلية والجوانب المعرفية لرأس المال الاجتماعي. ونحن هنا نتفق مع الرأي القائل إن رأس المال الاجتماعي لا يقتصر فقط على مؤسسات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية وغيرها، كما لا يقتصر على الشبكات التي لها تأثيرات إيجابية فقط، بل يجب أن يتسع ليشمل الشبكات والمؤسسات والثقة والمعايير السائدة (Helliwell, 2002). إلا أن الشرط الفلسطيني استدعي تكييف المفهوم ليتوافق والوضع الفلسطيني؛ وذلك عن طريق إضافة مجموعة من الأسئلة للاستماراة التي تم تطويرها بناءً على الإطار السابق. ومن هنا، فإنه على الرغم من الاعتماد على تعريف عالمي -تم تطويره ليتلاءم والثقافات المختلفة- فإنه تم إخضاع المفهوم ليتوافق والشرط الفلسطيني.

يعكس تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تعددية أبعاد رأس المال الاجتماعي؛ ولكن لا يتتوفر إجماع حول الأهمية النسبية لتلك الأبعاد ودورها، بل إن هناك تباينات واسعة حول أي الأبعاد في هذا التعريف أو غيره من التعريفات يمثل رأس المال الاجتماعي، وأيها يمثل سبباً وأيها يمثل نتيجة. فمثلاً، يرى البعض أن العلاقات الاجتماعية هي ذاتها رأس المال الاجتماعي، في حين يرى البعض الآخر أن العلاقات الاجتماعية هي السبب أو المصدر الذي ينتج الموارد التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي. وبالمثل، يرى كثيرون أن الثقة، كصفة من صفات العلاقات الاجتماعية، هي أحد أبعاد رأس المال الاجتماعي، ولكن عدداً قليلاً منهم يرى أنها نتيجة، ولا يجب اعتبارها جزءاً من هذا المفهوم.



كما يدور نقاش حول ما إذا كان من الأفضل النظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه ملكية أفراد أم أنه ملكية مجموعات مثل مجتمعات محلية أو دول. وقد تعامل بورديو (1968) وكولمان (1988) مع رأس المال الاجتماعي على أنه ملكية أفراد، بينما اعتبره بوتنام على أنه ملك المجموعة. ونظراً لأن مقاييس رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية تحتاج إلى مسوحات، فإنه يتم تجميعها عادة على المستوى الفردي، ثم يتم بعد ذلك تجميعها على مستوى الحي أو المدينة أو الجهة أو الدولة، لكي يمكن مقارنتها من مكان إلى آخر، أو من زمن إلى آخر لمعرفة ما إذا كان رأس المال الاجتماعي يتراكم أو يتلاشى. وهذا يثير مشكلة منهجية حول إمكانية قياس رأس المال الاجتماعي للمجتمع، من خلال قياس رأس المال الاجتماعي للأفراد. ولا شك أن هذه المشاكل المنهجية تحتاج إلى نقاش عميق مفاهيمي ومنهجي، وهو ما لا تتيحه هذه الدراسة.

3-3 أبعاد رأس المال الاجتماعي

بناءً على التعريف السابق لرأس المال الاجتماعي، يمكن الحديث عن مجموعة من الأبعاد أو المؤشرات الرئيسية التي تتصل بهذا المفهوم. وقد استعنا بتجارب الدول الأخرى والدراسات السابقة في هذا المجال، مع مراعاة الخصوصية الفلسطينية من حيث الوضع الاجتماعي- الاقتصادي وظروف الاحتلال والحصار وغيرها. كما رأينا أن تشمل الأبعاد التي يتم قياسها كلاً من رأس المال الاجتماعي الهيكلي (تركيبة المؤسسات والشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية) ورأس المال الاجتماعي المعرفي أو الإدراكي (المعايير الاجتماعية والقيم والثقة والمشاركة والمعتقدات والموافق والتضامن والتباين).²¹ وبناءً على ذلك، تم تحديد أربعة أبعاد رئيسية لرأس المال الاجتماعي، مقسمة إلى 15 فرعياً، كما يتضح من جدول 2. وسوف تخضع هذه الأبعاد لتحليل العوامل، للتأكد من أنها تمثل الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي.

²¹ هذه المنهجية استخدمت في آداة تقييم رأس المال الاجتماعي (SCAT) (Social Capital Assessment Tool) التي قام البنك الدولي بتطويرها، وتم لختبارها واستخدامها في أكثر من 26 دراسة عن 16 دولة حول العالم. انظر Krishna and Shrader, 1999



جدول 2: أبعاد رأس المال الاجتماعي

عضوية الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية. درجة الانخراط في القضايا المحلية والوطنية. العلاقات مع زملاء العمل. المشاركة السياسية (التصويت والمعارضة والأنشطة السياسية الأخرى). عدد المؤسسات في المنطقة وأعضاؤها وخصائصها.	- - - - - - -	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية
تكرار الاتصالات مع الأقارب (خارج الأسرة) والأصدقاء في فلسطين وفي الخارج. تكرار زيارة الجيران ودعوتهم لزيارة. المشاركة في نشاط العشيرة (أو الحمولة).	- - - -	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
إمكانية الاعتماد على الآخرين في حالات الطوارئ. العلاقة مع الآخرين/ التسامح عند التباين (الاختلاف).	- - -	
الثقة بالآخرين (العشيرة، الجiran، زملاء العمل، رجال الدين، رجال السياسة).	- -	الثقة
الثقة بالمؤسسات (الحكومية، الدينية، السياسية، الصحفية، القضاء، ... الخ)	-	
العمل التطوعي. الأعمال الخيرية/ التبرعات. الأهداف المشتركة. القيم المشتركة. النظرة إلى المستقبل.	- - - - -	التوجهات والقيم المشتركة

وسوف نأتي الضوء فيما يلي على هذه الأبعاد والأسباب النظرية لتضمينها في مفهوم رأس المال الاجتماعي.

3-3-1 المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية

نظراً لأن مفهوم رأس المال الاجتماعي يرتبط بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات، فإن أكثر المعايير المستخدمة لقياسه تتعلق بالمشاركة، مثل عضوية



المؤسسات التطوعية الاجتماعية والسياسية والدينية وغيرها، وما يمثله ذلك من اندماج في مؤسسات المجتمع، وما قد يسهم فيه هذا من بناء الثقة. وبالتالي، فإن هذا البعد يشمل أسئلة تتناول ليس عضوية الأفراد فحسب، وإنما مدى مشاركتهم في هذه المؤسسات والمنظمات والروابط، سواء كانت أحزاباً سياسية أم نقابات عمالية ومهنية أم أندية رياضية أو جمعيات ثقافية أم جمعيات إسكان أم غيرها، إضافة إلى أسئلة تتعلق بموافقهم وسلوكياتهم تجاه زملاء العمل. ونتيجة التطور التكنولوجي الذي بُرِزَ في السنوات الأخيرة، فقد تضمن هذا البعد سؤالاً حول المشاركة في المجموعات الافتراضية على الإنترنيت والأنشطة المشابهة لذلك. ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني، وأهمية العامل السياسي في العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، فقد تم توجيه مجموعة من الأسئلة حول مشاركة الأفراد في العملية السياسية، سواء بالتصويت في الانتخابات أم بالمشاركة في المظاهرات والاجتماعات والأنشطة السياسية المختلفة.

3-3-2 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي

يركز هذا البعد على الشبكات غير الرسمية، وبخاصة شبكات الدعم الاجتماعي، بما في ذلك الاتصال مع الأصدقاء والأسرة؛ سواء كان ذلك داخل الوطن الفلسطيني أم في الخارج، والمجتمعات غير الرسمية، وأنظمة الدعم، والعلاقات العائلية والعشائرية، وتكرار الاتصال؛ سواء عن طريق الزيارة أم الهاتف أم البريد الإلكتروني. وهناك مؤشرات على أن دعم الأسرة والأصدقاء والجيران له تأثير على استقرار الفرد، وهو مصدر حماية في مواجهة الحالات الطارئة والضغوط النفسية الشديدة، وبخاصة في ظل ظروف الاحتلال والحصار الإسرائيلي وسيادة مستويات عالية من البطالة والفقر. وبالتالي، فإن هذا البعد يشمل أسئلة تعكس العلاقات مع الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران، إضافة إلى الارتباطات العشائرية والتفاعل مع المجموعات الأخرى (رأس المال الاجتماعي "التجسيري").

3-3-3 الثقة

يعتبر كثيرون الثقة عنصراً مهماً في رأس المال الاجتماعي؛ سواء الثقة بين الأشخاص أم الثقة في المؤسسات والخدمات العامة، باعتبار أنها تعطي إحساساً بالأمان والطمأنينة في

العلاقة بين الأشخاص، وبالرضا من الخدمات المقدمة إليه، وترتبط بالسلوك التعاوني القائم على المعايير المشتركة لأفراد المجموعة (Fukuyama, 1997). وقد استخدمت في كثير من الدراسات كمعيار تقريري لرأس المال الاجتماعي. وتصف الثقة الإيمان بالنوايا الطيبة والسلوك المتوقع للآخرين، وتنشأ نتيجة الخبرة المترافقية في العلاقة مع الآخرين أو نتيجة الآراء المتصلة اجتماعياً حول الآخرين. وبالتالي، فهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة. وقد شملت الاستمار أسئلة حول الثقة في الناس بصفة عامة، وكذلك الثقة في العشيرة والجيران ورجال الدين، وكذلك الثقة بالمؤسسات السياسية والحكومية والاجتماعية والدينية المختلفة.

3-3-4 التوجهات والقيم المشتركة

يشمل هذا البعد القيم والمعايير التي تتعلق بالرؤى والموافق المشتركة حول السلوك العام في المجتمع والمقبول لدى معظم الأشخاص والجماعات. كما يشمل العمل التطوعي والأعمال الخيرية التي تعكس رغبة في المساعدة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد شملت الاستمار أسئلة حول العمل التطوعي والأعمال الخيرية، وحول أولويات أفراد المجموعة ونظرتهم إلى بعض السلوكيات، كما شملت أسئلة تعكس ثقة المستجيبين بالمستقبل.

3-4 التحليل الإحصائي

سوف يوظف هذا الجزء من البحث، من أجل تفصيل وتبیان المتغيرات ذات الأهمية في قیاس رأس المال الاجتماعي الفلسطيني. ومن أجل تحقيق ذلك، فقد تم إجراء تحليل العوامل على المتغيرات والأسئلة التي استخدمت في الاستمار، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) (النسخة 15) من أجل تطبيق التحليل واستخراج النتائج.

لقد استخدم الباحثان قاعدة البيانات الموجودة التي تم تجميعها من إجابات المبحوثين الذين أجابوا على الاستمار، والذين بلغ عددهم 2498 مبحوثاً من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد استخدم تحليل العوامل من أجل تجميع هذه المتغيرات التي بلغ عددها 81 متغيراً (حسب الاستمارة) تحت عدد محدود من المتغيرات التي تعكس الجوانب الرئيسية المختلفة لرأس المال الاجتماعي، بناءً على المعطيات الإحصائية. وفي هذا السياق، تم استثناء الإجابات التي تتضمن ("لا ينطبق"، أو "لا جواب"، أو "غير متوفر")، ومن ثم تم استثناء المتغيرات التي يوجد فيها إجابات ناقصة (تلك التي لم يجب عنها أكثر من 10% من المبحوثين). وكانت نتيجة ذلك هو تقليل عدد المتغيرات إلى 61 متغيراً. وقد تم عكس ترتيب بعض المتغيرات، بحيث تكون المتغيرات في الاتجاه نفسه من حيث تأثيرها المتوقع على رأس المال الاجتماعي. وقد استخدم برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لإجراء التحليل، حيث تم إجراء (Varimax Rotation) من أجل اكتشاف البيانات وحدودها والتأكد من عدد العوامل المناسب من (Eigenvalues).

أظهرت النتائج أن أقصى عدد مناسب للعوامل هو 24 عاملًا، إلا أن عملية الإبقاء على هذا العدد من العوامل واستخدامها بهذا الشكل غير مجدٍ من ناحية عملية، لذلك تم استخدام أسلوب (Scree Plot) من أجل تحديد واختصار عدد العوامل المناسب. وقد أظهر هذا الأسلوب أن عدد العوامل التي يمكن أن يحتويها مؤشر رأس المال الاجتماعي تتراوح ما بين 4 و 6 عوامل. وقد تم إجراء التحليل أولاً على أساس 4 و 5 عوامل، ومن ثم على أساس 6 عوامل، إلا أن النتائج كانت أكثر إقناعاً وتفسيراً في الحالة الأخيرة من الحالتين السابقتين، وبالتالي تم اعتماد ستة أبعاد رئيسية لرأس المال الاجتماعي، حيث يمكن من خلال هذه الأبعاد إجراء مقارنات بين الأفراد اعتماداً على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وعلاقتها بتكوينات رأس المال الاجتماعي، كما سيشار إليها لاحقاً. وتمثل الأبعاد الستة لرأس المال الاجتماعي الخاصة بالمجتمع الفلسطيني فيما يلي:

1. الثقة بالمؤسسات السياسية.
2. المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية.
3. القيم السلوكية.
4. الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية.

5. الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي.
6. القيم الاجتماعية.

و عند الإطلاع على اختبار (KMO) (Kaiser-Meyer-Olkin) الذي يستخدم للإشارة إلى سلامة وإمكانية استخدام أسلوب تحليل العوامل، بينت النتائج ملاءمة البيانات لإجراء تحليل العوامل، حيث بلغت قيمة المعيار (KMO) 0.813، وهي أكبر من حدّ الـ 0.5 المطلوب لمثل هذا النوع من الاختبارات.

ويتمثل تحليل العوامل بتحديد مجموعة من الأبعاد المكونة بمجملها للمفهوم المراد قياسه، وذلك عن طريق العمل على دراسة قوة ارتباط المتغيرات المختلفة بمجموعة من الأبعاد المفترضة. وتقوم عملية التحليل على تحديد أكبر عدد ممكن من هذه الأبعاد المفترضة والعمل على اختزالها من أجل التوصل إلى عدد مجدٍ يسهل التعامل معه، مع الحفاظ على قدرة الأبعاد على تفسير التشتت في المفهوم المراد قياسه. ومن هنا، فإنه يتم احتساب مؤشر افتراضي لكل فرد من أفراد العينة لكلٍ من هذه الأبعاد، ومن ثم احتساب قوة ارتباط المتغيرات بالأبعاد الرئيسية بناءً على البيانات الفردية. ويتضمن ذلك احتساب متغير جديد يمثل القيم القياسية لكل فرد لكلٍ من الأبعاد المختلفة. وبالتالي، فإن اللجوء إلى وصف الأبعاد المختلفة عن طريق متوسطها الحسابي وانحرافها المعياري لا يشير إلى قيم مطلقة للأبعاد المختلفة، وإنما يساعد في إجراء مقارنات ما بين فئات المجتمع المختلفة (التوزيع الجغرافي والديموغرافي).

وعلى الرغم من وجود طرق عدّة لاحتساب البيانات الفردية الخاصة بالأبعاد المختلفة، فقد تم الاعتماد على طريقة (Anderson-Rubin) التي تسمح باحتساب قيم الأبعاد، بحيث يكون كل متغير مرتبطاً فقط مع بعده الرئيسي، في حين يكون هناك احتمال لوجود ارتباطات بين الأبعاد نفسها. ويبيّن جدول 3 قائمة بالمتغيرات المدرجة تحت الأبعاد الرئيسية مع قوّة ارتباط كل متغير مع بعده الرئيسي.

جدول 3: الأبعاد الرئيسية والعوامل المرتبطة بها وقوة الترابط فيما بينها

البعد	الثقة بالمؤسسات السياسية	القيم السلوكية	قوة الارتباط	العوامل أو المتغيرات المرتبطة فيه
			0.755	المجلس التشريعي
			0.744	الحكومة الراهنة
			0.604	الأحزاب السياسية
			0.598	مؤسسات السلطة
			0.589	البلديات والمجالس المحلية وللجان الشعبية
			0.544	النظام القضائي
			0.543	رجال الدين
			0.528	المؤسسات الدينية
			0.488	الشرطة
			0.454	رجال السياسية
			0.701	الأحزاب والتنظيمات السياسية
			0.612	خلال الشهور 12 الماضية، هل حضرت اجتماعات/نحوات سياسية؟
			0.600	الجمعيات الثقافية
			0.580	خلال الشهور 12 الماضية، هل شاركت في مظاهرات أو مسيرات سياسية أو غيرها؟
المشاركة الاجتماعية			0.879	النادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) // جمعيات ومرافق الشباب (الكتافة، مراكز الشباب، ... الخ)؟
			0.551	خلال الشهور 12 الماضية، هل قمت بعمل تطوعي؟
			0.546	جمعيات الأنشطة الاجتماعية // جمعيات خيرية
			0.531	هل لك أصدقاء من انتتماءات سياسية أو حزبية مختلفة؟
			0.527	ما معدل عدد الساعات التي تستخدم بها الإنترن特 أسبوعياً؟
			0.524	خلال الشهور 12 الماضية، هل قمت بتوزيع منشورات سياسية (سواء أكانت عبر الإنترن特، أم البريد الإلكتروني، أم الجوال، أم يدوياً)؟
القيم السلوكية			0.856	التهرب من دفع الضرائب
			0.840	التغيب عن العمل دون سبب معقول
			0.788	شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)
			0.672	عدم التقيد بقوانين المرور

قوة الارتباط	العوامل أو المتغيرات المرتبطة فيه	البعد
0.649	عدم المشاركة في الانتخابات	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية
0.639	الحصول على رشوة في مجال العمل	
0.611	شخص يجد محفظة نقود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة	
0.676	المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة	
0.634	التلفزيون المحلي	
0.626	الصحافة المحلية	
0.608	الدول المانحة	
0.605	الشركات الفلسطينية الكبرى	
0.520	مؤسسة الرئاسة	
0.467	الفضائيات غير المحلية	
0.424	المنظمات غير الحكومية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والداعمة المجتمعي
0.762	دعوة الجيران لزيارتكم في البيت	
0.760	زيارة الجيران أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الانترنت أم غيرها	
0.602	دعوة الأصدقاء لزيارتكم في البيت	
0.527	زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الانترنت أم غيرها	
0.499	زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم، سواء على الهاتف أم الانترنت أم غيرها	
0.480	ما مدى تفتقده بالجيران.	
0.771	محاربة الفقر والبطالة	
0.760	تحقيق الأمن والأمان للمواطن	
0.734	سيادة القانون	
0.615	محاربة الفساد والمحسوبيّة	القيم المجتمعية
0.574	بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية	
0.533	التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة	

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك 47 متغيراً مرتبطة بشكل قوي نسبياً مع الأبعاد الستة المستخلصة من تحليل العوامل. أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية من الـ 81 متغيراً التي تم



استخدامها في تحليل العوامل، فقد أظهرت النتائج ضعف ارتباطها مع أي من الأبعاد الرئيسية.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن عدد الأبعاد التي يحويها مفهوم رأس المال الاجتماعي يتجاوز العدد المتوقع الذي تم افتراضه في منهجية الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن المتغيرات المدرجة للإشارة إلى بعد الثقة قد توزعت بين بعدين رئيسين مختلفين، وهما الثقة بالمؤسسات السياسية والثقة بالمؤسسات المحلية والدولية؛ وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات الخاصة ببعد القيم التي بدورها توزعت إلى بعدي القيم السلوكية والقيم المجتمعية.

وفيما يلي توضيح للمتغيرات التي شملها كل من الأبعاد الستة المكونة لرأس المال الاجتماعي:

1. **الثقة بالمؤسسات السياسية:** التي تتضمن مستوى الثقة بالمجلس التشريعي، والحكومة الراهنة، والأحزاب السياسية، ومؤسسات السلطة، والبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية، والنظام القضائي، ورجال الدين، والمؤسسات الدينية، والشرطة وأخيراً رجال السياسة.
2. **المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية:** وتشمل العضوية في الأحزاب، والتنظيمات السياسية، والجمعيات الثقافية، والنادي الرياضية، وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)، وجمعيات ومراكل الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، ... الخ)، وجمعيات الأنشطة الاجتماعية (الجمعيات الخيرية)، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات أو ندوات سياسية، أو المشاركة في مظاهرات ومسيرات سياسية، أو القيام بتوزيع منشورات سياسية، أو القيام بعمل تطوعي، أو توفر الأصدقاء من انتتماءات سياسية أخرى، أو معدل استخدام الإنترنت.
3. **القيم السلوكية:** التي تتضمن إمكانية تبرير التهرب من دفع الضرائب، أو التغيب عن العمل دون سبب معقول، أو شراء بضاعة مسروقة، أو عدم التقيد بقوانين المرور، أو

عدم المشاركة في الانتخابات، أو الحصول على رشوة في مجال العمل، أو عدم إعادة المحفظة إلى أصحابها.

4. الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية: التي تتضمن الثقة بالمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتلفزيون المحلي، والصحافة المحلية، والدول المانحة، والشركات الفلسطينية الكبرى، ومؤسسات الرئاسة، والفضائيات غير المحلية، والمنظمات غير الحكومية.
5. الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي: تشمل دعوة الجيران إلى البيت، وزيارة الجيران أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها، ودعوة الأصدقاء إلى البيت، وزيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها، وزيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها، بالإضافة إلى مدى الثقة بالجيران.
6. القيم الاجتماعية: التي تعبر عن الأولويات المهمة للأفراد كمحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد والمحسوبيّة، وبسط الديمقراطية في الحياة اليومية، بالإضافة إلى التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة.

3-5 تحليل النتائج

تم احتساب المؤشر الخاص بكل بعد من أبعاد رأس المال الاجتماعي الستة، وذلك على شكل قيم قياسية (standardized) ذات متوسط حسابي يساوي صفر، وأنحراف معياري يساوي 1. ومن هنا، فإن قيمة البُعد الواحد على مستوى العينة، وبالتالي على مستوى المجتمع - كما تمت الإشارة إليه أعلاه - لا تشير إلى قيم مطلقة بحد ذاتها، وإنما تمكن من إجراء المقارنات على مستوى الفئات المختلفة من المجتمع.

وقد تم استخدام النتائج السابقة لاحتساب مؤشر كلي يعكس مستوى رأس المال الاجتماعي في فلسطين، من خلال استخدام طريقة المتوسط المرجح (Weighted Average) للقيم المحسوبة للأبعاد المختلفة، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لكل من هذه الأبعاد من وجهة نظر المبحوثين، وذلك بناء على الترتيب الذي تم الحصول عليه من خلال الاستماراة التي قام

المبحوثون من خلالها بإعطاء أهمية لكل بعد من وجهة نظرهم. فقد تبين عند سؤال المبحوثين عن تصنيفهم للأبعاد الأربع (الثقة، والمشاركة، والشبكات، والقيم) حسب أهميتها بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، أن 39.7% من العينة قد أشاروا إلى أن "الثقة في الناس والمؤسسات" هي البعد الأكثر أهمية في الشأن الفلسطيني المحلي، في حين بلغت نسبة الذين أفادوا بأن "المشاركة الاجتماعية" هي الأكثر أهمية 24.8%， ونسبة الذين أفادوا بأن "الشبكات الاجتماعية" هي أكثر الأبعاد أهمية بلغت 14.5%. أما بالنسبة للقيم، فقد أفاد 22.5% بأنها أكثر الأبعاد أهمية. وقد تم استخدام المعلومات الفردية حول أهمية الأبعاد المختلفة لحساب مؤشر كلي لرأس المال الاجتماعي باعتباره متوسطاً مرجحاً من هذه العوامل أو الأبعاد، والذي شكل تبعاً لذلك مؤسراً قياسياً يمكن من إجراء المقارنات.

وقد تم استخدام قيم كل من الأبعاد الستة المذكورة، وكذلك قيمة المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي الذي تم احتسابه، لإجراء اختبارات إحصائية للفروقات بين الأفراد اعتماداً على خصائصهم الاقتصادية-الاجتماعية والديموغرافية. وكانت نتائج المقارنات المبنية على أساس الأبعاد الستة المختلفة والمؤشر الكلي كما يتضح في الجداول التالية.

3-5-1 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي

يظهر جدول 4 عدداً من النتائج التي تستحق الملاحظة، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: عند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن قطاع غزة يملك أعلى مستوى، يليه في ذلك سكان باقي الضفة الغربية، ومن ثم سكان القدس (عند مستوى دلالة أقل من 5%). وعند النظر إلى باقي الضفة الغربية وحدها، نلاحظ وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من المحافظات الشمالية والوسطى (باستثناء القدس) والجنوبية في ثلاثة أبعد من ستة. فالنتائج تشير إلى أن المحافظات الشمالية في باقي الضفة الغربية تتمتع بأعلى مستوى من الثقة بالمؤسسات السياسية، تليها المنطقة الجنوبية، فالوسطى. ومن جهة أخرى، نجد فروقاً ذات دلالة إحصائية في الشبكات الاجتماعية، حيث تظهر النتائج تفوق المنطقة الجنوبية على المنطقة الشمالية

جدول 4: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي

المؤشر على	القيمة الاجتماعية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الفترة بالمؤسسات المحلية والدولية	المدرسة الاجتماعية والمهنية والسياسية	الفترة بالمؤسسات السياسية	باقي الصفة الغربية
0.111	-0.048	0.202	-0.031	-0.126	0.098	0.133
-0.224	-0.388	-0.329	-0.068	-0.165	0.384	0.015
0.212	0.270	0.152	0.224	-0.107	0.196	-0.236
<0.0005	<0.0005	<0.0005	0.026	0.006	<0.0005	قيمة الدالة الإحصائية (P-Value)
0.111	-0.241	0.133	0.004	-0.113	0.124	شمال الصفة الغربية
-0.224	-0.025	-0.211	-0.134	-0.165	0.2681	وسط الصفة الغربية
0.212	0.227	0.376	-0.062	-0.139	0.029	جنوب الصفة الغربية
<0.0005	<0.0005	<0.0005	0.561	0.245	0.251	قيمة الدالة الإحصائية (P-Value)

• لا تشمل القدس



واحتلت المنطقة الوسطى المرتبة الأخيرة. هذا، وتشير النتائج إلى أن سكان المحافظات الجنوبية لديهم مقدار مرتفع من القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك سكان المنطقة الوسطى ثم الشمالية. أما بالنسبة للعوامل الأخرى فقد لوحظ عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المناطق الثلاث في باقي الضفة الغربية.

ثانياً: لوحظ وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P < 0.05$) بين كل من سكان القدس وباقى الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بجميع الأبعاد. وقد ظهر أعلى مستوى للثقة في المؤسسات السياسية عند سكان باقى الضفة الغربية، يليهم في ذلك سكان القدس، ثم سكان غزة. في المقابل، نجد أن سكان قطاع غزة لديهم أعلى مستوى من الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية، يليهم سكان باقى الضفة الغربية، ومن ثم سكان القدس.

ثالثاً: أما بالنسبة لمستوى المشاركة، فإن سكان القدس لديهم أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان القطاع، ومن ثم سكان باقى الضفة الغربية. لكن هذا لا ينطبق على الشبكات الاجتماعية، حيث تشير النتائج إلى أن سكان باقى الضفة الغربية يملكون أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان قطاع غزة، ومن ثم محافظة القدس. أما بالنسبة للقيم (سواء السلوكية أم الاجتماعية)، فإننا نجد أن سكان القدس لديهم أدنى مستوى من القيم بنوعيها. في حين يحتل قطاع غزة مكانة أفضل من باقى الضفة الغربية بالنسبة للقيم (السلوكية والاجتماعية) مع وجود فارق أكبر لصالح قطاع غزة بالنسبة للقيم الاجتماعية.

3-5-2 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية

تشير نتائج التحليل الإحصائي (جدول 5) إلى وجود فروقات جوهرية بين المناطق المعيشية (حضر وريف ومخيمات) فيما يتعلق بجميع الأبعاد باستثناء القيم السلوكية. وبينما يملك سكان الريف أعلى مستوى من الثقة في المؤسسات السياسية، نجد أنهم يملكون أقل مستوى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية، لكن هذا لا ينطبق على المخيمات التي تتخذ اتجاهها معاكساً لذلك. وفي حين أظهر سكان المخيمات أقل مستوى من المشاركة الاجتماعية قياساً مع سكان الحضر والريف، نجد أنه لا توجد فروقات كبيرة (إحصائياً) بين المناطق بالنسبة

جدول ٥: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية

المؤشر العصري	القيمة الاجتماعية	الثباتات الاجتماعية غير الرسمية والدعم للمجتمع	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية	المشاركة الاجتماعية والمهنية والسياسية	الثقة بالمؤسسات السياسية
حضر	-0.092	0.220	-0.119	0.037	0.183
ريف	0.254	0.170	-0.113	-0.042	0.208
مخيم	-0.177	-.007	-0.146	0.305	-0.158
قيمة الدالة الإحصائية (P-Value)	<0.0005	0.207	0.008	<0.0005	0.008
0.166					



للقيم السلوكية، إلا أننا نجد أن سكان المدن لديهم أعلى مستوى من القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك المخيمات، ومن ثم سكان الريف. وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن الفروقات تختفي بين هذه المناطق.

3-5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الديموغرافي

أما بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية، وكما يتضح من جدول 6، فإن نتائج التحليل الإحصائي تظهر وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 5%) بين الذكور والإإناث في مستوى المشاركة والشبكات الاجتماعية، حيث نجد أن فئة الذكور في كل من البعدين السابقين لديها مستوى أعلى من الإناث. أما بالنسبة للثقة، فتشير النتائج إلى فروقات كبيرة في مستويات الثقة في المؤسسات السياسية، حيث تتفوق الإناث على الذكور في مستوى الثقة في هذه المؤسسات. في المقابل، أظهرت النتائج أن مستويات الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية لدى الجنسين متشابهة. أما بالنسبة لقيمة السلوكية، فقد أظهرت النتائج أن مستوى هذه القيمة عند الذكور أعلى منها عند الإناث (عند مستوى دلالة 5%). في حين أن القيم الاجتماعية عند الإناث كانت أعلى منها عند الذكور (عند مستوى دلالة 10%). وعند النظر إلى المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن الذكور يتمتعون بمستويات أعلى من رأس المال الاجتماعي مقارنة مع الإناث (عند مستوى دلالة 5%).

من ناحية أخرى، تظهر نتائج التحليل الإحصائي فروقات ذات دلالة إحصائية عند (مستوى دلالة 5%) بين الفئات العمرية في كل من أبعاد رأس المال الاجتماعي، باستثناء البعدين اللذين يعكسان القيم الاجتماعية والسلوكية. وبالنسبة للتباين بين الفئات العمرية وأبعاد رأس المال الاجتماعي، نلاحظ أن كبار السن يملكون مستوى عالياً من الثقة في المؤسسات السياسية، بينما نجد أن فئة العمري الشابة تملك النسبة الأعلى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية. في المقابل، نلاحظ أن معدل المشاركة الاجتماعية يقل مع التقدم في العمر، بينما نجد أن مستوى الشبكات الاجتماعية يشهد اتجاهًا عكسيًا. وفي المحصلة، وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن الفئة العمرية ما بين 26-35 سنة، تملك أعلى مستوى من رأس المال الاجتماعي، بينما تملك الفئة العمرية 66 سنة فما فوق أقل مستوى لرأس المال الاجتماعي (عند مستوى دلالة 1%).



جدول ٦: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الدبوغرافي

المؤشر الكلى	القيم الاجتماعية والاجتماعية غير المبنية بالمؤسسات المحلية والمدنية والدولية	المقدمة بالمؤسسات العمومية والمدنية والدولية	المقدمة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	المقدمة بالمقدمة بالمؤسسات العمومية والمدنية والدولية	نذر
0.265	0.002	0.196	0.069	-0.106	0.530 -
-0.057	0.093	0.045	0.069	-0.143	-0.262 0.032
<0.0005	0.084	0.003	0.998	0.003	<0.0005 0.045
-0.266	-0.172	0.441	-0.754	-0.137	0.069 18 سنة فما فوق
0.098	-0.026	-0.035	0.177	-0.128	0.465 -0.163
0.270	0.071	0.146	0.182	-0.121	0.278 0.021
0.077	0.054	0.242	-0.032	-0.111	0.022 -0.035
0.036	0.074	0.076	0.018	-0.154	-0.199 0.049
0.129	0.134	0.329	-0.135	-0.103	-0.292 0.293
-0.349	0.273	0.356	-0.283	-0.073	-0.668 -0.210
<0.010	0.282	<0.0005	0.367	<0.0005	0.001 قيمة الدالة الإحصائية (P-Value)

أما بالنسبة للمستوى التعليمي (جدول 7)، فقد لوحظت فروق جوهرية بين المستوى التعليمي للأفراد فيما يتعلق بالثقة بنوعها (المؤسسات السياسية من جهة والمؤسسات الدولية والمحلية) وفي المشاركة الاجتماعية. ففي حين نجد أن الأفراد الذين تحصيلهم العلمي أقل من دبلوم متوسط لديهم أعلى مستوى من الثقة في الهيئات السياسية، نجد أن الذين لديهم مستويات علمية عليا لديهم ثقة أكبر في المؤسسات المحلية والدولية. كما نلاحظ بشكل عام أن الأفراد ذوي المؤهلات العلمية العالية يظهرون مستويات أقل من الثقة في الجهات السياسية. ومن الملفت للنظر وجود مستوى مرتفع من المشاركة عند الذين يحملون درجة البكالوريوس. وتشير النتائج إلى أن مستوى رأس المال الاجتماعي يزداد مع ارتفاع مستوى تعليم الفرد إلى أن يصل إلى مرحلة الدبلوم المتوسط، ومن ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل مستوياته عند حاملي درجة الماجستير فما فوق. لكن يجب التعامل مع هذه النتيجة الأخيرة بحذر بالغ نظراً لقلة عدد حملة الماجستير فأكثر في العينة.

3-5-5 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل

يظهر جدول 8 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل. وكما هو واضح، تظهر النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين قطاعات العمل المختلفة بالنسبة لكل من الأبعاد الستة، حيث لم يظهر وجود اتجاه معين حول طبيعة العلاقة. فقد لوحظ، مثلاً، أن العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية لديهم مستويات عالية من الثقة (سواء في المؤسسات السياسية أم المؤسسات المحلية الدولية)، وكذلك من القيم الاجتماعية. لكن العاملين في القطاع العام لديهم أعلى مستوى من المشاركة والشبكات الاجتماعية مقارنة بالآخرين. وبالنسبة للمؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن العاملين في القطاع العام لديهم مقدار أكبر من رأس المال الاجتماعي، يليهم العاملون في قطاع المنظمات غير الحكومية -مع وجود فروقات هامشية- ثم العاملون في القطاع الخاص.

جدول 7: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المستوى التعليمي

المؤشر الكتبي	القيمة الاجتماعية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية	القيمة السلوكية	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمهنية والمهنية	الثقة بالمؤسسات المهنية والمهنية	ابتدائي فائق
-0.078	0.089	0.205	-0.024	-0.133	-0.437	0.111	
0.046	0.013	0.222	0.040	-0.125	-0.059	0.067	ابتدائي
0.107	0.060	0.037	0.186	-0.139	0.199	-0.115	ثانوي
0.231	0.074	0.109	0.047	-0.085	0.287	-0.091	جامعة متوسط
0.312	0.005	0.137	-0.009	-0.099	0.711	-0.030	بكالوريوس
0.376	-0.025	0.060	0.276	-0.143	0.488	-0.044	جامعة عالي
-1.035	0.266	-0.449	-0.862	-0.262	0.184	-0.896	ماجستير فأعلى
<0.0005	0.935	0.069	0.015	0.062	<0.0005	0.011	قيمة الدالة الإحصائية (P-Value)

جدول 8: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل

البيان	المقدمة	المقدمة	المقدمة						
0.540	0.081	0.307	0.177	-0.075	0.751	-0.021	منظف في القطاع الحكومي		
0.251	-0.048	0.085	0.120	-0.120	0.638	-0.021	موظف في القطاع الخاص		
-0.125	0.062	-0.242	0.125	-0.183	0.207	-0.211	موظف في مدينة دولية/ وكالة ثروت		
0.494	0.400	-1.065	0.489	-0.243	0.228	0.204	موظف في قطاع غير حكومي		
0.081	-0.083	0.420	0.102	-0.099	0.144	-0.270	صاحب عمل		
-0.061	-0.105	0.310	-0.205	-0.121	0.164	-0.096	يعمل لحسابه		
0.109	-0.352	0.087	-0.327	-0.120	0.422	0.332	يعمل لدى الأسرة دون أجر		
-0.140	-0.270	-0.175	-0.080	-0.177	0.125	0.058	يعمل في إسرائيل أو المستوطنات		
-0.076	-0.005	0.121	-0.190	-0.129	0.233	-0.085	عاطل عن العمل		
0.047	-0.002	-0.279	0.281	-0.158	0.391	-0.147	طالب مقرن للدراسة		
0.034	0.177	0.224	0.102	-0.128	-0.470	0.126	متخرج لأعمال المنزل		
0.298	-0.106	0.456	-0.026	-0.071	0.260	0.462	غير ذلك		
<0.0005	0.024	<0.0005	<0.0005	0.008	<0.0005	0.010	قيمة الدالة الإحصائية (P-Value)		

الفصل الرابع

قراءة سوسيولوجية في نتائج مسح رأس المال الاجتماعي

يوفر هذا الفصل قراءة تحليلية لنتائج المسح وفق الأبعاد الرئيسية التي وضعها البحث لتوصيف حالة رأس المال الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.²² ويناقش نتائج المسح من حيث مشاركة المبحوثين في منظمات المجتمع المدني، والمشاركة السياسية، والعلاقة مع زملاء العمل، بالإضافة إلى عرض النتائج المتعلقة بالثقة، والشبكات الاجتماعية، والقيم، باعتبارها تمثل الأبعاد الرئيسية لرأس المال الاجتماعي.

4-1 عضوية الشبكات الاجتماعية

يلاحظ وجود معدلات عالية من عضوية الروابط والشبكات السياسية والاجتماعية والمدنية والمهنية الرئيسة، بالإضافة إلى وجود تميز ملحوظ في امتلاك هذا الشكل من رأس المال الاجتماعي وفق مؤشرات عدة.

4-1-1 الانساب للتنظيمات السياسية

أظهرت نتائج المسح أن ما يعادل 21.1% من الأفراد البالغين ذكروا أنهم أعضاء في تنظيمات سياسية، وإن اعتبر 12.7% (أو 60% من مجموع الأعضاء الحزبيين) من أفراد العينة، أنهم أعضاء نشيطون، وهذه معدلات عالية مقارنة بما هو سائد في الدول العربية.²³

²² بسبب الأحداث التي شهدتها قطاع غزة في شهر حزيران 2007 (وقت إجراء المسح)، فإن الجهاز المركزي للإحصاء لم يتمكن من إتمام مسح العدد المقرر من عينة الأفراد في قطاع غزة، وهو ما تم في الضفة الغربية بما فيها القدس. ولهذا السبب، لن يكون بالإمكان المقارنة مع قطاع غزة إلا في حالات معينة سوف تتم الإشارة إليها في التحليل.

²³ لم تتجاوز نسبة الحزبيين في الأردن 1%， وفي لبنان 4.4%， ولمزيد من التفاصيل راجع: جميل هلل B، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، 2006.



لكن النتائج تبرز تميزاً في المواقع من حيث المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية، وبخاصة من حيث معدلات المشاركة النشطة (راجع جدول 1). فلم يبرز تميز واضح بين باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على صعيد معدل الانتساب العام في أحزاب سياسية، وإن ذكرت نسبة أعلى في قطاع غزة من باقي الضفة الغربية ومن محافظة القدس أن عضويتها نشطة. وقد يعود هذا التفاوت الواضح في نسبة الأعضاء النشطين في المناطق الثلاث إلى حالة الاستقطاب الحاد (والدموي في مرحلة المسح) التي شهدتها قطاع غزة، والتي لم يشهدها باقي الضفة الغربية آنذاك، ولا محافظة القدس.

4-1-2 النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والغرف التجارية والصناعية والأطر الجماهيرية وجمعيات مجتمع مدني أخرى

يبين جدول 1 في الملحق أن نسبة المنتسبين إلى النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والغرف التجارية والصناعية أدنى مما هي عليه في التنظيمات السياسية (15.6% في الضفة والقطاع)، ويسري هذا على العضوية النشطة (لم تتجاوز 6.5% في هذه المناطق). كما تبرز النتائج أن نسبة المنتسبين إلى نقابات واتحادات مهنية وغرف تجارية وصناعية (بما فيها العضوية النشطة) هي أعلى في باقي الغربية مما هي عليه في قطاع غزة وفي محافظة القدس.

أما بالنسبة للمنتسبين إلى نوادي رياضية وإلى جمعيات ومرأكز شباب الذين يتרדدون على أماكن ترفيه عامة (مقاهي)، فقد أظهرت النتائج وجود تميز في محافظة القدس، حيث ترتفع نسبة المنتسبين إلى نوادي ومرأكز جمعيات شباب ومرأكز ترفيه قياساً بباقي الضفة الغربية، وقطاع غزة، حيث ينطبق أيضاً على الأعضاء النشطين.

أما بالنسبة للمنتسبين لجمعيات سكان الحي أو المنطقة، فتبرز محافظة القدس باعتبارها الأكثر نشاطاً على صعيد تشكيل جمعيات لسكان الحي أو المنطقة، أو على صعيد جمعيات الإسكان التعاونية، ربما بسبب المخاطر التهوية الداهمة من الاحتلال.

وبالنسبة للانتساب للمجموعات الافتراضية (على الإنترت) يتفوق قطاع غزة على محافظة القدس وعلى باقي الضفة الغربية، وأظهرت محافظة القدس الحد الأدنى في هذا النشاط.

4-1-3 الروابط المنبثقة من الانتماءات الدينية (المنبثقة عن المساجد والكنائس)

تبرز محافظة القدس كمنطقة تحوي النسبة الأعلى من المنتسبين إلى روابط دينية (أكثر من 40% من البالغين)، لكنها في الوقت ذاته الأدنى من حيث العضوية النشطة في هذه الروابط.

4-1-4 شبكة العلاقات السياسية، والعلاقات الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني

بالإضافة إلى الذي تم ذكره سابقاً عن وجود معدلات عالية من المشاركة في التنظيمات السياسية، فإن النتائج تظهر أيضاً وجود تباين في نسبة الأعضاء النشطين -حسب التعريف الذاتي- حسب المنطقة (10.4% في باقي الضفة الغربية، و7.0% في محافظة القدس، و18.1% في قطاع غزة). ومن المرجح أن يكون مرد التباين في نسبة الأعضاء النشطين في الأحزاب السياسية إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه النسب هي أعلى بكثير مما هو سائد في دول الجوار العربي.

وتباين معدلات العضوية النشطة في التنظيمات السياسية وفق التنظيم (انظر جدول 9). وما يستحق الانتباه هو ظاهرة تدني معدلات الانتساب إلى النقابات والاتحادات والأطر الجماهيرية (عمال، نساء، مهندسين، غرف تجارية، ... الخ) عن معدلات الانتساب إلى التنظيمات السياسية. فهي وإن كانت أعلى بشكل ملحوظ في باقي الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة ومحافظة القدس، فإن العضوية النشطة بقيت متدنية في المناطق الثلاث (انظر جدول 1). وقد يكون لهذا صلة بضعف وبنية الاقتصاد الفلسطيني وفتنه وهشاشة بنائه الإنتاجية. وقد يعود كذلك إلى تراجع دور الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية بما كان عليه قبل قيام السلطة الفلسطينية بحكم تغير في الحقل السياسي الفلسطيني (وهي منظمة التحرير، ... الخ). لكن ما يهمنا في هذا البحث هو تدني معدل



الانتساب النشط للنقابات والاتحادات والأطر الجماهيرية (قياساً بالانتساب النشط للأحزاب السياسية)، وتحديداً في محافظة القدس وقطاع غزة.

من جهة أخرى، تشير النتائج إلى ارتفاع في حالات الانتساب للنادي الرياضية والمراكز والجمعيات الشبابية ومراكز الترفيه العامة (أي الهيئات غير التمثيلية)، وشكلت حالات العضوية النشطة في هذه النوادي والمراكز والاتحادات والجمعيات التطوعية المختلفة نحو 58% من مجمل حالات الانتساب لهذه الأطر والتشكيلات في الضفة والقطاع (خارج الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية). فقد وصلت عضوية النادي الرياضية وأماكن الترفيه ومراكز الشباب إلى 12.3% في باقي الضفة الغربية، وإلى 22.3% في محافظة القدس، و11.1% في قطاع غزة. ولعل مصدر تدنيها النسبي في قطاع غزة هو وضع القطاع، حيث الاستقطاب السياسي على أشده، وربما بسبب تأثير تيار الإسلام السياسي هناك مقارنة بمقاطعة القدس (حيث سيطرة إسرائيل الأمنية على أجزاء واسعة من المقاطعة) حيث أكثر من ثلث البالغين (36.2%) هم أعضاء في هذه المراكز والجمعيات. وتسرى هذه الملاحظة على الانتساب للجمعيات الثقافية (بالمعنى الواسع للكلمة).

كما يسترعي الانتباه الشيوع النسبي للجمعيات القائمة على أساس موقعي، كما هو حال اللجان المنبقة عن المدارس (الحكومية وغير الحكومية) وجمعيات سكان الحي أو المنطقة. فقد بلغت نسبة حالات الانتساب في الحالتين 27.7% في باقي الضفة الغربية، و50% في محافظة القدس، و21.5% في قطاع غزة.

بالإضافة إلى ذلك، ترتفع نسبة المنتسبين إلى روابط دينية في المناطق الثلاث، حيث بلغت حوالي ربع المبحوثين في كل من باقي الضفة الغربية (26.2%)، وقطاع غزة (24.7%)، وتجاوزت الثلث (43.3%) في منطقة القدس. لكن المناطق الثلاث تتعادل في نسبة الأعضاء النشطين في جمعيات دينية (15.1%) في كل من باقي الضفة الغربية، و15.7% في القدس، و15.2% في قطاع غزة).

كما تظهر نتائج المسح أن هناك حضوراً ملمساً بين الجمهور للجمعيات الخيرية أو للجمعيات التي تقوم بنشاطات اجتماعية، وإن كانت بنسبة أدنى من حضور الروابط الدينية.

فقد بلغت نسبة المنتسبين إلى هذه الجمعيات 17.0% في باقي الضفة الغربية، و14.6% في قطاع غزة، و18.5% في محافظة القدس). أما نسبة النشطين في هذه الجمعيات، فبلغت 7.9% في كل من باقي الضفة الغربية، و8.0% في محافظة القدس، وكانت الأعلى في قطاع غزة، حيث بلغت 10.8%， وهو أمر متوقع، حيث بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة أكثر من ضعف مثيلتها في الضفة الغربية للعام 2006، وفقاً لأنماط الاستهلاك الفعلية (24% في الضفة الغربية، و50.7% في قطاع غزة) (PCBS, 2007 A). كما أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية (فقد بلغت في العام 2006 في الضفة الغربية 18.6%， مقابل 34.8% في قطاع غزة) (MAS, July 2007).

وتبقى الإشارة إلى أن المسح كشف عن وجود شبكات من العلاقات القائمة على التخاطب عبر الإنترن特، وإن كانت نسبة المشاركة في هذه المجموعات "الافتراضية" ما زالت محدودة: 8.7% في باقي الضفة الغربية، و9.2% في قطاع غزة، ونحو 4.8% في محافظة القدس.

4-1-5 تباين الشبكات الاجتماعية والسياسية والمحلية والدينية والافتراضية بين مناطق الضفة الغربية

بصورة عامة، يتميز الأفراد في وسط الضفة الغربية (دون القدس) بمعدلات الأعلى في "افتقاء" رأس المال الاجتماعي غير القائم على الانتماء الديني، وبالمعدلات الأعلى من العضوية النشطة في منظمات المجتمع المدني، كما يتميزون بمعدلات الأدنى من "رأس المال الاجتماعي" المستند إلى الروابط الدينية. في حين أن منطقة وسط الضفة الغربية هي المنطقه الأقل فقرأ (PCBS, 2007 A) مقارنة بالمناطق الأخرى، وتحوي النسبة الأعلى من الطبقه الوسطى (هلال B, 2006).

ويتضح من جدول 2 في الملحق، وجود تباينات مهمة في معدلات عضوية مؤسسات المجتمع المدني بين مناطق باقي الضفة الغربية (الشمال، الوسط، والجنوب)، حيث يتمايز وسط باقي الضفة الغربية عن شمال الضفة وجنوبها. فقد أظهر وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأعلى من الأعضاء الحزبيين (28.0%) بالمقارنة مع شمال الضفة (22.7%)



وجنوبها (17.5%). كما يتمايز الوسط من حيث احتواه على النسبة الأعلى من الأعضاء الحزبيين النشطين (17.5% بالمقارنة مع 11.3% في شمال الضفة، و5.5% في جنوبها). ولعل من أبرز أسباب هذا التمايز تمركز قيادات وكوادر التنظيمات السياسية في وسط الضفة (وتحديداً في رام الله والبيرة).

من جهة أخرى، يتمايز وسط الضفة الغربية عن المناطق الأخرى لكونه يحظى بأعلى نسبة من المنتسبين إلى نواد رياضية ومراسيل وجمعيات شبابية ومراكم الترفيه العامة. وتسرى الملاحظة على المنتسبين النشطين (انظر جدول 2).

كما يتمايز وسط باقي الضفة الغربية باحتواه على النسبة الأعلى من الأعضاء النشطين في النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأطر الجماهيرية (10.6% في الوسط، و8.3% في شمال الضفة، و5.4% في الجنوب)، على الرغم من أن النسبة الأعلى من المنتسبين للنقابات والأطر الجماهيرية سُجلت في جنوب الضفة.

وتتطبق الملاحظة على اللجان المنبثقة عن المدارس، حيث بلغت نسبة الأعضاء النشطين في وسط الضفة (دون القدس) 15.6% من أفراد العينة (مقارنة بـ 12.2% في شمال الضفة و8.4% في جنوبها)، على الرغم من أن النسبة الأعلى من المنتسبين سُجلت في شمال الضفة (21.4%)، وتلتها وسط الضفة (18.2%)، في حين كانت الأدنى في جنوب الضفة (17.5%).

ويتمايز وسط باقي الضفة الغربية عن شمالها وجنوبها لكونه يسجل أعلى نسبة من المنتسبين إلى جمعيات أو روابط دينية. فقد بلغت هذه 21.5%， مقارنة بشمال الضفة الغربية وجنوبها حيث كانت النسبة 23.3% و32.6% على التوالي. ويسري هذا على نسبة الأعضاء النشطين في هذه الجمعيات الدينية، حيث كانت النسبة في كل من وسط وشمال وجنوب الضفة كالتالي: 8.7%， 11.0%， و23.8% على التوالي. ويلاحظ ارتفاع الانتساب للجمعيات الدينية في جنوب الضفة الغربية (حيث معدلات الفقر الأعلى في الضفة الغربية)، وكان المسح قد سجل ارتفاعها في محافظة القدس (43.3%)، وإن بقيت نسبة العضوية النشطة فيها أعلى من جنوب الضفة الغربية.

كما تمايز وسط باقي الضفة الغربية بأعلى نسبة من الأعضاء النشطين في جمعيات خيرية. ويسري هذا على الجمعيات الثقافية، حيث بلغت نسبة النشطين في هذه الجمعيات 13.7%， مقابل 7.0% في شمال الضفة و 6.5% في جنوبها. وتنطبق ذات الملاحظة على نسبة النشطين في جمعيات سكان الحي أو المنطقة، وجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات الضغط.

أما المجموعات الافتراضية (الإنترنت) فكان حضورها الأعلى - بما في ذلك نسبة الأعضاء النشطين - في وسط الضفة الغربية، تلتها شمال الضفة ثم الجنوب. وهذا الترتيب ينسجم مع ترتيب معدل الفقر في هذه المناطق (وفقاً ل معدل الاستهلاك الحقيقية).

4-1-6 تباين "رأس المال الاجتماعي" وفق نوع التجمع السكاني

كانت أعلى نسبة انتساب للأحزاب السياسية في القرى تلتها المدن ثم المخيمات، ما يشير إلى واقع يتعارض مع التصورات الشائعة التي توحى بأن المخيمات تشكل القاعدة الرئيسة للتنظيمات السياسية. وسجلت القرى النسبة الأعلى من العضوية النشطة في النوادي الرياضية ومراكز الشباب والترفيه العام تلتها المدن، ثم المخيمات (12.4%， و 12.1% على التوالي). في حين بُرِزَت النسبة الأعلى من المشاركة النشطة في الجمعيات الخيرية في المدن تلتها القرى، فالمخيمات. وتنطبق الملاحظة ذاتها على العضوية النشطة في المجموعات الافتراضية (6.4% في المدن، 5.8% في القرى و 2.6% في المخيمات). كما تتفوق القرى على المدن والمخيمات في نسبة النشطين في لجان أحياء أو مناطق (5.0%， و 4.8% و 3.8% على التوالي).

وتفوقت القرى على المدن والمخيمات في نسبة العضوية العامة في النقابات والاتحادات، وكذلك في نسبة العضوية النشطة. وتميزت القرى بضمها النسبة الأعلى من العضوية النشطة في اللجان المنبثقة عن المدارس، حيث وصلت عضوية هؤلاء إلى 13.5%， مقارنة مع 9.5% في المدن، و 5.8% في المخيمات.



وسجلت المخيمات الأدنى من الأعضاء النشطين في الجمعيات الثقافية (جدول 3). كما سجلت المخيمات النسبة الدنيا في المشاركة العامة كما في المشاركة النشطة في الروابط الدينية. فقد بلغت نسبة العضوية النشطة في هذه الروابط 10.3% في المخيمات، مقابل 17.0% في القرى، و15.8% في المدن. كما أن نسبة أعلى في القرى تتنتمي إلى مجموعات ضغط.

وتباين معدلات الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الفعلية للأسر حسب نوع التجمع السكني: فقد بلغت في العام 2006 كالتالي: 29.3% في المدن 29.5% في القرى، و38.6% في المخيمات. وكانت نسبة الفقر المدقع كالتالي: 18.3% في المدن، و15.4% في القرى، و25.6% في المخيمات (PCBS, 2007A). وبلغت معدلات البطالة في الربع الأخير من العام 2006 في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 حسب نوع التجمع السكاني كالتالي: 23.0% في المدن، 16.8% في القرى، و30.2% في المخيمات (PCBS, 2007B). ويمكن ملاحظة تجاوب عكسي، نوعاً ما، بين معدلات الفقر والعضوية النشطة في المؤسسات والروابط المدنية.

وبشكل عام، يظهر سكان المدن معدلات أعلى من العضوية النشطة قياساً بالتجمعات السكانية الأخرى، وسكان المخيمات يظهرون معدلات الأدنى. وتبرز القرى في احتفاظها بنسب أعلى من المشاركة في عدد من الروابط والجمعيات.

4-1-7 تباين مؤشرات رأس المال الاجتماعي وفق العضوية في المؤسسات والروابط المدنية) وحسب النوع الاجتماعي

وكما هو متوقع في مجتمع تهيمن عليه التقاليد الذكورية، تتفوق معدلات عضوية الذكور النشطة (وغير النشطة) في الجمعيات والروابط والتنظيمات المدنية على مثيلتها عند الإناث (جدول 4). ويظهر الفارق بين النساء والرجال واسعاً في معظم هذه الروابط والجمعيات. فهو يقترب من سبعة أضعاف فيما يخص العضوية النشطة في التنظيمات السياسية، ويزيد على ثلاثة أضعاف فيما يخص العضوية النشطة في النادي الرياضية ومراكم وجمعيات الشباب والترفيه العامة. كما يزيد على ثلاثة أضعاف فيما يخص العضوية النشطة في

النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأطر الجماهيرية. وهو يعادل مرة ونصف العضوية النشطة في الجمعيات الخيرية، وفي العضوية النشطة في اللجان المنبثقة عن المدارس، وفي العضوية النشطة في الروابط الدينية. ويصل الفارق إلى نحو أربعة أضعاف في العضوية النشطة في المجموعات الافتراضية، كما يلاحظ الفرق في توزع رأس المال الاجتماعي حسب النوع الاجتماعي في التباين في معدلات العضوية النشطة في الجمعيات الثقافية، وجمعيات سكان الحي أو المنطقة، وفي شبكات مجموعات الضغط، وجمعيات الدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تدل النسب على أهمية العضوية في الروابط الاجتماعية والمدنية كمؤشر على رأس المال الاجتماعي.

4-1-8 تباين حجم رأس المال الاجتماعي حسب الفئة العمرية

تشير نتائج المسح (انظر جدول 5) إلى تباين في العضوية النشطة للأفراد حسب الفئة العمرية. وتميل النتائج إلى إبراز تمركز العضوية النشطة في الفئات العمرية الشابة (تحت سن 36 عاماً)، كما يظهر في عضوية النوادي، والأحزاب السياسية، والروابط الدينية (مع حضور نشيط لفئة العمرية ما بين 35 و45 عاماً)، والجمعيات الخيرية، ولجان الأحياء، وفي المجموعات الافتراضية، ومجموعات الضغط، وجمعيات البيئة والتعاون الدولي. ومع ذلك، تشهد بعض الروابط حضوراً لفئات عمرية متقدمة، كما في لجان المدارس (لجان الآباء والمدرسين) حيث الحضور النشيط والأوسع هو لفئات عمرية بين سن الخامسة والثلاثين والخامسة والخمسين، لحيثيات واضحة. كما نجد حضوراً لفئات متقدمة في السن إلى جانب فئات شابة في الروابط الدينية والجمعيات المحلية. لكن العضوية النشطة في النقابات والاتحادات والأطر الجماهيرية (القطاعية) يكاد ينحصر في الفئات العمرية التي تبدأ بسن الخامسة والعشرين.

4-1-9 التعليم يزيد من رأس المال الاجتماعي؛ التعليم يرفع من معدلات المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني

يشير جدول 6 إلى أن المستوى التعليمي ذو صلة بحجم المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني. ويظهر هذا بشكل جلي في عضوية التنظيمات السياسية، حيث ترتفع نسبة

الأعضاء النشطين مع ارتفاع المستوى التعليمي (باستثناء حملة الماجستير، وعدهم في العينة صغير)، فهي تعادل 2.6% عن الذين أتموا المرحلة الابتدائية فأقل (تشمل الأميين)، وترتفع إلى 12.6% لمن أتموا المرحلة الإعدادية، إلى أن تصل إلى 19.1% و33.3% لحملة الدبلوم العالي، ومن ثم تنخفض إلى 5.0% عند حملة شهادة الماجستير. ويسري هذا إلى حد كبير على العضوية النشيطة في النقابات العمالية والمهنية وجمعيات رجال الأعمال والأطر الجماهيرية، فهي ترتفع من 4.0% عند الذين أنهوا المرحلة الابتدائية أو أقل (تشمل الأميين)، إلى 8.1% عند حملة الدبلوم المتوسط، وإلى 12.1% عند حملة شهادة البكالوريوس، و25.0% عند حملة الدبلوم العالي، و15.8% عند حملة شهادة الماجستير. وتسرى الملاحظة ذاتها على معدلات العضوية النشيطة في الجمعيات الثقافية، والنادي الرياضية والشبابية، واللجان المنبثقة عن المدارس، وجمعيات حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والجمعيات الخيرية، وجمعيات سكان الحي. لكن الملاحظة لا تطبق على عضوية الروابط الدينية، حيث لا تأخذ اتجاهها واضحاً وإن ترتفع النسبة إلى 22.4% عند حملة شهادة البكالوريوس (ربما من خريجي معاهد أو تخصصات دينية)، وتعود لتنخفض إلى 8.3% عند حملة الدبلوم العالي، و11.1% عند حملة شهادة الماجستير. الفرضية هنا أن التعليم يشجع على المشاركة النشيطة في مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، لعلاقة هذه بالمكانة والنفوذ الاجتماعي.

في المقابل، يبدو تأثير الحالة الزوجية مرتبطاً بما يترتب عليها من مسؤوليات وواجبات أكثر من أي شيء آخر. فنسبة الحزبيين النشطين من بين غير المتزوجين تزيد على ضعف ما هي عليه عند المتزوجين (21.1%، و9.6% على التوالي)، وأكثر من أربعة أضعاف (12.9%， و2.7% على التوالي) فيما يخص المشاركة النشيطة في المجموعات الافتراضية (انظر جدول 7).

١٠-٤ تباين حجم رأس المال الاجتماعي (من حيث العضوية في مؤسسات المجتمع المدني) من حيث موقع الفرد في سوق العمل

تشير نتائج المسح إلى أن حجم عضوية العاملين في القطاع العام في الأحزاب السياسية أعلى من عضوية العاملين في القطاع الخاص، وسبب ارتفاع الحزبيين في القطاع العام

يعود إلى هيمنة تنظيم واحد على هذه القطاع حتى فترة قريبة. كما نجد نسبة عالية من العاملين في القطاع العام أعضاء نشطين في لجان المدارس.

وتعادل نسبة الأعضاء النشطين في الروابط الدينية بين العاملين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص (22.0% للقطاع العام، و22.0% في القطاع الخاص، و21.1% في قطاع المنظمات غير الحكومية مع وجود نسبة عالية منهم أعضاء غير نشطين في هذه الروابط، و12.5% لدى العاملين في هيئات دولية). وتشابه معدلات العضوية النشطة في الجمعيات الخيرية (14.4% في القطاع العام، و13.9% في القطاع الخاص). وفي حين نجد أن نسبة عالية من العاملين في القطاعين تتسب إلى نقابات واتحادات (24.6% في القطاع العام أو القطاع الحكومي، و30.9% في القطاع الخاص)، إلا أن العضوية النشطة منخفضة (10.5% في القطاع الحكومي، و12.4% في القطاع الخاص). ويظهر تباين في المنظمات غير الحكومية، حيث تقل العضوية يتمرّكز في اللجان المدرسية، وفي الروابط الدينية، وبدرجة ثانية في الجمعيات الثقافية، ويللي هذه العضوية في الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية. أما العاملون في هيئات دولية (بما في ذلك في وكالة غوث اللاجئين)، فيميلون إلى التواجد في النوادي والجمعيات الشبابية.

ويلاحظ من جدول 9 أن مؤيدي اليسار أكثر نشاطاً في التنظيمات السياسية (اليسار)، والنوادي الرياضية، وأماكن الترفيه العامة، وفي الجمعيات الثقافية، واللجان المدرسية، والجمعيات الخيرية (بهذا الترتيب)، ولا يختلف هذا عن نسق النشطين من مؤيدي حركة "فتح"، حيث ينشطون في تنظيم "فتح"، والنوادي الرياضية، والروابط الدينية، والجمعيات الخيرية، واللجان المدرسية، والجمعيات الثقافية (بهذا الترتيب)، ويختلف نسق النشطين من مؤيدي حركة "حماس"، حيث ينشطون في الروابط الدينية، فالنوادي الرياضية، والتنظيم السياسي لـ"حماس"، فاللجان المدرسية فالجمعيات الخيرية (بهذا الترتيب). أما مؤيدو حركة الجهاد الإسلامي النشطون، فيعتمدون النسق التالي: تنظيم الجهاد الإسلامي (النسبة الأكبر)، ثم الجمعيات الخيرية، ثم الروابط الدينية، ثم النوادي الرياضية، ثم الجمعيات الثقافية. ولعل



هذه الأنماط ذات دلالة على توزع "رأس المال الاجتماعي" وفق الاتجاهات السياسية من حيث المجالات التي تبني فيها شبكات العلاقات الاجتماعية المختلفة.

ومن المثير أن 59.2% من أفراد العينة ذكرت أنهم أعضاء في منظمات أهلية ومدنية وسياسية وت الثقافية، وذكر 35.8% من باقي الضفة الغربية أنهم أعضاء في منظمتين أو أكثر، و 32.6% في محافظة القدس، و 31.8% في قطاع غزة. ويصعب معرفة ما إذا كانت هذه النسبة تشير إلى انتشار واسع وكثافة عالية في عضوية الشبكات الاجتماعية لغياب دراسات مماثلة عن المجتمعات العربية وفي المنطقة.

وتباين المناطق في مدى انتشار وفي كثافة المنظمات والجمعيات المدنية: فهي الأعلى انتشاراً في محافظة القدس، يليها شمال الضفة الغربية، فوسطها، فقطاع غزة (مع الانتباه إلى أن العينة محدودة وقد لا تكون تمثيلية)، فجنوبها.

أما على صعيد كثافة الشبكات الاجتماعية (مقاسه بنسبة العضوية في أربع منظمات أو جمعيات أو أكثر) فترتيب المناطق كان كالتالي: محافظة القدس، وسط الضفة (دون القدس)، شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية، قطاع غزة (جدول 31). وهو ترتيب ينسجم مع معدلات الفقر وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4-2 مؤشر المشاركة في النشاطات السياسية

4-2-1 المشاركة في الانتخابات التشريعية للعام 2006

تشير نتائج المسح إلى أن نسبة عالية شاركت في الاقتراع في الانتخابات التشريعية الأخيرة (84%). كما تشير إلى أن التباينات في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني العام 2006 ليست ذات دلالة فيما يخص رأس المال الاجتماعي. والتباين الأبرز سجلته محافظة القدس، حيث كانت النسبة الأدنى في المشاركة في الانتخابات التشريعية، وهذا يفسره الظروف الخاصة لمدينة القدس وما يتعرض له سكانها الفلسطينيون.

من قيود من الاحتلال. وسجل سكان المخيمات النسبة الأعلى في المشاركة بالانتخابات، تلهم سكان القرى، ثم سكان المدن (انظر جدول 11).

ولم يبرز للتعليم (كمؤشر على رأس المال الثقافي) أو لفئة العمرية أو لنوع الاجتماعي تأثير واضح على المشاركة في الاقتراع (انظر جدول 11). كما أن نسبة محدودة (5.7%) من المبحوثين ذكرت أنها امتنعت عن الاقتراع ك موقف سياسي، بحيث كانت النسبة الأعلى لهؤلاء في المخيمات (12.5%)، وبين الذين يعملون لدى الأسرة دون أجر (25%)، ومن الذين يحملون شهادة دبلوم متوسط (21.7%)، وبين مؤيدي التنظيمات السياسية المحسوبة على منظمة التحرير خارج حركة "فتح" واليسار (البديل والجبهة الشعبية) والجهاد الإسلامي واليسار الفلسطيني والمستقلين الإسلاميين (16.7%، 10.5%، 10%، و10%) على التوالي). لكن لا يبدو لهذه المعطيات دلالات تخص رأس المال الاجتماعي.

ولا تبرز المشاركة في الاقتراع كمؤشر على المشاركة السياسية باعتبارها من مكونات رأس المال الاجتماعي. فقد كانت المشاركة الفلسطينية مرتفعة بكل المقاييس المتعارف عليها، والامتناع عن المشاركة كان محدوداً ومستنداً، في جانبه المهم، إلى تأثيرات خارجية (كما كان الحال في محافظة القدس) أو تعبيراً عن موقف سياسي.

4-2-2 المشاركة في توزيع منشورات سياسية خلال عام

تبعد المشاركة في توزيع المنشورات السياسية أكثر دلالة على مدى حضور رأس المال الاجتماعي (انظر جدول 12) من المشاركة في الانتخابات العامة. وبلغت نسبة الأفراد الذين شاركوا في توزيع بيانات سياسية خلال العام 6.5%， توزعت كالتالي: 7.3% في قطاع غزة، و6.2% في محافظة القدس، و6.1% باقي الضفة الغربية. وبلغت أعلى نسبة في القرى، حيث شملت 7% من الأفراد، تلتها المدن (6.4%)، فالمخيمات (6.3%). وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية، كان وسط الضفة الغربية الأعلى من حيث نسبة الأفراد الذين شاركوا في توزيع منشورات سياسية (11.4%) مقارنة بشمال الضفة (6.5%) وجنوبها (3.0%)، وتتناسب هذه مع معدلات الفقر والبطالة في هذه المناطق، ما يشير إلى

أنها ذات صلة برأس المال الاجتماعي. كما بلغ معدل مشاركة الذكور أعلى بثلاث مرات من مشاركة الإناث (10% مقابل 3.1%).

كما تفوقت نسبة الأعضاء الحزبيين في ممارسة هذا النشاط حسب التنظيم السياسي. فالأكثر نشاطاً في توزيع البيانات كان مؤيدي اليسار الفلسطيني، حيث بلغت نسبة من يقومون بتوزيع بيانات سياسية 14.9%， تلهم مؤيدو حركة "فتح" بنسبة 10.9%， ثم الجihad الإسلامي بنسبة 9.8%， ثم حركة "حماس" بنسبة 7.9%.

ومن الواضح أن الانتماء السياسي هو المحفز الأساس في المشاركة في توزيع منشورات سياسية. وهو محفز لفئات معينة أكثر من غيرها. فالفئة الأكثر ممارسة له، حسب نتائج المسح (جدول 12) تتكون من الفئات التالية: العاملون لدى الأسرة دون أجر (25%)، موظفو الحكومة (13.6%)، ثم الطلبة المتفرغون للدراسة (9.9%) والعاطلون عن العمل (9.7%). والفئة الأقل ممارسة لهذا النشاط تكونت من: ربات البيوت (أقل من 1%)، وأصحاب العمل (3.9%). كما أن الفئات الشبابية، ومن العزاب، هي الأكثر ممارسة لهذا النشاط (تحديداً للفئة العمرية 19-25). والفئة الأكثر ممارسة لهذا النشاط من حيث المستوى التعليمي هم حملة البكالوريوس (13.3%)، يليهم حملة الدبلوم المتوسط، وحملة الشهادة الثانوية (جدول 12).

خلاصة: من الواضح أن الانتماء السياسي، ومدى نشاطية العضوية الحزبية، هو المحدد (مع اعتبارات لها علاقة بالتقاليد الاجتماعية والمستوى التعليمي والفئة العمرية) للنشاطات ذات الطابع السياسي كتوزيع المنشورات السياسية، والمشاركة في نشاطات أخرى ستنظر إلىها.

4-3 المشاركة في الاجتماعات أو ندوات سياسية (خلال عام)

حسب نتائج المسح (انظر جدول 12)، فإن 29.9% من الأفراد المبحوثين شاركوا في حضور اجتماعات أو ندوات سياسية خلال العام الذي سبق فترة المسح. وهي نسبة عالية وتبرز حقيقة تسييس المجتمع الفلسطيني وكونه مجتمعًا يقع تحت احتلال استيطاني



كولونيالي. لقد أخذ هذا التسييس منذ العام 2005 (الانتخابات الرئاسية، ومن ثم الانتخابات التشريعية) حالة من الاستقطاب والتجانب الحادين، حيث ظهرت محافظة القدس المنطقه الأقل مشاركة في هذا النشاط، إذ لم تتعذر نسبة مشاركة أفرادها في هذا النشاط 16.3%， مقارنة مع وسط باقي الضفة الغربية حيث كانت النسبة 35.5%， ومع جنوبها حيث بلغت النسبة 29.4%， ومع شمالها الذي سجل نسبة قدرها 27.8%. وقد أظهرت نتائج المسح أن نسبة مشاركة أفراد القرى هي الأعلى (31.7%) قياساً بالمخيمات (29.7%) والمدن (29%). كما أظهرت أن نسبة مشاركة الذكور (40.2%) عادلت ضعف مشاركة الإناث (19.4%). كما تميزت الفئة الشابة بتفوقها في حضور الندوات والاجتماعات السياسية (انظر جدول 12).

ومرة أخرى يبرز دور التعليم (كرأسمال ثقافي) في رفع مستوى المشاركة السياسية: فهي تزداد باطراد مع المستوى التعليمي، باستثناء حملة شهادة الماجستير والدكتوراه (لكن العدد صغير الحجم). وتظهر نتائج البحث مشاركة فئات مهنية معينة بشكل واسع، منها فئة موظفي الحكومة (54.5%)، وموظفي المنظمات غير الحكومية (42.9%)، وفئة العاملين لدى الأسرة دون أجر (38.5%)، وفئات الطلبة المتفرغين للدراسة (36.6%)، ومن العاملين في القطاع الخاص (36.5%). أما على صعيد الانتماء السياسي، فقد جاء مؤيدو اليسار الفلسطيني على رأس المشاركين في حضور الاجتماعات والندوات السياسية (58.9%)، تلهم مؤيدو حركة "فتح" (45.8%)، ثم الجihad الإسلامي (45.1%). وبلغت نسبة مشاركة مؤيدي حركة "حماس" 32.0%， ولم تتجاوز مشاركة فئة من لا يؤيد أي من التنظيمات السياسية القائمة نسبة 15.0%.

4-2-4 المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية

تشير نتائج المسح (جدول 12) إلى أن أكثر من ثلث الأفراد (إذا ما استثنينا القدس) في الضفة الغربية شارك في مسيرات ومظاهرات سياسية. سجلت محافظة القدس النسبة الأدنى من المشاركة في مظاهرات ومسيرات سياسية (15.0%)، في حين سجل جنوب الضفة

الغربيّة النسبة الأعلى من المشاركة (46.3%)، وتلأه وسط باقي الضفة الغربية (35.2%)، ثم شمالها (28.5%). وكما ذكر سابقاً، فإن تدني مشاركة محافظة القدس عائد إلى الظروف الخاصة التي تعيشها في ظل السيطرة الإسرائيليّة المباشرة وعمليات والتهويد والحرصار المشدّد، أما انخفاض مشاركة شمال الضفة الغربيّة وارتقاعها في جنوبها، فيحتاج إلى تفسير. وكما في معظم النشاطات السياسيّة التي تم رصدها، نجد تفوقاً في مشاركة فئة العزاب على غيرهم، وهذا يعود إلى كون معظمها من الشباب (ونسبة ملموسة منهم في مراحل الدراسة)، ومن غياب الالتزامات الأسرية التي نجدها عند المتزوجين.

سجلت النتائج أن سكان القرى هم أكثر مشاركة من سكان المدن في المسيرات والمظاهرات السياسيّة، ثلثاً المخيمات فالمدن. كما بلغت مشاركة الذكور أكثر من ضعف مشاركة الإناث (44.1% و20.0%). وكانت الفئة دون سن السادسة والعشرين من العمر هي الأكثر مشاركة في المسيرات والمظاهرات، وجاءت المشاركة الأوسع من قبل الفئات ذات التعليم العالي (دبلوم متوسط وحتى دبلوم عال)، لكن لم تشمل فئة حملة شهادة الماجستير والدكتوراه.

وسجل موظفو الحكومة وموظفو القطاع الخاص نسبة متقدمة من المشاركة في هذا النشاط (فاقت نسبة 46%)، وتلاميذ العاملون في مؤسسات غير حكومية (42.9%)، ثم مشاركة العاملين لدى الأسرة دون أجر ولحسابهم الخاص (40.7% و40.3% على التوالي). وقد برز دور مؤيدي اليسار الفلسطيني، حيث سجلوا نسبة مشاركة عالية في المظاهرات والمسيرات السياسيّة (56.8%)، ثلثة مشاركة مؤيدي الجهاد الإسلامي (51.9%)، ثم مشاركة مؤيدي حركة "فتح" (46.3%)، ثم مشاركة المستقلين الوطنيين (41.8%)، ثم التنظيمات الأخرى في منظمة التحرير (40.6%)، ثم مشاركة مؤيدي حركة "حماس" (37.2%). أما أدنى نسبة فظهرت بين الأفراد الذين لا يؤيدون أيّاً من التنظيمات السياسيّة القائمة (17.4%)، وبين المستقلين الإسلاميين (20.5%).

5-2-5 العلاقة مع زملاء العمل

تشير نتائج المسح (جدول 10) إلى أن أكثر من ثلثي الأفراد العاملين (71.0%) تصف علاقاتها بزملاء العمل بالجيدة جداً، بالإضافة إلى وصف ربع الأفراد (27.4%) لها بالجيدة نوعاً ما. الواقع أن أقلية صغيرة جداً (1.6%) وصفت علاقتها بزملاء العمل بالسيئة أو بالسيئة جداً. وخص التباين الذي ظهر بين المناطق فئة الأفراد العاملين الذين وصفوا علاقتهم بزملاء العمل بالجيدة جداً، حيث بلغت نسبة هؤلاء كالتالي: 64.1% في باقي الضفة الغربية، و54.2% في محافظة القدس، و90.7% في قطاع غزة. وسجل وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأعلى (74.7%) من وصفوا علاقتهم مع زملاء العمل بالجيدة جداً، مقابل 59% في شمال الضفة الغربية، و67.0% في جنوبها.

كما ظهر تباين بين التجمعات السكانية، فقد سجلت المخيمات النسبة الأعلى من المبحوثين الذين وصفوا علاقتهم بزملاء العمل بالجيدة جداً (82.4%)، تلتها المدن بنسبة 70.7%， ثم القرى بنسبة 64.7% (أنظر جدول 10). وكانت نسبة الذكور الذين وصفوا علاقتهم بزملاء العمل بالجيدة جداً أعلى قليلاً من نسبة الإناث (71.9%， و68.4% على التوالي). ولم يكشف المسح عن فروق ذات دلالة بين فئات العمر أو حسب الحالة الزوجية.

لكن نسبة علاقات العمل الموصوفة بالجيدة جداً ترتفع بشكل ملحوظ لدى الأفراد ذوي التعليم الجامعي (بكالوريوس فما فوق)، قياساً بمن مستويات تعليمهم أقل. ولعل هذا متوقع كون طبيعة عمل الأفراد (وبالتالي علاقات عملهم) تتغير مع المستوى التعليمي. وبرز هذا في تصنيف علاقات العمل حسب نوع المهنة، حيث التباين في ظروف العمل وشروطه ودرجة الأمان الوظيفي. ولذا، كانت النسبة الأدنى للذين وصفوا علاقتهم في العمل جيدة جداً بين العاملين في إسرائيل، وبين العاملين لدى الأسرة دون أجر. ولم تظهر علاقة واضحة بين التوجه السياسي وعلاقات الزمالة الموصوفة بالجيدة جداً.

هناك إشكالية في تحديد موقع علاقات الزمالة برأس المال الاجتماعي، كون أكثر من 98% من الأفراد العاملين وصفوا علاقتهم مع زملاء العمل بالجيدة جداً أو بالجيدة نوعاً ما، وقلة

لا تذكر وصفت علاقاتها مع زملاء العمل بالسيئة جداً، أو بالسيئة نوعاً ما؛ ولهذا فإن مثل هذا المؤشر لا يفيد في قياس رأس المال الاجتماعي، كما أن وجود نسبة لا تعمل (ربات بيوت، متفرغين للدراسة، عاطلين عن العمل، ... الخ) يعني أن نسبة عالية من الأفراد (بسبب ارتفاع معدلات الإعالة والبطالة في فلسطين) ستكون خارج هذا المؤشر.

3-4 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية

1-3-4 الزيارة والتحادث مع الأقارب والجيران والأصدقاء

تشير نتائج المسح إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (52.6%) في باقي الضفة الغربية (العينة غير تمثيلية بالنسبة لقطاع غزة) يقومون بزيارة أقاربهم في الأراضي الفلسطينية، أو يقومون بالتحادث معهم (هاتفياً أو إلكترونياً) على الأقل مرة واحدة في الأسبوع، وترتفع النسبة إلى 85.6% إذا مددت المهلة لشهر واحد (جدول 13). أما بالنسبة إلى محافظة القدس، فكانت النسبة أدنى من باقي الضفة الغربية فيما يخص الزيارة والتحادث خلال الأسبوع (46.4%), ولكنها كانت متقاربة عند التمديد لفترة شهر واحد (85.3%). أما نسبة الذين لا يقومون بزيارة أقاربهم أو التخابر معهم، فلا تتعدى في باقي الضفة الغربية 2.4%， و4.6% في محافظة القدس، وتقوم بقية الأفراد بزيارة أقاربهم والتحادث معهم بضع مرات في السنة.

وتتميز القرى بالنسبة الأعلى من التزاور والتحادث مع الأقارب مقارنة مع المدن والمخيمات (56.9% مقارنة مع 51%， و41.4%). وتنظر النسب الأعلى من التزاور والتحادث لدى الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً) لأسباب قد تتصل بغياب المسؤوليات العائلية لمعظم أفراد هذه الفئة، وكثافة العلاقات الناشئة من خلال الدراسة (الثانوية والجامعية). ولا تظهر علاقة واضحة بخصوص المستوى التعليمي أو الالتماءات السياسية (على الرغم من تفوق اليسار في هذا المجال)، ولا من حيث العلاقة مع سوق العمل أو النوع الاجتماعي.

وتشير نتائج المسح أن أكثر من ثلث أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، وفي محافظة القدس قام بزيارة الأصدقاء (في الأراضي الفلسطينية)، أو التحدث معهم هاتفياً وإلكترونياً على الأقل مرة في الأسبوع (38.9% و37.9% على التوالي). وترتفع النسبة إلى أكثر من الثلثين (73.4%， و76.5% على التوالي) إذا ما مددت المدة لشهر واحد، وهي أيضاً معدلات عالية.

من جهة أخرى، لا تبرز فروق مهمة فيما يخص وتيرة زيارة الأصدقاء والتحدث معهم حسب نوع التجمع السكني، لكنها تبرز على أساس النوع الاجتماعي (52.3% عند الرجال، مقابل 25.5% عند النساء)، وحسب الحالة الزوجية (51.5% عند العزاب مقابل 35% عند المتزوجين والمطلقات)، كما تتتوفر أكثر عند صغار السن من غيرهم، ويظهر مؤيدو الجهاد واليسار الفلسطيني الأكثر تزاوراً وتحادثاً بين الأصدقاء، يليهما مؤيدو حركة "فتح".

كما تشير نتائج البحث إلى ارتفاع معدلات زيارة الجيران أو التحدث معهم مرة في الأسبوع على الأقل: فقد بلغت النسبة في باقي الضفة الغربية 44.1%， مقابل 23.5% في القدس. وترتفع هذه النسب إلى 74.7% في باقي الضفة الغربية، وإلى 49.3% في القدس إذا ما مددت الفترة إلى شهر. وتبرز المعدلات الأعلى في التزاور بين الجيران في القرى تليها المدن ثم المخيمات (44.5%， و42.3%， و26% على التوالي). كما يتفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في معدلات التزاور بين الجيران. ولا يظهر للتعليم أو الانتماء السياسي أو العلاقة مع سوق العمل تأثير واضح على معدلات التزاور.

4-3-2 الاتصال مع الأهل والأصدقاء في الخارج

أشارت نتائج المسح إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثين لهم أقارب خارج فلسطين: فنسبة الذين سجلوا "لا ينطبق" (أي الذين لا أقارب لهم خارج فلسطين) بلغت 15.4% في باقي الضفة الغربية، و23.1% في القدس. أما الذين لهم أقارب خارج فلسطين، فإن ما يعادل خمسينهم (40.2%) في باقي الضفة الغربية، يتصلون مرة واحدة على الأقل في الشهر مع أقاربهم في الخارج بالتلفون أو عبر البريد الإلكتروني. وتعادل النسبة في محافظة القدس

. أما من لا يقومون بالاتصال بالمرة فبلغت 17.9% في باقي الضفة الغربية، و18.2% في القدس. وتظهر النسبة الأعلى من الاتصال مع الأهل في الخارج في المدن، يليها الريف، وفي وسط الضفة بالمقارنة مع شمالها وجنوبها، وبين الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً)، ولا يبدو المستوى التعليمي وطبيعة المهنة ولا الانتماء السياسي أو النوع الاجتماعي ذات علاقة بمعدلات الاتصال مع الأهل في الخارج.

من جهة أخرى، تشير نتائج البحث إلى أن نسبة من ليس لديهم أصدقاء في الخارج بلغت 37.1% في باقي الضفة الغربية، و28.5% في القدس. وبالنسبة لمن لهم أصدقاء في الخارج، بلغت نسبة الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل في الشهر في باقي الضفة الغربية 18.4%， و22.5% في القدس، وترتفع النسبة لمن يقومون بالاتصال بضع مرات في السنة إلى 33.2% في باقي الضفة الغربية، وإلى 40.4% في القدس. وتتفوق المدن على القرى والمخيمات في و Tingira ة الاتصال مع الأصدقاء في الخارج، وكذلك وسط الضفة (في معدل الاتصال مرة واحدة على الأقل خلال الشهر) على شمالها وجنوبها، والرجال على النساء، والطلبة على غيرهم (ربما للقدرة على استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني)، ويسار منظمة التحرير على الأطراف السياسية الأخرى.

3-3 دعوة الأصدقاء والجيران لزيارة البيت

أشار المسح إلى أن أكثر من ربع الأفراد (26.2%) في باقي الضفة الغربية يدعون أصدقاء لزيارتهم في البيت مرة في الأسبوع على الأقل، وترتفع النسبة إلى 66.6% إذا مددت الفترة لشهر واحد. أما في القدس، فكانت نسبة من يدعون أصدقاء لزيارتهم في البيت مرة في الأسبوع على الأقل 17.8%， وترتفع النسبة إلى 59.3% لمرة أو أكثر في الشهر (انظر جدول 13). في المقابل، نسبة قليلة ذكرت أنها لا تقوم بالمرة بدعوة أصدقاء لزيارتها في البيت (10.6% في باقي الضفة الغربية، و12.5% في القدس). ويتفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في و Tingira ة دعوة الأصدقاء للتزاور على أساس أسبوعي، وتعادل القرى مع المدن في هذا المضمار، والرجال على النساء، والفئات الشابة على غيرها من الفئات، ويسار منظمة التحرير والجهاد الإسلامي على الأطراف الأخرى.

ونجد نسبة مرتفعة في دعوة الجيران لزيارة البيت إذ بلغت نسبة من يقومون بذلك مرتين واحدة على الأقل في الشهر في باقي الضفة الغربية 69.0%， و3.3% في القدس. وبلغت نسبة من لا يقومون بدعوة الجيران لزيارتهم 12.4% في باقي الضفة الغربية، و28.5% في القدس. وهي أعلى في القرى من المدن والمخيمات، ولا يبرز فرق على صعيد النوع الاجتماعي.

إن وجود هذا الكم الكبير من الأهل والأصدقاء خارج فلسطين له علاقة بوجود الشتات الفلسطيني والهجرة المستمرة من الضفة والقطاع؛ أي له علاقة بخصوصية الشرط الفلسطيني، وهي خصوصية يمكن أن تجبر لصالح التنمية الاقتصادية والثقافية إن توفرت شروط سياسية كافية لذلك (الدولة المستقلة ذات السيادة...، الإقرار بحقوق اللاجئين، ...). لكن هذه العلاقات تقييد كرأسمال اجتماعي للفرد كونها تسهل الهجرة للعمل أو الدراسة أو في توفير مساعدات عند الضيق الشديد. في الوقت نفسه تشير النتائج أعلاه إلى التوزيع اللامتساوي للرأس المال الاجتماعي في حال اعتبار أحد مكوناته الرئيسة يتمثل في شبكة علاقات تشمل الأقارب والأصدقاء والجيران.

4-3-4 انتشار الروابط والفعاليات العشائرية

تشير نتائج المسح (انظر جدول 14) إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة ذكروا أنهم ينتمون إلى "حمائل" أو عشائر لكل منها ديوانها الخاص. وتعادلت النسبة تقريباً في باقي الضفة الغربية 49.7%， وفي محافظة القدس 44.2%， وفي قطاع غزة 57.8%.

والملفت أن نتائج المسح (جدول 14) كشفت أن ظاهرة "الدواوين" أكثر انتشاراً في المدن (وفق تصنيف "الحضر" من الجهاز المركزي للإحصاء) من القرى أو المخيمات. فقد ذكر 56.6% من سكان المدن أن لديهم هذه الدواوين، في حين بلغت النسبة 44.5% في القرى، و38.9% في المخيمات، وهو أمر يحتاج إلى تفسير عبر أبحاث ميدانية. وبلغت النسبة في

جنوب الضفة الغربية (حيث العشائرية أكثر انتشاراً) 67.9%， وفي شمالها 44.9%， وكانت النسبة الأدنى في وسط الضفة (دون القدس) 27.6%.

وبرز تفاوت حسب النوع الاجتماعي، فقد ذكر 58.5% من الذكور و45.2% من الإناث أن لعشيرة أو لحمولة ديواناً خاصاً. ومن اللافت أن نسبة الأفراد الذين ذكروا أن لديهم ديوان حمولة أو عشيرة مالت إلى الارتفاع بين فئات أفرادها ذوي التعليم العالي (64.1% لحملة البكالوريوس، 63.2% بين حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه، و58.3% بين حملة شهادة الدبلوم العالي)، وكانت النسبة الأدنى بين أصحاب التعليم الذين لم يتجاوز مستوى تعليمهم المرحلة الابتدائية (38.7%). وهو أمر يحتاج إلى تقصٍّ (وجود صناديق حمولة داعمة للتعليم مثلًا). وبين (جدول 14) أن مؤيدي حركة "فتح" هم الأعلى من بين التنظيمات السياسية الذين لديهم ديوان عشيرة (64.2%)، والنسبة الأدنى كانت بين مؤيدي تنظيمات اليسار (37.1%)، وجاء بينهما مؤيدو حركة "حماس" (53.5%)، والجهاد الإسلامي (53.8%). وقد لا يكون من قبيل الصدف أيضاً أن يحظى موظفو الدولة (ومعظمهم من تنظيم واحد) بالنسبة الأعلى من أصحاب دواوين الحمايل أو العشائر (71.5%).

♦ المشاركة في نشاطات الحمايل والعشائر

كما بينت نتائج المسح (جدول 14) أن 40.7% من المبحوثين في باقي الضفة الغربية (ومثلها تقريباً في قطاع غزة) شاركوا في نشاطات وفعاليات للحمولة أو للعشيرة التي يتبعون إليها خلال العام الذي سبق المسح. وكانت النسبة الأعلى في محافظة القدس. ولم تظهر فروق ذات دلالة بين التجمعات السكانية (مدينة، قرية، مخيمات)، لكن يظهر هناك فرق واسع بين المناطق، فقد كانت النسبة الأعلى في جنوب الضفة الغربية (61.5%)، ثم شمالها (33.3%)، ثم الوسط (دون القدس) حيث كانت النسبة 22.1%.

كما بُرِزَ تباين بين مشاركة الإناث ومشاركة الذكور في نشاطات وفعاليات الحمايل. فقد كانت نسبة مشاركة الرجال (56%) ضعف مشاركة النساء (25.7%). وكان من اللافت ارتفاع نسبة المشاركة في نشاطات الحمولة والعشيرة من قبل أفراد ذوي تعليم عالٍ: فهي

بلغت ما نسبته 48.7% لأصحاب الدبلوم المتوسط، وما نسبته 51.3% لحملة البكالوريوس، و58% لحملة الدبلوم العالي، و73.7% بين حملة شهادة الماجستير.

ولأسباب نُوه إليها سابقاً كان موظفو القطاع العام الأكثر مشاركة في نشاطات العشيرة أو الحمولة، تلهم في ذلك العاملون لحسابهم الخاص، ثم العاملون في إسرائيل والمستوطنات، ثم أصحاب العمل. أما النسبة الأدنى فكانت بين رباب البيوت (22.6%)، والمعطلين عن العمل، والطلبة المتفرغين للدراسة. وبرز مؤيدو اليسار الفلسطيني ومؤيدو حركة الجهاد الإسلامي الأقل مشاركة في فعاليات العشيرة والحمولة، في حين كان مؤيدو حركة "فتح" وتنظيمات منظمة التحرير الأخرى الأكثر مشاركة في هذه الفعاليات، وجاء مؤيدو حركة "حماس" بين القطبين (جدول 14).

♦ المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية

ويكشف المسح أن نسبة المشاركة في نشاطات الحمولة في الضفة الغربية أعلى من نسبة المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية خلال الفترة نفسها (العام الذي سبق المسح). وفي هذا ما يؤشر إلى أن رأس المال الاجتماعي يحتوي على مكونات ذات أبعاد متناقضة أو غير منسجمة مع بعضها البعض. ففي حين تعكس النشاطات السياسية والمرتبطة بالاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية، في معظم الأحيان، بعداً وطنياً، قائماً على روابط تتخطى الانتتماءات والتضامنيات والهويات المحلية والمناطقية كونها تربط أفراداً من تجمعات فلسطينية مختلفة حول أهداف مشتركة، فإن النشاطات القائمة على أساس عشائرية تعكس رابطاً محلياً أو "إرثياً" كونه قائماً على أسس مختلفة تماماً (الحمولة أو مكان الولادة) عن الأسس التي تقوم عليها الأحزاب السياسية أو النقابات أو الاتحادات أو الحركات الجماهيرية.

وتنتوء الفعاليات التي رعتها الحمائل والعشائر لأفرادها، فمنها ما هو ذات طبيعة سياسية (انتخابات محلية على سبيل المثال)، حيث شارك نحو 34% من المنتسبين لعشائر أو حمائل (في مناطق الضفة الغربية) في نشاطات ذات طبيعة سياسية خلال العام الذي سبق المسح

(جدول 15). والملفت أن جنوب الضفة الغربية كان أقل مشاركة في هذا النشاط من وسط وشمال الضفة. ولم تظهر فروق ذات أهمية حسب الموقع السكني (قرية، مدينة، مخيم). لكن مشاركة الذكور في هذا النشاط بلغت ضعفين ونصف مشاركة الإناث. ولا يبدو أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة في هذا النشاط. أما من حيث الموقع المهني، فنسبة الأفراد الأكثر مشاركة في هذا النشاط المنظم عشائرياً وذي الطبيعة السياسية، فكانوا من الفئات التالية: أصحاب العمل، وموظفو الحكومة، والقطاع الخاص والمعطلون عن العمل. كما تشير النتائج إلى أن الأفراد الأكثر مشاركة في هذا النشاط (على الأقل في الشهر) هم من مؤيدي اليسار الفلسطيني (هل كان هذا من قبل تسييس النشاط لصالح قوى اليسار؟ الجواب يحتاج إلى دراسة ميدانية)، ثم من مؤيدي المستقلين الوطنيين، ثم من مؤيدي حركة "فتح"، وبعدها من مؤيدي "حماس" فالمستقلين الإسلاميين.

ويشير المسح إلى أن الفعاليات ذات الطبيعة الخدمية عادلت من حيث الحجم (على مدار سنة قبل المسح) الفعاليات ذات الطبيعة السياسية (34.3%) في باقي الضفة الغربية، و52.7% في محافظة القدس. كما ظهر أن جنوب الضفة الغربية كان الأقل مشاركة في هذه الفعالية، وكانت مشاركة المدن أعلى نسبياً من مشاركة القرى والمخيمات. وجاءت مشاركة الرجال ضعف مشاركة الإناث. ولم يبرز التعليم كعامل مقيد لل المشاركة في هذا النوع من النشاط العشائري. وبرز حضور متميز لأصحاب الأعمال وموظفي الحكومة والمعطلين عن العمل. ومرة أخرى بُرِزَ حضور مميز لليسار ولل الوطنيين المستقلين في هذه الفعاليات تلاه حضور لحركة "فتح" و"حماس"، ثم الجهاد الإسلامي والتنظيمات الأخرى (جدول 15).

في حين أن المشاركة في الفعاليات العشائرية ذات الطبيعة الاقتصادية (كتصانيف التوفير، ... الخ) كانت أعلى من نسبة المشاركة في فعاليات سياسية أو خدمية، إذ شارك فيها نحو 41.1% من المنتجين لعشائر وحمائل. ومرة أخرى كانت جنوب الضفة الغربية الأقل مشاركة (27.2%) (على مدار العام الذي سبق المسح)، وكانت الوسط (دون القدس) الأعلى مشاركة (69.1%)، وكانت مشاركة الشمال ما بينهما (52.3%). كما كانت سكان المدن الأكثر حضوراً في هذا النشاط (54.6%) مقارنة بالمخيمات (44.6%)، والقرى (43.6%).

كما كانت مشاركة الرجال هي الأعلى. كما لم يبدو التعليم كمكمل للمشاركة في هذه الأنشطة. وكان أصحاب العمل وموظفو الحكومة وموظفو الهيئات الدولية الأكثر حضوراً لهذه الفعاليات، كما لم تبدو الفئة العمرية عائقاً أمام المشاركة (باستثناء، من هم دون 19 وفوق 65). ومرة أخرى، برع مؤيدو اليسار الأكثر مشاركة في هذه الفعاليات، تبعهم مؤيدو حركة "فتح" ثم مؤيدو حركة "حماس"، ثم مؤيدو حركة الجهاد الإسلامي (جدول 15).

المشاركة الأوسع في الفعاليات العشائرية كانت في النشاطات ذات الطبيعة الاجتماعية (الزواج والوفاة، الاحتفالات الدينية، وما إلى ذلك) حيث كانت نسبة المشاركة في الضفة الغربية (على مدار السنة) 98.6%， وعلى أساس مرة واحدة على الأقل في الشهر 37.3%， وظهر شمال الضفة الأكثر مشاركة في هذا النشاط على أساس شهري (52%) تلاه جنوب الضفة (28%)، ثم وسطها (21.2%). وعلى ذات الأساس من المشاركة الشهرية كانت نسبة المشاركة في المخيمات هي الأعلى، تلتها المدن فالقرى. أما على أساس المشاركة السنوية فكانت المشاركة الأوسع (شبه الكاملة) في القرى تلتها المدن، ثم المخيمات.

وكما هو متوقع وخلافاً للنشاطات والفعاليات العشائرية الأخرى تفوقت مشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية على مشاركة الرجال، وإن بنسبة محدودة. لكن بقي التعليم عاملًا محابياً في هذا النشاط. وكان مؤيدو التنظيمات السياسية الأكثر مشاركة (على أساس أسبوعي) في هذه النشاطات هم من المستقلين الإسلاميين، ثم اليسار، ثم التنظيمات السياسية المنضوية في منظمة التحرير (غير "فتح" واليسار)، ثم الجهاد الإسلامي، ثم الذين لا يؤيدون أيّاً من التنظيمات السياسية الموجودة.

مدى فائدة مؤشر النشاطات العشائرية كقياس للرأس المال الاجتماعي، يعتمد على مفهوم رأس المال الاجتماعي، وعما إذا كان يخص الفرد أم المجموعة أم المجتمع. فالعلاقات العشائرية والمشاركة في نشاطاتها هي من مكونات رأس المال الاجتماعي للفرد (ومن هذا نجدها تترافق مع رأس المال الثقافي)، وهي تتتوفر بدرجات مختلفة عند بعض الأفراد ولا تتتوفر عند غيرهم أو تتتوفر بدرجات متفاوتة، ولذا نجد التباينات التي نجدها حسب المنطقة

وتوع التجمع السكاني، وحسب النوع الاجتماعي، والمستويات التعليمية. لكن هذا شيءٌ واعتبار أنها مؤشر تموي مجتمعي شيء آخر.

5-3 جمعيات أبناء البلد

بين المسح (النسب الواردة لقطاع غزة في جدول 16 غير تمثيلية) فرقاً واسعاً بين محافظة القدس وبين باقي الضفة الغربية في الانتساب لجمعيات أبناء البلد الأصلي (9.9% مقابل 22.5%). وحظي أبناء المخيمات بالنسبة الأعلى من العضوية (17.1%) في هذه الجمعيات، تلهم أفراد المدن (12.5%) ثم أفراد القرى (10.4%). وحظي شمال الضفة الغربية بالنسبة الأعلى من العضوية (12%)، تلاه الوسط (دون القدس)، ثم شمال الضفة. ويغلب على هذه الجمعيات الطابع الذكري، فقد أجاب نحو 20.6% من الرجال أنهم أعضاء في جمعيات لأبناء البلد مقابل 4.1% من النساء. وتضم هذه الجمعيات فئات من مختلف المستويات التعليمية، لكن معطيات المسح تشير إلى تمثيل أوسع للفئات ذات التعليم العالي، كما تضم فئات مهنية مختلفة من موظفي الحكومة والقطاع الخاص والهيئات الدولية، والعاملين في إسرائيل، والعاطلين عن العمل، وتضم فئات عمرية مختلفة، وانتماءات سياسية مختلفة أيضاً، ما يؤكد طابعها كجمعيات ذات طابع "إرثي" كون محدد الانتماء هو الانحدار من مكان (بلدة أو مدينة أو قرية) محدد.

وتنظر نتائج المسح (جدول 17) أن نسبة عالية من أعضاء هذه الجمعيات شاركوا دائماً أو غالباً في النشاطات التي أقامتها هذه الجمعيات (خلال السنة أشهر الذي سبقت المسح)، 64.7% في باقي الضفة الغربية، و53.8% في محافظة القدس. ولم تظهر تباينات واسعة في نسبة المشاركة حسب التجمع السكاني (وإن كانت النسبة الأدنى في المشاركة الدائمة والغالبة هي من نصيب المخيمات). كما شارك نسبة أعلى من النساء في اجتماعات هذه الجمعيات بشكل دائم أو غالباً (68.7% من الرجال، و50.5% من النساء). وإذا ما استثنينا حملة شهادة الماجستير (وأعدادهم في العينة قليلة)، فإن مشاركة الفئات ذات التعليم العالي الدائمة (دبلوم متوسط، وبكلوريوس ودبلوم عالي) تتفوق على الفئات ذات المستوى التعليمي الأدنى،

دون أن يعني ذلك أن مشاركة الفئات ذات المستويات التعليمية الأقل هي مشاركة متدنية. وأبرزت نتائج البحث التنوع الوظيفي وتنوع الانتماء السياسي في المشاركة في اجتماعات هذه الجمعيات، وإن مال انتظام المشاركة لصالح الفئات ذات الاستقرار المهني. كما أبرزت مشاركة منتظمة لمختلف الفئات العمرية، ولمختلف الانتماءات السياسية.

ويمكن القول إن العضوية في الحمولة أو العشيرة والمشاركة في نشاطاتها يمثل نوعاً متوارثًا من رأس المال الاجتماعي للفرد. كما أن العضوية في جمعيات أبناء البلد الأصلي والمشاركة في نشاطاتها يمثل شكلاً مستحدثاً من رأس المال الاجتماعي (حفاظاً على حق سياسي وذاكرة جماعية) مستنداً إلى ما تولد عن النكبة من لجوء وتهجير وشتات.

4-3-6 الأصدقاء ورأس المال الاجتماعي

لا شك في أن الأصدقاء الحميمين هم جزء مهم من الرأس المال الاجتماعي للفرد (فالصديق وقت الضيق كما يقول المثل). لكن يصعب قياس حجم هذا الرأس المال وتأثيره دون معرفة مفهوم الصداقـة السائد في المجتمع، أو بين الفئة أو الطبقة الاجتماعية المعنية، وبالتالي ما يمكن أن يتوقعه الفرد من أصدقائه مقارنة بما يمكن أن يتوقعه من أقربائه أو من تنظيمه السياسي ومن الروابط التي قد ينتمي إليها والمؤسسات التي يعمل فيها. كما أن نفوذ وثروة وصلات أصدقاء (أ) من الأفراد تختلف عن أصدقاء (ب)، وهكذا.

هذا وتظهر النتائج أن معظم أفراد العينة (74.9%) ذكرـوا أن عدد أصدقائهم الحميمين يتراوح ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص (جدول 18)، بالإضافة إلى أن 10.2% ذكرـوا أن لا أصدقاء حميمين لهم، وذكر ثلث الأفراد (33.6%) أن لديهم صديقاً حميماً واحداً أو اثنين. أما نسبة الأشخاص الذين لديهم أكثر من خمسة أصدقاء حميمين، فبلغـت 14.9%. خمس (21.1%) الأفراد في وسط الضفة ذكرـوا أن لا أصدقاء حميمين لديهم (دون القدس حيث بلغـت النسبة 13%)، تلـاهـا شمال الضفة (13.3%)، ثم القدس (12.9%)، وكانـ النسبة الأدنـى في جنوب الضفة (3.3%). لكنـ الفرق لم يكنـ واسعاً بين مناطق الضفة الغربية من

حيث نسبة الأفراد الذين ذكروا أن لديهم أكثر من خمسة أصدقاء حميمين فقد تراوحت هذه ما بين 12% (وسط الضفة) وبين 16.5% في شمالها، وبلغت النسبة في الجنوب 12.8%.

ماذا يعني كل هذا على صعيد رأس المال الاجتماعي؟ وهل يمكن مقارنة هذه الأرقام بمجتمعات أخرى، حيث للصداقة مضامين مختلفة؟ يبقى سؤالاً معلقاً بحاجة إلى أبحاث سوسيولوجية مقارنة.

لعل ما يثير الانتباه في هذا المؤشر ذكر أكثر من نصف المبحوثين في القرى (51.4%) منهم دون أصدقاء أو صديق أو صديقين فقط. وبلغت هذه النسبة 40% في المدن، و45% في المخيمات (جدول 18). ولعل في هذا ما يشير إلى طغيان علاقات قوامها القرابة والجيرة والزملاء والانتماءات الموروثة. وذكرت فئة صغيرة من الأفراد (14.9%) أن عدد أصدقائها الحميمين يزيد على خمسة. ويبدو تأثير الانتماء للتنظيمات السياسية واضحاً عند المقارنة بين التنظيمات القديمة من جهة، وبين التنظيمات الجديدة ("حماس" والجهاد الإسلامي) من جهة ثانية، وبين هاتين وبين الأفراد من لا علاقة لهم بالتنظيمات السياسية. فالتنظيمات المنضوية في إطار منظمة التحرير (اليسار الفلسطيني وحركة "فتح") كانت نسبة أفرادها الذين لديهم ثلاثة أصدقاء حميمين على الأقل أعلى مما لدى حركة "حماس" و"الجهاد"، وهاتان أعلى من لا علاقات تنظيمية له (66.4%، و63.3%， و56.6%， و57.7%， و48.7% على التوالي).

♦ تباين في عدد الأصدقاء حسب النوع الاجتماعي

ذكر نصف النساء أن عدد الصداقات الحميمة لديهن لا يتجاوز الاثنين (12.5% دون أصدقاء بشكل كلي)، مقابل 37.8% عند الرجال (7.9% دون صداقات حميمة). وبرز هذا التفاوت بين الجنسين في تدني نسبة الإناث اللواتي ذكرن أن لديهن أكثر من خمسة صداقات حميمة عن مثيلتها عند الذكور (8.8% مقابل 21%). وتشير نتائج المسح بتزايد نسبة من لا أصدقاء حميمين لهن مع التقدم في العمر لأسباب قد يكون من بينها الهجرة وإلى وفاة أبناء الجبل والترمل.

بين المسح (جدول 19) أن نصف الأفراد (51.0%) من باقي الضفة الغربية ذكروا أن من أصدقائهم أشخاصاً من انتتماءات سياسية وحزبية تختلف عنهم، وبلغت النسبة في محافظة القدس 31.9%. ولم تظهر فروق مهمة بين مناطق الضفة الغربية، باستثناء تدني محافظة القدس مقابل 51.9% في شمال الضفة الغربية، و52.9% في وسطها (دون القدس)، و48.7% في جنوبها. لكن الفروق كانت أوضاعاً نسبياً بين التجمعات السكانية. فالنسبة الأعلى من ذكرى أن لهم أصدقاء من انتتماءات أو تنظيمات سياسية أخرى كانت في القرى، إذ بلغت 53%， مقابل 49% في المخيمات، و45.3% في المدن.

وكما هو متوقع بربور تباين حسب النوع الاجتماعي، فنسبة الذكور الذين ذكروا أن لهم أصدقاء من انتتماءات سياسية أو حزبية مختلفة عنهم بلغت 63.1% مقابل 31.4% بين الإناث. كما تفوق العزاب على غيرهم، ولهذا علاقة بالفئة العمرية. فنسبة من يصادقون أشخاصاً من انتتماءات سياسية أو حزبية أخرى تتراقص مع التقدم في السن. وبيدو التعليم كعامل مؤثر في تكوين صداقات من توجهات سياسية مختلفة. فنسبة من كان لهم أصدقاء من انتتماءات أو تنظيمات سياسية أخرى ترتفع مع المستوى التعليمي من 32.6% عند الذين أنهوا المرحلة الابتدائية (تشمل الأميين)، إلى (42.3%) عند من أنهوا المرحلة الإعدادية، إلى 52.7% عندما حصلوا على الدبلوم المتوسط، وإلى 62.6% لمن حصلوا على البكالوريوس، لكنها تعود إلى الانخفاض قليلاً بعد هذا.

ويرز مؤيدو اليسار في هذا المجال، حيث كانوا الأكثر انفتاحاً في صداقاتهم على الانتتماءات السياسية والحزبية الأخرى، فقد ذكر 79% منهم أن لهم صداقات من تنظيمات واتجاهات أخرى، تلامهم مؤيدو حركة الجهاد الإسلامي، حيث كانت النسبة 76%. وجاء مؤيدو حركتي "فتح" و"حماس" بعد ذلك، وإن بفارق ملحوظ (59.7% لـ"فتح"， 54% لـ"حماس")، وكانت النسبة الأدنى (31.1%) بين الذين لا يؤيدون أي تنظيم أو اتجاه سياسي.

إن النسبة العالية من الأصدقاء ذوي الاتجاهات السياسية والحزبية المختلفة مكون إيجابي للرأس المال الاجتماعي، إذ تشير إلى وجود وعي مدني متقدم، لكنه بحاجة إلى أن يُوضع

في سياق تدني عدد الأصدقاء عند غالبية المواطنين، وإلى تأثير الروابط العشائرية والمحلية والتمايز القائم على أساس النوع الاجتماعي.

4-4 مؤشر الثقة

4-4-1 الثقة بالآخرين (بالأفراد)

لم تبين نتائج المسح أن نسبة متدنية من العينة (في الضفة الغربية حيث العينة في قطاع غزة غير تمثيلية) لها ثقة بالآخرين. إذا ما استثنينا الذين لم يستطيعوا أن يقرروا إذا ما كان يمكن الثقة بالآخرين أم أنه ينبغي الحذر من التعامل معهم (والمبالغة 2% في الضفة الغربية)، فإن 17.8% فقط من أفراد العينة في باقي الضفة الغربية ذكروا أنه يمكن الثقة بالناس، ونسبة أقل (12.6%) في محافظة القدس. لقد اعتبر 82.2% من باقي الضفة الغربية، ونسبة 87.4% في محافظة القدس أنه لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة. النسبة الأعلى من الثقة بالآخرين (23%) برزت في شمال الضفة، في حين تقارب في وسط الضفة (دون القدس) وجنوبها وفي محافظة القدس (انظر جدول 20). وعلى غير ما هو متوقع كانت النسبة الأعلى بالثقة بالآخرين في المدن (17.9%)، تلتها الريف (15.6%)، ثم المخيمات (11.4%).

لم يبرز فرق واضح حسب النوع الاجتماعي في موضوع الثقة، فنسبة الذكور الذين ذكروا أنه يمكن الثقة بالناس بلغت 16.8% مقابل 15.8% لدى الإناث.²⁴ ولسبب ما كان الأرامل الأعلى ثقة بالآخرين (25.7%) مقارنة بالمتزوجين، والعزاب، والمطلقات. ومن الأرامل كانت النسبة الأكبر التي لم تعط جواباً حول الثقة بالآخرين (13.2%). وحسب مستويات التعليم، كانت النسبة الأعلى ثقة بالآخرين من الأميين (29.3%)، وكذلك النسبة الأعلى أيضاً التي لم تعط جواباً حول الثقة (9.6%).

²⁴ بلغت نسبة النساء اللواتي لم يستطعن إعطاء جواب حول الثقة بالآخرين 2.7%， مقابل 1.7% بين الرجال.

كما بُرِزَت النسبة الأعلى من الأفراد مانحي الثقة بالآخرين من العاملين في المنظمات غير الحكومية، وبين الأفراد العاطلين عن العمل. وقد كشفت نتائج المسح نسبة ثقة أعلى قليلاً من المعدل لدى فئة أصحاب العمل (19.8%)، ولكنها كانت أدنى من المعدل عند من يملكون لحسابهم الخاص (12.2%). وكانت أعلى نسبة ثقة بالآخرين عند مؤيدي حركة الجهاد الإسلامي (36.5%)، تلتها عند مؤيدي اليسار الفلسطيني، ثم عند المستقلين الوطنيين، وكانت النسبة الأدنى عند الذين لا يؤيدون أيّاً من التنظيمات السياسية المعروفة.

لكن عند السؤال عن الثقة بأبناء الحمولة، والجيران وزملاء العمل ورجال الدين ورجال السياسة تظهر صورة مختلفة بعض الشيء. فنسبة الذين قالوا إنهم يتقون بأبناء العشيرة أو الحمولة ثقة كبيرة بلغت في محافظة القدس 30.1%， وفي باقي الضفة الغربية 42.9%. وبلغت نسبة من منحوا الجيران ثقة كبيرة 19.7% في محافظة القدس، و30.4% في باقي الضفة الغربية (قطاع غزة غير ممثّل). وبلغت نسبة من يتقون (ثقة كبيرة) بزملاء العمل في باقي الضفة الغربية 31.8%， وبرجال الدين 33.2%， وبرجال السياسة 6.1%， في حين كانت هذه النسب في محافظة القدس كالتالي: 28.4% بزملاء العمل، و17.5% برجال الدين، و2.4% برجال السياسة.

وسجل شمال الضفة النسبة الأعلى في الثقة بالحمولة، وسجل وسطها (دون القدس) النسبة الأدنى. وسجل وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأدنى بالثقة في الجيران (22.5%) مقارنة بشمال وجنوب الضفة (32.0% لكل منهما). لكن وسط الضفة (دون القدس) سجل النسبة الأعلى من الثقة بزملاء العمل مقارنة بشمال الضفة وجنوبها. وسجل جنوب الضفة الغربية النسبة الأعلى في الثقة برجال الدين (36.1%) مقارنة بوسطها (33.2%) وبشمالها دون أن تكون الفوارق كبيرة. وسجل وسط الضفة (دون القدس) النسبة الأعلى (31.3%) من عدم الثقة برجال السياسة مقارنة بجنوبها (35.2%) وبشمالها (26.8%).

كما أظهر المسح تباينات في معدلات الثقة في أفراد الحمولة والجيران وزملاء العمل، وتجاه رجال الدين والسياسة بين المدن والقرى والمخيّمات. وكشفت المخيّمات عن النسبة الأعلى في الثقة الكبيرة بأفراد الحمولة وزملاء العمل، والنسبة الأدنى من الثقة برجال الدين، وأعلى



نسبة انعدام ثقة ب الرجال السياسة. كما تمنح النساء نسبة أعلى من الثقة في أفراد الحمولة من الرجال وكذلك ب الرجال الدين. كما بانت فروق حسب المستوى التعليمي، وبخاصة إزاء الثقة ب الرجال الدين، إذ تميل إلى التناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي، وهو ما يتكرر فيما يخص الثقة ب الرجال السياسية أو بالثقة ب زملاء العمل. كما أن معدلات الثقة بالجيران تتزايد مع التقدم في العمر.

الهدف من إبراز هذه الفروق بين المناطق والمجتمعات السكنية والفئات العمرية والمستوى التعليمي وغيرها، هو تسليط الضوء على الإشكالية المنهجية التي يطرحها قياس رأس المال الاجتماعي، وبخاصة أن الأدبيات الحديثة تعتبر الثقة أحد مكوناته الرئيسية.

4-4-2 الثقة بالمؤسسات والشخصيات العامة

تبين نتائج المسح (جدول 1-22) تدني الثقة بحكومة الوحدة الوطنية (بين حركتي "حماس" و"فتح") التي كانت قائمة خلال فترة المسح. فقد ذكر 41% من أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، والسبة نفسها في محافظة القدس، أن لا ثقة لهم بالكامل في تلك الحكومة (فقط 8.2%， و 5.2% على التوالي قالوا إن لهم ثقة كبيرة فيها). ولم تختلف النتائج فيما يخص قطاع غزة. وجاءت أعلى نسبة من انعدام الثقة في وسط الضفة الغربية (55.5%)، تلتها جنوب الضفة (41.9%)، ثم شمالها (36.2%). وحسب المواقع السكنية كانت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في المدن (تلتها المخيمات). وقد أظهر الرجال نسبة أعلى من انعدام الثقة في حكومة الوحدة الوطنية من النساء (46.2% و 40.7% على التوالي). ولم يظهر تباينات حسب المستوى التعليمي أو الفئة العمرية. لكن لوحظ ارتفاع معدلات انعدام الثقة بالكامل لدى أصحاب العمل (59.3%)، وبين العاملين لحسابهم الخاص (52.1%)، وبين العاطلين عن العمل (48.8%). أما بالنسبة للانتماء السياسي، فكان مؤيدو حركة "فتح" هم الأعلى في انعدام الثقة (58.1%)، تلتهم من لا يؤيدون أيًّا من التنظيمات السياسية القائمة (47.9%)، ثم بين مؤيدي اليسار (45.7%)، فالجهاد الإسلامي (43.3%).

كما كشفت نتائج المسح عن تدني الثقة بالأحزاب السياسية (جدول 1-22)، فنسبة الذين ذكروا أن لديهم ثقة كبيرة في الأحزاب (قطاع غزة غير ممثل في المسح) لم تتعذر في 5.1% (مقارنة بمن لا ثقة لهم على الإطلاق والبالغة 38%)، ولم تتعذر 1.9% في محافظة القدس (مقارنة بمن لا ثقة لهم على الإطلاق والبالغة 39%). كما ظهرت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في وسط الضفة الغربية، وكانت أعلى في المدن والمخيימות من القرى، وأعلى (قليلًا) بين النساء من الرجال. ولم تظهر تباينات ذات أهمية مماثلة حسب المستوى التعليمي أو الفئة العمرية باستثناء ارتفاع انعدام الثقة بالكامل بين من هم دون 19 عاماً عن باقي الفئات العالية. كما شمل انعدام الثقة في الأحزاب السياسية مختلف المهن، وتتميز بين أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص والمعطلين عن العمل. وتتجدر الإشارة إلى أن نسبة عالية من الذين يؤيدون (وهذا يشمل الأعضاء وغير الأعضاء) أحد التنظيمات أو الاتجاهات السياسية أو الأحزاب السياسية المختلفة عبروا عن عدم الثقة بالأحزاب السياسية. فلم تتجاوز نسبة الذي قالوا إن عندهم ثقة كبيرة في الأحزاب السياسية 9.4% (بين مؤيدي اليسار)، في حين لم تقل من ذكروا أن لا ثقة لهم بالكامل في الأحزاب عن 31% (عند مؤيدي حركة "حماس").

4-3 الثقة بالبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية

تشير نتائج المسح إلى أن نسبة الأفراد في باقي الضفة الغربية الذين لا يتقدون كلياً في الهيئات والبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية (في المخيימות) هي أعلى من يتقدون بها ثقة عالية. فقد بلغت نسبة من لا يتقدون بهذه الهيئات 18.4% في باقي الضفة الغربية مقابل 12.9% يتقدون بها، وبلغت في محافظة القدس 29.1% (دون أدنى ثقة) مقابل 4.7% (بنقة عالية). وأظهرت القرى معدلات ثقة أعلى في هذه الهيئات من المدن والمخيימות. وأظهر جنوب الضفة الغربية معدلات انعدام ثقة بهذه الهيئات أعلى من وسطها وشمالها. وعلى صعيد الاتجاهات السياسية، كان مؤيدو اليسار والجهاد الإسلامي الأعلى في نسبة انعدام الثقة لديهم تجاه هذه المؤسسات. كما كان المتعطلون عن العمل والطلبة والعاملون في المنظمات غير الحكومية (في الضفة الغربية) الأكثر نسبة في انعدام الثقة بالكامل (جدول 1-22).



٤-٤ الثقة في المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة ومؤسسة الرئاسة

كما في هيئات السلطة المركزية الأخرى، أظهر المسح أن ثلث أفراد العينة في الضفة الغربية (قطاع غزة غير ممثل) لا يتكون بالمرة بالمجلس التشريعي (31.8% في باقي الضفة الغربية، و33.2% في محافظة القدس، مقابل 9.6% في باقي الضفة الغربية و5.5% في محافظة القدس قالوا إنهم يتكونون ثقة عالية بالمجلس التشريعي). وتكرر هذا النسق في مختلف المناطق والمواقع السكنية وبين النساء والرجال، وبين المتعلمين وغير المتعلمين وفئات العمر المختلفة والتصنيفات المهنية بأنواعها. كما شمل كل مؤيدي التنظيمات السياسية باستثناء مؤيدي حركة "حماس"، حيث فاقت نسبة الذين يتكونون بالمجلس التشريعي ثقة عالية (25.5%) على الذين لا يتكونون بالمجلس كلياً (17.2%).

ولم تقل نسبة انعدام الثقة في مؤسسات السلطة عن 32.5% في محافظة القدس، وعن 30.2% في باقي الضفة الغربية، مقابل نسبة ثقة لم تتجاوز 8.1% في باقي الضفة الغربية، و3.1% في محافظة غزة. وتكرر هذا النسق على صعيد المناطق والمواقع السكنية وشمل الرجال والنساء، والأمينين والمتعلمين وفئات العمر المختلفة. ووصلت أعلى نسبة انعدام الثقة في مؤسسات السلطة عند مؤيدي حركة "حماس" (60.4%)، وأدنىها عن مؤيدي حركة "فتح" (29.1%) إذا ما استثنى المستقلون الإسلاميون والوطنيون). وبين الفئات المهنية كانت النسبة الأدنى من انعدام الثقة لدى العاملين في مؤسسات السلطة، لأسباب مفهومة، وأعلاها عند أصحاب العمل (جدول 1-22).

ينطبق النسق نفسه من منح الثقة إلى حد كبير على مؤسسة الرئاسة. فنسبة الذين ذكروا أنهم لا يتكونون بمؤسسة الرئاسة بلغت 42.1% في محافظة القدس، مقابل 4.7% قالوا إن ثقتهم عالية بها، وبلغت نسبة انعدام الثقة في باقي الضفة الغربية 31.7%， مقابل 11.9% من عبروا عن ثقة عالية بمؤسسة الرئاسة. وأظهر وسط الضفة الغربية النسبة الأعلى من انعدام الثقة (45.5%) قياساً بشمالها (35%) وبجنوبها (34.3%)، لكنها كالبيانات بين المواقع السكنية ووفق النوع الاجتماعي أو حسب المستوى التعليمي أو الفئات العمرية لا تغير من الصورة العامة. فتدنى نسبة انعدام الثقة بين مؤيدي حركة "فتح" وارتفاعها عند مؤيدي حركة "حماس" متوقع في ظل الاستقطاب السياسي الحاد الذي ساد بينهما.

٤-٥ الثقة في النظام القضائي

فيما يخص النظام القضائي الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الثقة العالية في باقي الضفة الغربية 14% مقابل 22.5% من انعدام الثقة في هذا النظام. وسجلت القرى النسبة الأدنى من انعدام الثقة بالنظام القضائي (21.6%) مقارنة بالمدن وبالمخيمات. وأظهرت النساء نسبة أدنى من انعدام الثقة من الذكور (26% مقابل 36.8%). كما أظهر جنوب الضفة وشمالها نسبة أدنى من انعدام الثقة بالنظام القضائي من وسطها (20.6%, 20%, 34.6% على التوالي). وربما يكون وراء هذا فهم النظام القضائي كنظام كلي (بما في ذلك القضاء العشيري النشط في جنوب الضفة). لكن لم تظهر تباينات ذات دلالة على أساس المستوى التعليمي، ولا على أساس فئة العمر. أما بالنسبة لمؤيدي التنظيمات السياسية، فقد كانت حركة الجihad الإسلامي التنظيم الذي أظهر أعلى نسبة من انعدام الثقة في النظام القضائي (52.9% مقابل 30.3% لحركة "فتح"، و28% لحركة "حماس"، و33.1% لدى اليسار).

ولا يتغير الوضع نوعياً بخصوص الثقة الكاملة في الشرطة. فقد بلغت في باقي الضفة الغربية 24% (من لا يتقون البتة) مقابل 13.7% (من يتقون ثقة كبيرة). وفي محافظة القدس كانت النسب 24.9% مقابل 6.4% (قطاع غزة غير ممثل). وبرزت تباينات بين مناطق الضفة الغربية، حيث سجل وسط الضفة الغربية النسبة الأعلى من انعدام الثقة مقارنة بالشمال والجنوب. وأظهرت القرى النسبة الأدنى من انعدام الثقة بالشرطة والمدن النسبة الأعلى. ولم تظهر فروق ذات دلالة على صعيد المستوى التعليمي أو فئات العمر. أما على صعيد الانتماءات السياسية، فسجل المستقلون الوطنيون (والمستقلون الإسلاميون) النسبة الأدنى من انعدام الثقة في الشرطة، وسجل الجihad الإسلامي واليسار والذين لا يؤيدون أيًّا من التنظيمات السياسية القائمة النسبة الأعلى (بهذا الترتيب).

٤-٦ الثقة في المؤسسات الدينية

تشير نتائج المسح (جدول ٢٢-١) إلى أن من يتقون بالمؤسسات الدينية ثقة كبيرة يعادلون في الضفة الغربية نحو ثلاثة أضعاف من لا يتقون فيها كلًا. وكالعادة، ظهرت بعض التباينات بين مناطق الضفة الغربية، حيث سجل جنوب الضفة الغربية النسبة الأعلى من



الثقة العالية بهذه المؤسسات، وسجل وسط الضفة النسبة الأعلى من انعدام الثقة فيها. وسجلت المخيمات النسبة الأعلى من الثقة التامة في المؤسسات الدينية، تلتها القرى، فالمدن. ومنحت نسبة أعلى من النساء الثقة التامة بالمؤسسات الدينية، في حين لم تبرز تباينات دون 19 عاماً الأعلى نسبة في منح الثقة التامة للمؤسسات الدينية، في حين لم تبرز تباينات ذات أهمية بين الفئات الأخرى. النسبة الأعلى (40%) من انعدام الثقة في المؤسسة الدينية كانت بين حملة شهادة الماجستير (لكن عددهم في العينة قليل). أما بالنسبة للتنظيمات السياسية، فقد سجل مؤيدو حركة "حماس" النسبة الأعلى من الثقة العالية في المؤسسات الدينية، تلتهم في ذلك حركة الجهاد الإسلامي، وتلاهما المستقلون الإسلاميون والمستقلون الوطنيون، ثم حركة "فتح"، فاليسار (بهذا الترتيب).

7-4-4 الصحافة والتلفزيون المحلي

منح خمس أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، ونحو ثلث العينة في محافظة القدس، الصحافة المحلية ثقة عالية. ولا يظهر تباينات واسعة في معدلات هذه الثقة العالية حسب المتغيرات المرصودة، باستثناء نسيبي للتوجه السياسي (جدول 22-1). يظهر الميل نفسه إزاء التلفزيون المحلي، حيث تتراوح معدلات الثقة العالية بين ربع الأفراد وخمسهم (جدول 22-2)، ومعدلات من انعدام الثقة تتراوح بين 10% و20%. ولم تبرز تباينات واسعة بين مناطق الضفة الغربية (وإن تميز وسط الضفة الغربية (دون القدس) بمنحة التلفزيون المحلي نسبة أعلى من انعدام الثقة من الشمال والجنوب، وإن منحها في الوقت ذاته أعلى نسبة من الثقة العالية). كما لم تظهر تباينات واسعة بين الواقع السكني (وإن تميزت المخيمات بمنحها التلفزيون المحلي ثقة كبيرة أعلى مما منحه القرى والمدن). وتسري الملاحظة ذاتها على المستوى التعليمي والفئات العمرية (باستثناء ما دون 19 عاماً وما فوق 66 عاماً، حيث النسب الأعلى من انعدام الثقة). كما يسري على التوجه السياسي (وإن مال مؤيدو حركة "فتح" إلى منح معدلات أعلى من الثقة الكبيرة من التنظيمات الأخرى بحكم موقع "فتح" في وسائل الإعلام المحلية).

ولم يكشف المسح عن ثقة عالية في الفضائيات غير المحلية، فلم تتجاوز نسبة الثقة الكبيرة 11.9% في باقي الضفة الغربية، و23% في محافظة القدس. وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية منح الجنوب النسبة الأدنى، ومنح الوسط النسبة الأعلى. ولم تبرز فروق واسعة بين الواقع السكني (المخيمات منحت الفضائيات النسبة الأعلى من الثقة الواسعة)، ولم تبرز فروق واسعة على صعيد النوع الاجتماعي ولا الفئة العمرية (إذا ما استثنينا الفئة العمرية ما فوق 65 عاماً)، ولا المستوى التعليمي (إذا ما استثنى حملة شهادة الماجستير، حيث عبروا عن أعلى نسبة ثقة في الفضائيات). ولم تبرز فروق واسعة بين مؤيدي التنظيمات السياسية على هذا الصعيد (وإن مال مؤيدو الجهاد الإسلامي والمستقلون الوطنيون إلى ابداء مستوى أعلى من الثقة في الفضائيات).

4-4-8 الثقة في المنظمات غير الحكومية

برزت ثقة متدنية في المنظمات غير الحكومية، فلم تتجاوز الثقة العالية نسبة 9.5% في باقي الضفة الغربية (مقابل 21.8% من انعدام الثقة)، والنسبة الأعلى من انعدام الثقة برزت في وسط باقي الضفة الغربية، حيث بلغت 33.3%. كما كانت الأعلى في المدن. لكن لم تظهر فروق ذات أهمية حسب النوع الاجتماعي، أو المستوى التعليمي. ولم تظهر تباينات على أساس الفئة العمرية (باستثناء تدني ثقة من هم فوق 55 عاماً بهذه المنظمات قياساً بالفئات الأخرى). وحسب الاتجاهات السياسية، برزت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في هذه المنظمات بين من لا يؤيد أياً من الأحزاب السياسية القائمة، وبين مؤيدي اليسار الفلسطيني، ومؤيدي حركة الجهاد الإسلامي، وحركة "فتح".

4-4-9 الثقة في النقابات

تدنى الثقة العالية في النقابات لم يختلف عن المنظمات غير الحكومية، حيث بلغت 15.9% في باقي الضفة الغربية (مقابل 20.1% من انعدام الثقة)، وكانت في محافظة القدس 6.5% (مقابل 18.7% من انعدام الثقة). وأبدى كل الوسط والمدن النسبة الأعلى من انعدام الثقة في النقابات (27.9% على التوالي) قياساً بالجنوب والشمال، وقياساً بالمخيمات

والقرى. وكانت الفروق محدودة حسب النوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي. أما بالنسبة للاتجاهات السياسية والحزبية، فبرز مؤيدو اليسار الأكثر ثقة بالنقابات، في حين كان مؤيدو الجهاد الإسلامي الأعلى في نسبة انعدام الثقة، تلامهم من لا يؤيدون في أي من التنظيمات السياسية القائمة. ومن حيث المجالات المهنية، كان الموظفون في المنظمات غير الحكومية الأعلى في انعدام الثقة في النقابات (52.6%).

4-4-10 الثقة في النظام التعليمي

أشارت نتائج المسح إلى أن النظام التعليمي يتمتع بأعلى نسبة ثقة عالية إزاء المواقف التي تطرق إليها البحث (جدول 2-22). فقد بلغت نسبة الثقة العالية في باقي الضفة الغربية 45.8%， وحتى في منطقة القدس (حيث الثقة كانت متدنية إزاء القضايا المختلفة التي طرحت) بلغت نسبة الثقة العالية لديها في النظام التعليمي الفلسطيني 28.5%. وأعلى نسبة ثقة عالية في النظام التعليمي كانت في جنوب الضفة العربية (53.8%) مقارنة مع شمالها ووسطها. كما كانت القرى الأعلى في الثقة التامة بالنظام التعليمي (45.3%) تبعها المخيمات ثم المدن. وأظهرت الإناث ثقة أعلى من الذكور. ولم تبرز فروق ذات شأن حسب المستوى التعليمي، وإن مال أصحاب التعليم الابتدائي بما دون، وحملة الدبلوم العالي إلى إبداء ثقة عالية بالنظام التعليمي من الفئات الأخرى. ولم تبرز تباينات بين الاتجاهات السياسية والحزبية باستثناء مؤيدي الجهاد الإسلامي الذين أبدوا درجة متدنية من الثقة العالية في النظام التعليمي (6.2%) مقارنة بالاتجاهات السياسية الأخرى.

4-4-11 الثقة في الشركات الكبرى العاملة في الضفة والقطاع

21.6% من المبحوثين (جدول 2-22) في باقي الضفة الغربية ذكرروا أن لا ثقة البتة في الشركات الكبرى (مقابل 15.3% ذكروا أن ثقتهم بهذه الشركات عالية)، وفي محافظة القدس بلغت نسبة من لا ثقة لهم البتة في هذه الشركات 16.7% مقابل 7.6% من من أبدوا ثقة عالية فيها). وظهر تباين واضح بين المناطق، فالنسبة الأعلى من الثقة العالية ظهرت في جنوب الضفة الغربية (17.2%)، تلتها شمال الضفة الغربية، وكان وسط الضفة (دون القدس) الأدنى (11.8%)، وبالعكس كانت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في الشركات الكبرى في

وسط الضفة الغربية (30.9%) مقارنة بشماليها وبجنوبها. وكانت المخيمات صاحبة النسبة الأعلى من انعدام الثقة العالمية، تلتها المدن ثم القرى. ولم تظهر تباينات تذكر بين الرجال والنساء، ولا حسب مستويات التعليم (باستثناء من حملة الدبلوم العالي النسبة الأعلى من النساء، ولا حسب مسالك الدراسية). أما على صعيد الفئات العمرية، فالفئة الأقل ثقة التامة في هذه الشركات لسبب غامض). 19 عاماً. وأبدى مؤيدو حركة "فتح" النسبة الأعلى من الثقة العالمية في الشركات الكبرى 19 عاماً. وأبدى مؤيدو حركة "فتح" النسبة الأعلى من الثقة العالمية في الشركات الكبرى مقارنة بالاتجاهات الأخرى.

4-4-12 الثقة في المنظمات الدولية والدول المانحة

أظهرت نتائج المسح (جدول 22-2) تدنياً في نسبة من يثقون بثقة كبيرة في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة - في المعدل - بالمقارنة بالذين لا يثقون فيها بالمرة. لكن هناك تباينات واضحة أبرزها تفوق نسبة من منح ثقة كاملة في هذه المنظمات في المخيمات على من قالوا بانعدام الثقة فيها (25.3% إلى 18%) خلافاً للقرى والمدن، ربما للدور الذي تقوم فيه وكالة غوث اللاجئين (الأونروا). وينطبق حكم تدني نسبة من يثقون إلى من لا يثقون بالمنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة دون استثناء. كما في حال المنظمات التابعة للأمم المتحدة. فلم تتجاوز نسبة الثقة العالمية 13.1% في باقي الضفة الغربية مقابل نسبة 35% من انعدام الثقة، وثقة عالية في محافظة القدس قدرها 2.4% مقابل 29.9% من انعدام الثقة. وتظهر نتائج المسح معدلات الثقة المتقدمة ذاتها تجاه الدول المانحة (14.3% من الثقة العالمية في باقي الضفة الغربية، و5.3% في منطقة القدس).

خلاصة: تكشف مراجعة سريعة لنتائج قياسات الثقة عن مجتمع يسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الأفراد، بشكل عام، وفي مؤسسات السلطة، وفي الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة. وقليلـة كانت مواقع الثقة (النظام التعليمي، والمؤسسة الدينية) والثقة المقيدة (القضاء وإلى حد ما الشرطة). وكما هو الحال في المؤشرات الأخرى، برزت تباينات بين متغيرات مختلفة، بعضها مهم، وبعضها ليس مهمـاً، وبخاصة على صعيد نوع التجمعات السكنية والمناطقية.

والنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والتوجه السياسي. والسؤال هنا كيف نربط موضوع النقمة برأس المال الاجتماعي، وأيهما أهم النقمة بالأفراد أم بالروابط القرابية (الحمولة) أم بالمؤسسات السياسية أو المدنية أم الدولية، أم خليط منها؟

4-5 القيم والتوجهات المشتركة

4-5-1 التطوع والعمل الخيري

يبين جدول 23 أن 40.1% من المبحوثين في باقي الضفة الغربية، و41.8% في محافظة القدس، و42.1% في قطاع غزة قاموا بعمل تطوعي خلال العام الذي سبق المسح. وهي نسبة تبدو مرتفعة، وبخاصة إذا ما أخذنا ارتفاع معدلات البطالة والفقر خلال السنوات الأخيرة. لكن تبقى هناك حاجة إلى القيام بدراسة مقارنة مع معدلات الأعمال التطوعية في بلدان أخرى في المنطقة وخارجها، بالعلاقة مع وتيرة هذه الأعمال ونوعيتها ومدتها.

وكما في مؤشرات أخرى استخدمت في البحث، كشف المسح عن تباينات مناطقية (لا تتتوفر معطيات كافية عن قطاع غزة) حيث كان وسط باقي الضفة الغربية صاحب النسبة الأعلى من العمل التطوعي (52.2%)، تلته محافظة القدس، ثم شمال الضفة فجنوبها (وينسجم هذا مع معدلات الفقر والبطالة في هذه المناطق، لكن ليس مع معدلاتها في قطاع غزة).

كما برزت تمايزات مهمة بين المواقع السكنية، حيث بрез أفراد القرى كأصحاب المشاركة الأوسع في العمل التطوعي (47.6%)، تلتهم المدن ثم المخيمات). وكانت أفادت نسبة أعلى من الذكور بمشاركة في العمل التطوعي قياساً بالإإناث. وتزايدت مشاركة الأفراد في العمل التطوعي مع ارتفاع المستوى التعليمي (من 29.1% عند الأميين الذين أكملوا المرحلة الابتدائية إلى 61.5% عند حملة الدبلوم العالي)، باستثناء حملة الماجستير (30%). لكن العكس يظهر مع التقدم في العمر (حيث كانت نسبة 49.3% عند من هم دون 19 عاماً، لتختفي إلى ما دون 16% عند من تجاوزوا سن 65 عاماً). كما تباينت نسب المشاركة

في العمل التطوعي حسب التوجه السياسي، إذ ارتفعت من 32.2% عند من لا يؤيدون أيًّا من التنظيمات السياسية إلى 75% عند مؤيدي حركة الجهاد الإسلامي (جدول 23).

وقد ذكر 58.6% من أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة (جدول 23) أنهم تبرعوا بمواد عينية أو بنقود لأعمال خيرية خلال العام الذي سبق المسع. وكانت النسبة الأعلى من المترعين في وسط باقي الضفة الغربية، حيث بلغت 63.9% مقابل 53.3% في محافظة القدس، و55.2% في شمالها، و61.4% في جنوبها. وبلغت في قطاع غزة 60.4%， الأمر الذي يعني أن التبرع بأعمال عينية أو بنقود لا يرتبط فقط بمستويات الفقر أو صعوبة الحياة المعيشية عند غالبية الناس. كما كانت النسبة أعلى في القرى من المدن والمخيمات، وأعلى بين الذكور من الإناث. ومالت إلى الارتفاع مع ارتفاع المستوى التعليمي. ولم تظهر للفئة العمرية أو للانتماء السياسي علاقة واضحة بالتبرع لأعمال خيرية.

تبعد نسب المساهمة في العمل والمشاركة في الأعمال الخيرية عالية من حيث شمولها كل الواقع والفتات والاتجاهات السياسية، وهي كمؤشرات على وفرة رأس المال الاجتماعي تتعاكس مع دلالات مؤشرات وفرة الثقة بين أفراد المجتمع الفلسطيني. وهذا من إشكالات قياس رأس المال الاجتماعي.

4-5-2 الأهداف الاجتماعية

اعتبر 96.5% من أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة (جدول 24) أن تحسين الوضع الاقتصادي أمر بالغ الأهمية، ولم تظهر فروق واسعة بين المناطق الجغرافية، وإن كانت النسبة في وسط الضفة (مع القدس أو دونها) أدنى قليلاً (92.4%) من مثيلتها في شمال الضفة وجنوبها (97.4%， و98.4% على التوالي). كما لم تظهر فروق تذكر بين الواقع السكني وحسب النوع الاجتماعي أو حسب المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ذو شأن.

من جهة أخرى، اعتبر 94.1% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن التحرر من الاحتلال أمر بالغ الأهمية، ولم تظهر فروق واسعة بين المناطق، وإن ظهرت النسبة في وسط الضفة (دون القدس) أعلى (98.1%) من مثيلتها في شمال الضفة وجنوبها ومن محافظة القدس ومن قطاع غزة. وكانت المخيمات صاحبة النسبة الأعلى بين المواقع السكنية التي اعتبرت إزالة الاحتلال أمراً مهماً جداً (98.7%) مقارنة بالقرى والمدن. ولم تظهر فروق تذكر حسب النوع الاجتماعي أو حسب المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية، ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية وقع يذكر.

واعتبر 97.1% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن محاربة الفساد أمر بالغ الأهمية، ولم تظهر فروق واسعة بين المناطق، وإن كانت النسبة في جنوب الضفة الأعلى (99.8%) من مثيلتها في شمال الضفة أو في محافظة القدس أو في وسط الضفة دون محافظة القدس، وكانت النسبة في قطاع غزة 100%. ولم تظهر فروق تذكر بين المواقع السكنية (وإن ظهرت أعلى نسبة في المخيمات)، ولا حسب النوع الاجتماعي، ولا حسب المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية (وإن أعطت الفئة التي يقل عمرها عن 19 عاماً نسبة أقل من الفئات الأخرى). ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير يذكر.

كما اعتبر 97.4% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 29) أن تحقيق الأمن والأمان للمواطن أمر بالغ الأهمية. وكانت النسبة الأعلى في قطاع غزة، حيث اعتبر 100% من المبحوثين هناك الأمر بالغ الأهمية (كان ذلك خلال فترة الاشتباكات الحادة بين "حماس" وحركة "فتح" التي انتهت بسيطرة "حماس" على السلطة في القطاع)، وكانت النسبة الأقل في محافظة القدس لحيثيات واضحة. ولم تظهر فروق بين مناطق باقي الضفة الغربية، ولا بين الواقع السكاني أو وفق النوع الاجتماعي أو المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ملموس.

وقد اعتبر 94.6% من المبحوثين في الضفة والقطاع (جدول 24) أن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية. ومرة أخرى ظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة، حيث اعتبر 98.8% من

الأفراد هناك أن الأمر بالغ الأهمية (على الأرجح أن للوضع السائد في قطاع غزة آنذاك صلة)، وكانت النسبة الأقل في محافظة القدس بحكم سيطرة إسرائيل الأمنية على القدس. وبرز جنوب الضفة بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لسيادة القانون قياساً بشماليها ووسطها. ولم تظهر فروق ذات أهمية بين المواقع السكنية أو وفق النوع الاجتماعي أو المستوى التعليمي أو الموقع المهني (على الرغم من إعطاء من يعملون في إسرائيل نسبة أهمية بالغة أقل من الفئات الأخرى)، أو الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ملموس.

وقد رأى 87.1% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية أمر بالغ الأهمية. وظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة، وكانت النسبة الأقل في محافظة القدس لاعتبارات تتصل بخصوصية وضعها. وبرز جنوب الضفة بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لبسط الديمقراطية قياساً بشماليها ووسطها. كما منحت المخيمات موضوع بسط الديمقراطية نسبة أعلى من القرى أو المدن، وأعطت نسبة أعلى من الإناث الموضوع أهمية بالغة مما أعطاه له الذكور. ولم يظهر تأثير للمستوى التعليمي (سوى إعطاء نسبة أكبر من حملة شهادة الدبلوم العالي والماجستير أهمية بالغة للديمقراطية السياسية من الفئات الأخرى). ولم يظهر تأثير يذكر للعمر (وإن أعطت الفئة التي يقل عمرها عن 19 عاماً نسبة أقل من الفئات الأخرى). وعلى صعيد الاتجاهات السياسية والحزبية، اعتبرت نسب أعلى من المستقلين الوطنيين ومن مؤيدي اليسار ومن حركة "فتح" (بهذا الترتيب) بسط الديمقراطية السياسية أمراً بالغ الأهمية، قياساً بحركة "حماس" والجهاد الإسلامي.

في المقابل، اعتبر 95.4% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن محاربة الفقر والبطالة أمر بالغ الأهمية. ومرة أخرى ظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة، حيث اعتبر 99.0% من المبحوثين هناك أن الأمر بالغ الأهمية (معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة هي الأعلى في الأراضي الفلسطينية). وكانت النسبة الأدنى في محافظة القدس. وبرز جنوب الضفة (وهو الأعلى في نسبة الفقر) بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لهذا الموضوع قياساً بشماليها ووسطها. ولم تظهر فروق ذات أهمية بين

الموقع السكنيه (وإن سجلت المخيمات النسبة الأعلى)، أو وفق النوع الاجتماعي (وإن سجلت الإناث النسبة الأعلى) أو المستوى التعليمي أو الموقع المهني (على الرغم من إعطاء العاطلين عن العمل وربات البيوت والعاملين في المنظمات غير الحكومية نسباً أعلى من الفئات الأخرى)، أو حسب الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ملموس.

كما يرى نصف أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات أمر بالغ الأهمية (ظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة). وبرز جنوب الضفة بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لمساواة المرأة مع الرجل قياساً بشمالها ووسطها. ولم تبرز تباينات تذكر حسب الموقع السكني، لكن نسبة أعلى بشكل كبير، من الإناث اعتبرت الموضوع بالغ الأهمية من الذكور (60.7%، 41.3%). ولم يظهر تأثير يذكر لمستوى التعليم، وهو أمر مثير للاهتمام. كما لم يظهر تأثير واضح للعمر (وإن أعطت الفئة التي يزيد عمرها على 55 عاماً نسبة أدنى من الفئات الأخرى). وعلى صعيد الاتجاهات السياسية والحزبية، اعتبرت نسب أعلى من المستقلين الوطنيين ثم مؤيدي اليسار (66.7%) فالجهاد الإسلامي أن مساواة المرأة مع الرجل في كل المجالات أمر بالغ الأهمية، قياساً بحركتي "حماس" و"فتح".

ويشير مسح القيم الاجتماعية أن نسباً عالية بكل المقاييس أعطت أهمية قصوى للديمقراطية ومحاربة الفساد ولسيادة القانون ولتحسين الوضع الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة، وإن كانت هذه مؤشرات لامتلاك رأس المال الاجتماعي فهي تشير إلى وفرته في الضفة وقطاع غزة. لكن مؤشر المساواة بين الرجل والمرأة يظهر اتجاهًا معاكساً للمؤشرات الأخرى، وهنا جوهر إشكالية قياس رأس المال الاجتماعي.

4-5-3 الموقف من ممارسات اجتماعية معينة

أظهرت نتائج المسح (جدول 25) أن نسباً عالية من الأفراد (تراوحت ما بين 72% و97%) اعتبرت ما يلي: إنه لا يمكن تبرير الحصول على رشوة في مجال العمل، أو تبرير سلوك

شخص يجد محفظة نقود ولا يعدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة، أو تبرير شراء بضاعة مسروقة، أو تبرير عدم التقييد بقوانين المرور، أو تبرير التغيب عن العمل دون سبب معقول، أو تبرير التهرب من دفع الضرائب. لكن نسبة أقل (55%) وافقت على أنه لا يمكن تبرير عدم المشاركة في الانتخابات.

ويشير ترتيب نسب إدانة السلوكيات الاجتماعية الوارد أعلاه (جدول 25) إلى رفض قبول الكسب الشخصي غير المشروع أولاً، ومخالفة القوانين العامة ثانياً، وتقبل وإن بشكل محدود- الامتناع عن ممارسة ما يقع في خانة الحقوق والواجبات. ولا شك في أن البيانات التي برزت في المسح ذات دلالات مهمة، وبخاصة تباين محافظة القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية والتباينات المرتكزة على أساس النوع الاجتماعي والتجمع السكني، والمستوى التعليمي والاتجاهات السياسية والحزبية. غير أن بعض الأسئلة تستهدف التوصل إلى قياس عام، ومنها أسئلة تستهدف التوصل إلى فهم مكونات رأس المال الاجتماعي، وتحديد إمكانية قياسه. وتمثل الإشكالية الرئيسة في ثلاثة جوانب، الأول: توفر مؤشرات ذات دلالات متلاصصة تماماً (الثقة المتداولة بالآخرين من جهة، واعتماد قيم تشير إلى درجة عالية من الضبط الاجتماعي والتحرر السياسي والتقدم الاقتصادي، ومنح قيمة إيجابية للعمل). ويتمثل الجانب الثاني في منهجية التعامل مع البيانات المتنوعة التي كشفها المسح. ويتمثل الجانب الثالث في كيفية التعامل مع التأثيرات التراكمية المستمرة للاحتلال على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4-6 مؤشرات عامة

4-6-1 الثقة بالمستقبل

كشفت نتائج المسح (جدول رقم 26) أن ربع أفراد العينة عبروا عن ثقة عالية في المستقبل، في حين عبرت غالبية أفراد العينة عن ثقة مابين المتوسطة والمعدومة في المستقبل. وبرزت تباينات مهمة في هذا المجال بين المناطق: فالنسبة الأعلى من الذين أبدوا ثقة عالية



في المستقبل كانت في محافظة القدس (30.7%)، والأدنى في باقي الضفة الغربية (22.8%). وكانت النسبة الأعلى للثقة المعدومة في المستقبل في قطاع غزة (18.8%)، ثم في باقي الضفة الغربية (13.6%). وحتى داخل المنطقة الواحدة نجد اتجاهات متباينة، فوسط باقي الضفة الغربية أبدى أعلى نسبة من الثقة العالمية في المستقبل (31.7%)، وكذلك أعلى نسبة من انعدام الثقة في المستقبل (17.1%). وبرزت أعلى نسبة انعدام ثقة في المستقبل، على الصعيد المهني، بين أصحاب العمل. وأظهرت النساء ثقة أعلى (بنسبة محددة) بالمستقبل من الرجال، وكانت النسبة الأعلى منمن أبدوا ثقة عالية في المستقبل من مؤيدي "حماس"، ولم يبرز نسق واضح بين فئات العمر.

4-6-2 التفكير بالهجرة ودوافعه

النسبة الأعلى من الذين فكروا في الهجرة خلال العام الذي سبق المسح كانت في قطاع غزة (30.8%)، والأدنى كانت في منطقة القدس (12.1%). والنسبة الأعلى بين مناطق الضفة الغربية كانت منطقة الوسط (دون القدس)، حيث بلغت 22.1%， ومن التجمعات السكنية كانت النسبة الأعلى في المخيمات (25.7%) تلتها المدن ثم القرى. وجاءت نسبة الذكور (31.4%) لترى عن ضعف نسبة الإناث. والنسب الأعلى حسب المستوى التعليمي كانت بين من نالوا شهادة البكالوريوس والثانوية والدبلوم العالي. وتبينت نسب من فكروا في الهجرة حسب الفئة العمرية، بحيث بلغت أعلىها عند من قلت أعمارهم عن 19 عاماً (35.6%)، وأقلها عند من تجاوزت أعمارهم سن 65 عاماً (6.3%). ونال مؤيدو حركة "فتح" والجهاد الإسلامي النسب الأعلى منمن فكروا في الهجرة، تلاهم مؤيدو اليسار والمستقلون الوطنيون.

تبرز هذه المعطيات صعوبة مناقشة رأس المال الاجتماعي بمعزل عن رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي، لارتباط الهجرة، من زوايا مختلفة، بتوفر أو ضعف أو غياب كل من هذه واتجاهات تأثيره.

وتبيّن نتائج المسح (جدول 27) أن الدوافع الاقتصادية كانت بارزة في الإجابة عن أسباب التفكير بالهجرة، فنحو 83% من فكروا في الهجرة من باقي الضفة الغربية، و81.6% من محافظة القدس، ذكرت أسباباً اقتصادية وراء تفكيرهم بالهجرة. وبرزت الاعتبارات الاقتصادية بشكل خاص في وسط الضفة، وبين الذكور (93.3%) مقابل 69.3% عند الإناث)، وعند أصحاب التأهيل التعليمي العالي (وتحديداً حملة البكالوريوس، ما يشير إلى البطالة بين صفوف هذه الفئة) وبين العزاب أكثر من المتزوجين.

محافظة القدس كانت الأبرز في ذكر الاعتبارات السياسية وراء التفكير بالهجرة (78.4%) مقارنة بوسط الضفة (44.7%) وشمالها (61.0%)، وجنوبها (51.6%). وحسب الموقع السكني كانت المخيمات الأعلى في إبراد الدوافع السياسية من القرى والمدن. كما كان لاعتبارات السياسية تأثير أوسع بين الذكور. وازداد تأثير الاعتبارات السياسية مع ارتفاع المستوى التعليمي.

وبرز اعتبار توفر الأمن والأمان عاملًا في التفكير بالهجرة، بشكل خاص في محافظة القدس (81.1%)، تلتها شمال الضفة الغربية، ثم وسطها دون القدس، ثم جنوبها. وبرز بين المدن بشكل أكبر من القرى والمخيمات. وكانت النسبة أعلى بين الذكور من الإناث، وبين المستويات العليا من التعليم أكثر من الفئات الأقل تعليماً، وبين الفئات الشابة أكثر من الفئات المتقدمة في السن. كما كان الأعلى بين مؤيدي الجهاد الإسلامي والمستقلين الإسلاميين، والأدنى بين مؤيدي "حماس"، ومرتفعاً نسبياً بين مؤيدي اليسار وحركة "فتح".

من جهة أخرى، كانت الاعتبارات الاجتماعية الأقل تأثيراً في التفكير بالهجرة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والأمنية.



الفصل الخامس

خلاصة واستنتاجات ... من هنا إلى أين؟

حاولت هذه الدراسة تطوير مؤشر لقياس رأس المال الاجتماعي في باقي الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من خلال مجموعة من الأبعاد والمتغيرات المختلفة. وقد تم استخدام منهجية طورتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، مع مراعاة الخصوصية الفلسطينية من حيث الوضعين الاقتصادي والاجتماعي وواقع الاحتلال والشتات والثقافة وغيرها. كما استخدمت تحليل العوامل لتحديد المتغيرات التي لها تأثير واضح على رأس المال الاجتماعي، وهذا الأسلوب يتاسب مع الطبيعة الاستكشافية للدراسة، والسمة الوصفية للمتغيرات المنوي قياسها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المثيرة للاهتمام، التي تم استعراضها في الفصول السابقة. وبالتحديد، فقد أشارت النتائج بوضوح إلى تباين رأس المال الاجتماعي حسب عدد من المتغيرات، من بينها التجمع السكاني، والمنطقة، والنوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والفئة العمرية وغيرها، ما يشير إلى أن لرأس المال الاجتماعي سمات مشتركة مع رأس المال المادي أو البشري من حيث توزيعه غير المتكافئ. وتبرز اللامساواة في امتلاك رأس المال الاجتماعي بغض النظر عن أي بعد (من الأبعد الأربع أو الستة) يتم التركيز عليه في التعريف الإجرائي. كما أن هناك مؤشرات تشير إلى ميزة للأفراد على الآخرين (الشبكات الرسمية وغير الرسمية، المشاركة في نشاطات سياسية واجتماعية ...)، وهناك مؤشرات لا تمنح ميزة للأفراد على الآخرين (الثقة في الأفراد والمؤسسات، تبني قيم الديمقراطية وسيادة القانون ...)، أي أن هناك مؤشرات تشير إلى ميزات تولد وتعكس لامساواة، ومؤشرات تشير إلى غير ذلك.

ويعتبر الدراسة الراهنة دراسة استكشافية أولية لمكونات ودلالات وتوزع "رأس المال الاجتماعي" في أراضي السلطة الفلسطينية، وهي تمثل المحاولة الأولى في فلسطين، وربما في العالم العربي، لإلقاء الضوء على هذا المفهوم والsusي لقياسه، وتطرح مجموعة كبيرة



من الأسئلة والملحوظات والأفكار التي يمكن لهذه الدراسة أن تشكل قاعدة لبحثها بشكل مفصل. وسوف نستعرض في هذا الفصل بعض تلك الأسئلة والملحوظات، آملين أن يفتح ذلك أفاقاً مشجعة لبحث مواضيع مهمة تتعلق برأس المال الاجتماعي، وبالذات في فلسطين. وربما يكون من المناسب أن نبدأ بمناقشة بعض العقبات والصعوبات التي صادفتنا خلال هذه الدراسة، والتي يمكن أن يكون لها دلالات تفيد الدراسات والأبحاث التي سوف تتناول هذا الموضوع في المستقبل.

لقد كشفت الدراسة حجم الصعوبات التي يعاني منها قياس رأس المال الاجتماعي، ولعل أبرزها -وكان هذا واضحاً من استعراض الأدبيات الكثيرة- هو عدم وجود إجماع حول المفهوم نفسه، ما يثير مخاوف من أن يعني رأس المال الاجتماعي أشياء متباعدة للمجموعات المختلفة من الباحثين ومتخذي القرار، ويثير شكوكاً حول بعض الاستنتاجات التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسات التطبيقية التي تمت حول الموضوع. وقد نجم عن غموض مفهوم رأس المال الاجتماعي عدم وجود اتفاق على طريقة قياسه، والأبعاد التي يمكن أن تدخل في ذلك، والأوزان التي يمكن إعطاؤها لكل بُعد.

وحتى إذا تمت معالجة هذه الصعوبات، فإن سؤولاً آخر يبرز حول مؤشر رأس المال الاجتماعي الذي يتم الوصول إليه. فهو مؤشر يمثل رقمًا قياسياً يمكن أن يصلح للمقارنة، تماماً مثل الرقم القياسي لمستوى الأسعار، أو خط الفقر، ويعكس التغير (الاتجاه) الذي يمكن أن يطرأ على الظاهرة المبحوثة بين فترة وأخرى، ولكنه لا يدل على شيء كقيمة مطلاقة. ولذا، استوجب التعامل معه بحذر شديد وتفسيره بدقة ووضعه في سياقه الزمني والمكاني، حتى يمكن استخدامه كوسيلة لرسم السياسات أو اتخاذ القرارات، أو عند المقارنة بين منطقة أو دولة وأخرى.

ولعل ما يزيد من صعوبة القياس هو عدم الانسجام، وأحياناً التناقض الذي يبرز بين الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي، ما يثير صعوبة في تجميعها ضمن معيار واحد، وكأنها وحدات متجانسة. فعلى سبيل المثال، فقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة المشاركة في

الأحزاب السياسية، وفي الوقت نفسه انخفاض الثقة بالمؤسسات الرسمية والعديد من المؤسسات المدنية. كما أظهرت ارتفاع نسبة الانساب إلى الأحزاب السياسية، وفي الوقت نفسه ارتفاع نسبة المشاركة في دواعين الحمایل وفي فعاليات نشاطاتها. وبرز أيضاً ارتفاع تأييد قيم المواطن (الديمقراطية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد ...)، مترافقاً مع ارتفاع نسبة عالية من الولايات المحلية والقراوية. وعلى الرغم من تدني الثقة بالأفراد والمؤسسات، فهناك معدلات عالية من التزاور والتحادث مع الأصدقاء والجيران والأقارب، ومن العلاقات الجيدة مع زملاء العمل، ونسبة عالية من العمل التطوعي، وغيرها. ويطرح ذلك الإشكالية التالية: هل يمثل (كما يبدو) كل بُعد من الأبعاد المذكورة بُعداً مستقلاً عن الأبعاد الأخرى، باعتبار أن له دلالاته الخاصة، ويشير إلى ظاهرة تتبادر عما تشير إليه الأبعاد الأخرى، أم أنها جميعها تعكس مؤشرًا واحداً منسجم الأبعاد؟ وهل يمكنأخذ أحد هذه الأبعاد كمؤشر بالإنابة عن رأس المال الاجتماعي الشمولي؟

من بين العقبات الرئيسية الأخرى التي واجهتها الدراسة حال الاستقطاب السياسي في الأراضي الفلسطينية، وتفجر الوضع الأمني في غزة خلال فترة إجراء المسح، الذي حال دون إمكانية الوصول إلى العينة المطلوبة من قطاع غزة كما كان مقرراً سلفاً، بما يمكن من المقارنة بين المتغيرات المختلفة. وبالتالي، لم نتمكن من تعليم النتائج حول رأس المال الاجتماعي على مستويات الوحدات الجغرافية، أو حسب مستويات التعليم، أو العمر، أو النوع الاجتماعي، وتم الاكتفاء بالإشارة إلى رأس المال الاجتماعي على مستوى القطاع بأكمله (بعكس الحال في باقي الضفة الغربية والقدس). ونحن نقترح أن تتم دراسة معمقة ومفصلة لوضع رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة بشرائحه المختلفة، حالما تسمح الظروف بذلك، ومقارنتها مع النتائج التي تم الحصول عليها في القدس، وبباقي الضفة الغربية، للوصول إلى الاستنتاجات المناسبة.

ويضيف تقلب الأوضاع السياسية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة تحدياً آخر وتساؤلاً حول مدى استقرار مؤشر رأس المال الاجتماعي وثباته. ونحن نقترح أن يتم قياس هذا المؤشر مرة كل عامين، لمعرفة التغير الذي يطرأ على مكونات رأس المال



الاجتماعي خلال تلك الفترة، ومحاولة تفسير ذلك في ضوء التطورات التي تجري على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

ويقود ذلك إلى موضوع آخر يتعلق بتوفر البيانات. فقد تم الحصول على البيانات الازمة لقياس رأس المال الاجتماعي في هذه الدراسة من خلال استماراة صممت خصيصاً لهذا الغرض، وقد تم تنفيذ المسح بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واستغرق ذلك فترة زمنية وجهداً وموارد قد لا تكون ضمن قدرة الباحث العادي، ما يحدّ من إمكانية تكرارها من باحثين أكاديميين مهتمين بالموضوع، وبعلاقته مع المتغيرات الأخرى. ونحن نأمل أن تتوفر هذه الإحصاءات والبيانات بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء بشكل دوري، لكي يتمكن الباحثون من إجراء الدراسات المتعلقة برأس المال الاجتماعي وأبعاده المختلفة، وعلاقة ذلك بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى. وهذا يتطلب تعاوناً كبيراً بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد "ماس" وبقية المؤسسات البحثية ومرافق اتخاذ القرار.

لقد ركزت هذه الدراسة على قياس رأس المال الاجتماعي، ولم تبحث في علاقة رأس المال الاجتماعي بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مثل الفقر، والتعليم، والصحة، والدخل، والتنمية الريفية، والاستثمار في الاقتصاد الكلي، وعلاقة مكوناته بالإنتاجية وتكليف الأعمال والسلوك الانهاري للأفراد، وبالتالي يظل هناك العديد من الجوانب التي تحتاج إلى أبحاث معمقة وجادة. مثلاً، هل التعليم "عنصر" في خلق رأس المال الاجتماعي أم "نتيجة" مهمة له أم أنه مكون لرأسمال مختلف (رأسمال ثقافي مثلاً)؟ وفي هذه الحالة ما العلاقة بين رأس المال الثقافي ورأس المال الاجتماعي، ورأسمال الاقتصادي أو المادي؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الصحة ورأس المال الاجتماعي؟ وما هي علاقة رأس المال الاجتماعي "بالتنمية"، وتحديداً تحت ظروف الاحتلال الاستيطاني، وفي ظل غياب دولة مستقلة واقتصاد هش ومجتمع مجرأً؟ كيف يمكن فهم عمل القطاع غير المنظم، الذي تضخم كثيراً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، من خلال مفهوم رأس المال الاجتماعي؟ وما هي علاقة رأس المال الاجتماعي بالفقر؟ مثلاً، لقد أظهر التحليل السوسيولوجي وجود علاقة بين كثافة

الروابط (الشبكات الاجتماعية) ومعدلات الفقر، كما يعكسها مؤشر الفقر المعتمد من الجهاز المركزي للإحصاء. فما هي طبيعة هذه العلاقة؟ هل يولد الفقر رأسماً اجتماعياً متدنياً أم العكس؟ أم أن العلاقة تعكس تأثيراً متبادلاً؟ كما أظهرت النتائج أن المدن لديها النسبة الأعلى من العضوية النشطة في معظم مؤسسات المجتمع المدني، بينما لدى المخيمات معدلات الأدنى، فهل لهذا علاقة مع معدلات الفقر؟

لا شك في أن البحث عن ماهية العلاقات بين المتغيرات المذكورة وغيرها تقع في قمة أولويات البحث الخاص بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تفرد لها مساحات جيدة من التحليل، سواء لتوضيح الخلفية النظرية لتلك العلاقات أم لتحليل العلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي وتلك المتغيرات. وقد أشارت دراسة فضل النقيب إلى الكثير من الدراسات السابقة التي حاولت قياس تأثير رأس المال الاجتماعي على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، ولكنه ألمح إلى أن تلك التقديرات تكون عادة متحيزه وتحتاج إلى سلسل زمنية، وهو ما لا يتتوفر الآن ويحتاج إلى وقت طويل لوجوده (النقيب 2006، ص: 36). ولكن النقيب اعتبر أن رأس المال الاجتماعي ليس عنصراً مستقلاً في دالة الإنتاج، وأنه يعمل من خلال تأثيره على رأس المال المادي ورأس المال البشري، وهذا يثير سؤالاً بحثياً مهماً حول العلاقة بين رؤوس الأموال الثلاثة، المادي والبشري والاجتماعي، وطبيعة تلك العلاقة. وإذا كان من الممكن إدخال رأس المال الاجتماعي كعنصر مستقل في دالة الإنتاج أو الإنفاق، فإن التحدي يكمن في تطوير وحدات لقياس رأس المال الاجتماعي، أسوة بالمادي والبشري والثقافي.

وهذا يثير تحدياً آخر حول إمكانية المقارنة بين "مخزون" رأس المال الاجتماعي في فلسطين مع مثيله في الدول الأخرى. إن الصعوبة تكمن في أن رأس المال الاجتماعي يتأثر بالبيئة الذي يتم قياسه فيه، وبالتالي، قد يكون من السهل أحياناً قياس بعض الأبعاد ومقارنتها بين دولة وأخرى، ولكن ليس رأس المال الاجتماعي ككل. على سبيل المثال، يمكن مقارنة نسبة النقاء بالمؤسسات المختلفة بين مجتمع وآخر، أو نسبة المشاركة في الأحزاب السياسية وغيرها، ولكن لا يمكن مقارنتها جميعاً في سلة واحدة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فلا يخفى على أحد انعكاسات رأس المال الاجتماعي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة المتعلقة بمكافحة الفقر والبطالة. ولعل التحدي الأكبر في هذا المجال يتمثل في كيفية استخدام رأس المال الاجتماعي في رسم سياسات وإستراتيجيات لمحاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة من قبل الحكومة، ومن قبل الجهات الداعمة، كالبنك الدولي وغيره؟ وكيف يمكن استخدامها في تخفيف تكلفة المعاملات وفي التمويل المتاهي الصغر وبناء اقتصاد معرفي متتطور؟ ولكي يتحول رأس المال الاجتماعي إلى أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يحتاج إلى فهم كيفية تنمية رأس المال الاجتماعي أو تراجعه، وتعزيزه كمورد إنتاج للفرد والمجتمع. وهذا يثير سؤالاً لا يقل تحدياً عن السابق، وهو: هل يمكن خلق رأس المال الاجتماعي (من خلال سياسات معينة) تزيد من الآثار الإيجابية للشبكات الاجتماعية والثقة، وتساهم في تقادي الآثار السلبية لبعض أشكال رأس المال الاجتماعي؟ هل تملك الحكومة من السياسات ما يمكنها من تشجيع المشاركة المجتمعية في توفير السلع العامة وتقوية المؤسسات المدنية والتطوعية وزيادة الثقة بالمؤسسات العامة؟ إن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي له انعكاسات على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تختلف بما إذا كان بالإمكان فقط استخدام رأس المال الاجتماعي. ولكن يجب عدم المبالغة في تقدير دور رأس المال الاجتماعي وتأثيره على الاقتصاد واعتباره علاجاً شافياً لكل المشاكل التنموية، وهو بحاجة كما أظهرت هذه الدراسة إلى تفكير مكوناته الرئيسية دراسة تأثير كل منها على حدة مجتمعة.

ويثير هذا النقاش سؤالاً من نوع آخر، كيف يمكن أن يؤثر رأس المال الاجتماعي على فعالية وكفاءة المشاريع التي تموّلها المؤسسات والدول المانحة في كثير من الدول النامية، وبالذات في فلسطين؟ ما هي انعكاسات هذه على مشاريع التمويل متاهي الصغير، وخلق فرص عمل، وشبكة الأمان الاجتماعي، وتنمية الريف، ودعم القطاع الخاص، وغيرها؟ وهل يمكن تفسير فشل بعض هذه المشاريع في ضوء زيادة معرفتنا بمكونات رأس المال الاجتماعي وتبين تأثيرات هذه المكونات عن بعضها البعض؟ كيف يمكن استخدام رأس المال الاجتماعي في تحسين اختيار وتوجيه وتوزيع المساعدات بطريقة عادلة، وتحويل تلك المساعدات إلى جهود تنموية قابلة للاستمرار؟

لا شك في أن موضوع رأس المال الاجتماعي له انعكاسات أخرى باللغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني. فقد طرحت بعض الدراسات، وبخاصة دراسات البنك الدولي، أن هناك تماساً اجتماعياً قوياً بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وأنه "على الرغم من العنف، والصعوبات الاقتصادية، والإحباطات اليومية الناجمة عن الحياة تحت حظر التجول والحصار، فإن المساعدة والمشاركة منتشرة، والعائلات في معظم الأحوال فعالة". وقد ذكر التقرير أنه حتى قبل إعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 2002، كان المانحون يقولون إن ... المجتمع الفلسطيني يستوعب مستويات من البطالة كان يمكن أن ترقى العقد الاجتماعي في المجتمعات الصناعية" (البنك الدولي 2003). هذا "العقد الاجتماعي" في المجتمع الفلسطيني يمكن الافتراض أنه يعتمد على مجموعة من العوامل المعروفة والمتدخلة، مثل العلاقات العائلية والعشائرية، والمقاومة المشتركة للاحتلال، والمستويات العالية للتعليم، والمشاركة في الأنشطة السياسية والمجتمعية، والتقاليد الثقافية والدينية القوية، ... الخ. ولكن الطبيعة والآليات والآثار الدقيقة لهذه الروابط (وغيرها) لا تزال غير معروفة بشكل دقيق وتحتاج إلى أبحاث متخصصة ومعمقة لمعرفتها، ولمتابعة الاختلافات فيها بين التجمعات المختلفة، وانعكاسات ذلك.

وهذا بدوره يثير موضوع العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاحتلال الإسرائيلي، وبالذات تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي؟ دور رأس المال الاجتماعي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؟ لقد أشار النقيب، وغيره من الاقتصاديين، إلى دور الاحتلال في رأس المال الاجتماعي بشكل واضح حين ذكر أن سياسة إسرائيل الاقتصادية طوال سنوات الاحتلال استهدفت إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه، وربطه بعلاقة التبعية لل الاقتصاد الإسرائيلي. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع إلى إحداث تغييرات هائلة في أوضاع البني التحتية الاجتماعية وفي أوضاع رأس المال الاجتماعي. وقد حاول النقيب فحص فرضيتين: الأولى هي أن سياسة الاحتلال تؤدي بالضرورة إلى إضعاف القطاع العام، وبالتالي إلى إضعاف البني التحتية الاجتماعية، والثانية هي أن أوضاع المقاومة والصمود تؤدي بالضرورة إلى تقوية تضامن المجتمع الأهلي، وبالتالي زيادة رأس المال الاجتماعي. وقد أظهر صحة الفرضية الأولى باستخدام أساليب موضوعية وذاتية،

بينما أشار إلى أن اختبار الفرضية الثانية يحتاج إلى استبطاط مؤشر لرأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية أو لاً (النقيب، 2006؛ 45-46). وبالتالي، فربما تسهم هذه الدراسة وما تم خلالها من استبطاط لمؤشر رأس المال الاجتماعي في إمكانية اختبار تلك الفرضية.

وفي السياق الفلسطيني أيضاً، تثير الدراسة اهتماماً بالفلسطينيين الموجودين في الخارج. مثلاً، ما هو دور رأس المال الاجتماعي في ربط اللاجئين والنازحين في دول المهجر مع أهلهم في الأراضي الفلسطينية؟ هل يمكن زيادة "الاستثمار" في رأس المال الاجتماعي لدى الفلسطينيين بشكل عام (في الداخل والخارج) واستخدامه كرافعة لتحقيق تنمية في الأراضي الفلسطينية أو لزيادة قدرة الفلسطينيين على الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي؟ هل يمكن دراسة رأس المال الاجتماعي لدى فلسطيني الشتات ومقارنتها مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 والمحظلة العام 1948؟

وأخيراً، أظهرت الدراسة بعض النتائج التي تحتاج إلى المزيد من البحث. فمثلاً، هناك بعض المؤشرات دون دلالة واضحة مثل المشاركة في الانتخابات العامة، التي جاءت في الحال الفلسطيني تعبيراً عن استقطاب سياسي حاد، ويعاكس مع مؤشرات أخرى (وبالذات تدني الثقة في الأفراد والمؤسسات). العلاقة مع زملاء العمل، حيث وصفت نسبة عالية من المبحوثين العلاقة بالجيدة جداً، وهذه تتعاكس مع تدني الثقة بالأفراد وبمعظم المؤسسات الوطنية والأجنبية والدولية. كما أشار ثالث العينة إلى أن له صديقاً أو صديقين فقط (صعوبة المقارنة مع مجتمعات أخرى حيث الصداقات تتخطى الأحزاب، وهذا يحمل مضموناً حداثياً). وهناك بعض المؤشرات التي تعكس تأثيرات الأوضاع السياسية (الشرط الفلسطيني) مثل وجود نسبة عالية (80%) من المبحوثين لهم أقارب في خارج فلسطين، ونسبة عالية نسبياً (40%) على اتصال شهري، وتلثي العينة لهم أصدقاء في الخارج، وغيرها. وهذه النتائج بحاجة إلى تفحص في شروطها ودلائلها: فهي يمكن أن تكون من العوامل التي تسهل الهجرة والعمل في الخارج (وتؤدي وبالتالي إلى خسارة لرأس المال الاجتماعي والبشري)، ويمكن -في ظرف معينة- أن تدعم التنمية عبر عمليات الاستثمار والعودة والتضامن والنضال

المشترك. هناك أيضاً بعض النتائج التي تحمل تأثيرات الشرط الراهن، فقد تبين وجود نسبة عالية من الأفراد الذين يشاركون في أعمال تطوعية وخيرية (40% في عمل تطوعي، و60% تتبرع لأعمال خيرية). وعلى الأرجح، فإن لهذا صلة بالأوضاع المعيشية الراهنة (نسبة عالية من الفقر والبطالة) في الضفة والقطاع. بعض المؤشرات التي تحتاج إلى دراسة معمقة، وبالذات شيوخ ديوان الحمولة والمشاركة في فعالياتها (57% في المدن - مع هيئة العمال الكبير في نابلس، والخليل، وغزة- و44.5% في القرى، و39% في المخيمات). والسؤال هنا هو: هل هي ظاهرة مستجدة نتيجة ضعف السلطة المركزية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وفقدان الأمن، ... الخ؟ أم هي ظاهرة مستمرة منذ عقود طويلة؟ وقد لوحظ أن المشاركة الأعلى في فعاليات ديوان الحمولة كانت من قبل أصحاب التعليم العالي، مما مغزى ذلك بالنسبة لرأس المال الاجتماعي وانعكاساته على قيم المواطنة والتضامن الاجتماعي غير الرسمي؟

وفي النهاية، يجب التأكيد ثانية على أن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هي نتائج أولية، وربما تكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من النقاش حول الإطار النظري والعملي لرأس المال الاجتماعي، من أجل تطوير أدوات قياس موثوق بها، وربما يتطلب ذلك إضافة بعض المتغيرات، أو إعادة صياغة البعض الآخر للتأكد من مصداقية هذا المؤشر. كما أن المسح، مثل المسح الذي قمنا به في هذه الدراسة، لا تكفي لفهم أبعاد رأس المال الاجتماعي وتداعياته، ولا بد من استخدام منهجيات إضافية، مثل القيام بدراسات ميدانية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية (مقابلات معمقة، جلسات حوارية، ...)، ودراسات تعكس البعد التاريخي، وتأخذ بعين الاعتبار الصراعات في المجتمع، وتأثير العوامل الخارجية، والعوامل المنتجة للامساواة.



- Boas, S. (2007). *To what extent can social capital have a dark side?* Unpublished paper.
- Bourdieu, Pierre, (1977). *Outline of a Theory of Practice*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bourdieu, Pierre, (1986). Forms of Capital. In Richardson, J. (Ed), *Handbook of Theory and Research. for the Sociology of Education*. New York: Greenwood Press.
- Bourdieu, Pierre, (1990). *Homo Academicus* Cambridge: Polity press.
- Coleman, J. S. (1988). Social Capital in the Creation of Human Capital. *American Journal of Sociology*, 94, 95-120.
- Dasgupta, P., and Serageldin, I. (1999). *Social Capital: A Multifaceted Perspective*. Washington DC: World Bank.
- Fafchamps, M., and Minten, B. (1999). *Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade*. Social Capital Initiative Working Paper No. 17., Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Franke, S. (2003). *Measurement of Social Capital; Reference Document for Public Policy Research, Development, and Evaluation*. Canada: Public Policy Initiative.
- Fukuyama, F. (1995). *Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperity*. London: Penguin.
- Fukuyama, F. (1999). *Social Capital and Civil Society*. George Mason University, The Institute of Public Policy.
- Galea, S., Karpati, A., and Kennedy, B. (2002). Social capital and violence in the United States, 1974-1993, *Social Science & Medicine*, Vol. 55. 1373-1383.
- Grootaert, C. (1999). *Social Capital: Household Welfare and Poverty in Indonesia*. Local Level Institutions Working Paper No. 6. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Grootaert, C., Oh, G. T., and Swamy, A. (1999). *Social Capital and Development Outcomes in Burkina Faso*. Local Level Institutions Working Paper No. 7. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Grootaert, C., and Bastelaer, T.V. (2001). *Understanding and Measuring Social Capital: A Synthesis of Findings and Recommendations from the Social Capital Initiative*. Social Capital Initiative Working Paper No. 24. Washington, D.C: World Bank.
- Grootaert, C., Veronica, N., Jones, N., and Woolcock, M. (2004). *Measuring Social Capital, An Integrated Questionnaire*. Working Paper No. 18. Washington, D.C: World Bank.
- Harper, R., and Kelly, M. (Dec 2003). *Measuring Social Capital in United Kingdom*. Office of National Statistics, London.



- Healy, T (2002). *The Measurement of Social Capital at an International Level*. Paper presented at the conference on Social Capital: The Challenge of International Measurement, London, UK September 25-27.
- Helliwell, John, F. (2002). *OECD/ONS Conference on The Measurement of Social Capital*, Rapporteur's Summary. London: September 25-27.
- Isham, J., and Kahkanen, S. (2002). How Do Participation and Social Capital Affect Community-Based Water Projects? Evidence from Central Java. In Christiaan Grootaert and Thierry van Bastelaer, eds. *The Role of Social Capital in Development: An Empirical Assessment*. New York: Cambridge University Press, 155-187.
- Jacobs, J. (1961). *The Death and Life of Great American Cities*. New York: Vintage Books.
- Jacobs, J. (1969). *The Economy Of Cities*. New York: Random House.
- Jamal, A.A. (2007). *Barriers to Democracy: The Other Side Of social Capital in Palestine and the Arab World*: Princeton University Press.
- Johnson, D., Headey, B., and B. Jensen. (2005). *Communities, Social Capital and Public Policy*: Literature Review. Policy Research Paper, No 26.: Australian Government, Department of Family and Community Services.
- Knack, S., and P. Keefer. 1997. Does Social Capital Have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation. *Quarterly Journal of Economics* (112(4)): 1251-1288.
- Krishna, A., and Shrader, E. (1999). *Social Capital Assessment Tool*. Prepared for the conference on social capital and poverty reduction organized by the World Bank. Washington DC: June 22-24.
- Krishna, A., and Uphoff, N. (1999). *Mapping and Measuring Social Capital: A Conceptual and Empirical Study of Collective Action for Conserving and Developing Watersheds in Rajasthan, India*. Social Capital Initiative Working Paper No. 13,. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Kuper, A & J. Kuper (eds). (1996). *The Social Science Encyclopedia*. London and New York; Routledge.
- Narayan, D., and Pritchett, L. (1998). *Cents and Sociability: Household Income and Social Capital in Rural Tanzania*. Economic Development and Cultural Change, Washington DC: World Bank.
- OECD. (2001). *The Well-Being of Nations: the Role of Human and Social Capital*. Centre for Educational Research and Innovation.. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.
- Pargal, S., Huq, M., and Gilligan, D. (1999). *Social Capital in Solid Waste Management: Evidence from Dhaka, Bangladesh*. Social Capital Initiative Working Paper No. 16. Washington, D.C: World Bank.
- Portes, A. 1998. Social capital: Its Origins and Application in Modern Sociology. *Annual Review of Sociology*. Vol. 24, 1-24.
- Productivity Commission (2003). *Social Capital: Reviewing the Concept and its Implications*. Research Paper. Canberra (Australia).

- Putnam, R. (1993). *Making Democracy Work. Civic traditions in modern Italy*. Princeton NJ: Princeton University Press.
- Putnam, R. (2000). *Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster.
- Putnam, R., Leonardi, R., and Nanetti, R. (1993). *Making Democracy Work*: Princeton University Press.
- Sobel, J. (March 2002). Can We Trust Social Capital?, *Journal of Economic Literature*. Vol. .XL. 139-154.
- Spellerberg, A. (2001). *Framework for the Measurement of Social Capital in New Zealand*, Research and Analytical Report 2001. No 14. Wellington: Statistics New Zealand.
- Temple, J., and Johnson, P. 1998. Social Capability and Economic Growth. *Quarterly Journal of Economics*: 113(3):965-90.
- Uphoff, N. (2000). *Understanding Social Capital: Learning from the Analysis and Experience of Participation*. Washington, D.C.: World Bank.
- World Bank .(2003) *Twenty Seven Month- Intifada, Closures, and Palestinian Economic Crisis*.
- World Bank (2004). *Measuring Social Capital; An Integrated Questionnaire*. Working Paper No. 18. Washington, D.C.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني A. الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله، فلسطين، 2007.
- B. القوى العاملة (دورة تشرين الأول - كاتون الأول 2006) وقائع المؤتمر الصحافي. رام الله، فلسطين، 2007.
- جميل هلال A. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية. رام الله: مواطن، 2006.
- B. الطبقة الوسطى الفلسطينية. بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومواطن، 2006.
- عبد الرحمن ابن خلدون. مقدمة ابن خلدون. دار الفكر، دمشق، (2002).
- فضل النقيب. المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد (9). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، July 2006.
- مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.



الملحق

ملحق 1: الجداول الإحصائية

ملحق 2: منهجية تصميم عينة المسح

ملحق 3: استماراة مسح رأس المال الاجتماعي

الجدائل الإحصائية



قائمة جداول الملحق الإحصائي

127	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمنطقة	جدول 1:
129	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والمنطقة	جدول 2:
130	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات ونوع التجمع السكاني	جدول 3:
132	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والجنس	جدول 4:
133	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والفئات العمرية	جدول 5:
135	جدول 5 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والفئات العمرية	
136	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمؤهل العلمي	جدول 6:
138	جدول 6 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمؤهل العلمي	
139	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والحالة الزوجية	جدول 7:
141	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات وطبيعة العمل	جدول 8:
143	جدول 8 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات وطبيعة العمل	
145	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات وطبيعة العمل	جدول 8 (تابع):
147	نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والتنظيم السياسي	جدول 9:
149	جدول 9 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والتنظيم السياسي	

151	جدول 10: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب علاقة مع زملائه بالعمل وبعض المؤشرات المختارة
153	جدول 10 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب علاقة مع زملائه بالعمل وبعض المؤشرات المختارة
	جدول 11: التوزيع النسبي لمشاركة المبحوثين في الانتخابات التشريعية الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة
154	جدول 11 (تابع): لتوزيع النسبي لمشاركة المبحوثين في الانتخابات التشريعية الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة
156	جدول 12: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين شاركوا أو امتنعوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة (خلال 12 شهر الماضية) حسب مجموعة من المؤشرات
157	جدول 12 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين شاركوا أو امتنعوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة (خلال 12 شهر الماضية) حسب مجموعة من المؤشرات
159	جدول 13: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يقومون بالنشاطات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات *
161	جدول 13 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يقومون بالنشاطات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات
163	جدول 13 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يقومون بالنشاطات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات
165	جدول 14: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة (خلال 12 شهراً الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة
166	جدول 14 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة (خلال 12 شهراً الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة
168	جدول 15: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة
169	جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة
171	جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة
173	جدول 16: التوزيع النسبي للمبحوثين المنتمين لجماعات تخص أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة
175	جدول 16 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين المنتمين لجماعات تخص أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة
177	

جدول 17:

نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلدة الواحدة الذين شاركوا (خلال السنة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم حسب بعض المتغيرات

178

المختار

جدول 17 (تابع): نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلدة الواحدة الذين شاركوا (خلال السنة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم حسب بعض المتغيرات

179

المختار

181

جدول 18: توزع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين وبعض المتغيرات المختار

183

جدول 18 (تابع): توزع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين وبعض المتغيرات المختار

184

جدول 19: نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية مختلفة حسب بعض المتغيرات المختار

جدول 19 (تابع): نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية مختلفة حسب بعض المتغيرات

186

المختار

جدول 20: نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين بصفة عامة حسب بعض المتغيرات

187

المختار

جدول 20 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين بصفة عامة حسب بعض المتغيرات

188

المختار

جدول 21: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين حسب

192

مجموعة من المؤشرات المختار

جدول 21 (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين حسب

192

مجموعة من المؤشرات المختار

جدول 1_22: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب

194

مجموعة من المؤشرات المختار

جدول 1_22: (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب

196

مجموعة من المؤشرات المختار

جدول 2_22: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب

198

مجموعة من المؤشرات المختار

جدول 2_22 (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب

200

مجموعة من المؤشرات المختار

جدول 23: نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بالتبرع (خلال 12 شهراً الماضية) حسب

202

بعض المتغيرات المختار

جدول 23 (تابع): نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بالتبرع (خلال 12 شهراً الماضية)

204

حسب بعض المتغيرات المختار



جدول 24:

نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول أهدافاً بالغة الأهمية

حسب بعض المتغيرات المختارة

206	جدول 24 (تابع): نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول أهدافاً بالغة الأهمية حسب بعض المتغيرات المختارة
207	جدول 25: نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختارة
210	جدول 25 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختارة
212	جدول 25 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختارة
214	جدول 26: التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل، والتفكير بالسفر إلى الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات
215	جدول 26 (تابع): التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل، والتفكير بالسفر إلى الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات
217	جدول 27: نسبة المبحوثين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعة من المتغيرات المختارة
218	جدول 27 (تابع): نسبة المبحوثين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعة من المتغيرات المختارة
220	جدول 28: توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة أسبوعياً وبعض المتغيرات المختارة
222	جدول 28 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة أسبوعياً وبعض المتغيرات المختارة
224	جدول 29: توزيع استخدام الانترنت حسب السبب الرئيس لاستخدامها وبعض المتغيرات المختارة
225	جدول 29 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب السبب الرئيس لاستخدامها وبعض المتغيرات المختارة
226	جدول 30: نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية حسب بعض المتغيرات المختارة
229	جدول 30 (تابع): نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية حسب بعض المتغيرات المختارة
231	جدول 31: توزيع أفراد العينة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب عدد الجمعيات التي هم أعضاء فيها والمناطق الجغرافية
232	



* * جدول ١: نسبة المضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمبنية *

الموسيسة	نسبة المضوية في المؤسسات والمبنية									
	باقى الصناعة الغربية	محلقة القدس	قطاع غزة	من غير ليس عضو المجموع*	غير ليس عضو المجموع*	من غير تنشيط المجموع*	غير تنشيط المجموع*	من غير تنشيط ليس عضو المجموع*	غير تنشيط ليس عضو المجموع*	من غير تنشيط ليس عضو المجموع*
من غير تنشيط ليس عضو المجموع*										
اللادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهم) // جمعيات ومركز الشباب (الكتافة، مركز الشباب، الخ)	12.3	8.0	79.7	13.9	22.3	58.9	79.7	8.0	12.3	81.2
الجمعيات الثقافية	7.6	7.0	85.4	5.4	24.2	63.8	79.7	8.0	12.3	81.2
الأحزاب والتنظيمات السياسية	10.4	11.6	43.7	6.0	12.8	79.1	13.4	7.6	56.1	86.5
المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الأباء، المدرسين)	11.3	8.4	80.3	3.5	6.0	31.1	90.5	3.5	12.8	100
الروابط الاجتماعية المنتسبة عن المساجد / الكافشاس (المشاركة في الشعائر الدينية)	15.1	11.1	73.8	11.6	56.7	36.3	75.3	9.5	15.2	100
جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية	7.9	9.1	82.9	8.0	46.0	10.8	85.4	3.8	10.3	100
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (إذا في ذلك جمعيات إسكان التعليمية، الخ)	3.7	4.3	92.0	6.5	36.7	17.8	93.1	1.8	5.1	100
جمعيات إسكان التعليمية (غرف تجارية، أو التقليبات العمالية المهنية)										100
صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر الفنية، الخ)										100
جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ	1.6	2.0	96.4	0.5	94.1	5.9	98.2	2.1	0.0	97.2



مجموعات ضبط												مجموعات ضبط	الخاتمة (من المجموع) تغير عن نسبة الأعضاء الشبيهين في المؤسسات المهنية والدينية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأرضي الفلسطيني.	تم لحد كل من البنود (تشبيه، غير تشبيه، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحويل كل من الفروع السابقة.	
حقوق نوري الانتاجات الخاصة (حقوق الأهلية، الدخان عن المرأة المعاقين)															
100	96.1	2.2	1.7	29.7	97.4	1.3	1.3	8.1	94.8	3.9	1.3	62.2	95.4	2.6	2.0
100	91.5	2.9	5.6	48.3	90.8	2.5	6.7	4.2	95.1	2.4	2.4	47.5	91.3	3.3	5.4
100	97.6	0.8	1.6	34.4	98.2	0.5	1.3	9.4	98.0	0.5	1.5	56.3	97.0	1.1	1.8

* * * * *

جدول 2: نسبة المضبوطية في المؤسسات المدنية والمهنية والسدلية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والمنطقة*

المنطقة	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية (بدول القدس)				جنوب الضفة الغربية			
		غير ليس من المجموع	غير عضو	ليس من المجموع	غير عضو	غير ليس من المجموع	غير عضو	ليس من المجموع	غير عضو
الجامعة	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط
الرادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المفاهيم) / جمعيات ومراكل الشباب (الثقافة، مراكز الشباب، الخ)	12.7	9.3	7.0	8.7	7.0	12.7	9.3	7.0	8.7
الأحزاب والتنظيمات السياسية	11.3	11.4	11.3	11.4	11.3	11.3	11.4	11.3	11.4
المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الأباء، المدرسين)	12.2	9.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الروابط الاجتماعية المنتسبة عن المساجد / الكافتشر / (المشاركة في الشعائر الدينية)	11.0	12.3	11.0	11.0	11.0	11.0	11.0	11.0	11.0
جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية	9.0	10.5	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (إما في تلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)	3.4	5.6	3.4	3.4	3.4	3.4	3.4	3.4	3.4
الثوابات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعة، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الأحداث والأطر النساء، الخ)	8.3	7.8	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ	1.8	2.5	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8
حقر نوي الاحتياجات الخالصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)	2.2	4.0	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2
مجموعات اقتصادية على الانترنت	1.0	1.5	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
مجموعات ضغط									

* الحالة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء الشبيطين في المؤسسات المهنية والفنية والسدلية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم إخذ كل من البنود (نشيط، غير نشيط ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا يتطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.



جدول 3: نسبة العضوية في المؤسسات المهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية
حسب المؤسسات ونوع التجمع السكاني*

مجموعات فئات اصبية على الانترنت										
مجموعات ضغط										
7.6	92.4	4.9	2.6	23.7	90.9	3.3	5.8	68.6	91.4	2.2
9.4	98.0	1.2	0.9	40.6	95.9	1.3	2.8	50.0	98.2	0.5
										1.3

- * **الخالة (من المجموع)** تغير عن نسبة الأعضاء النشطين في المؤسسات المهنية والمدنية والبلدية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.
- تمأخذ كل من البنود (نشيط، غير نشط، ليس عضوا) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول ٤: نسبة المضوربة في المؤسسات المدنية والمهنية والمدرسية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والجنسين

نوع المؤسسة	نسبة غير تشريف	نسبة من المجموع	نسبة غير ضرر	نسبة ضرر	نسبة	نسبة غير ضرر	نسبة ضرر	نسبة
الترادي الرياضية ولأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمادات ومرافق الشباب (الكتلة، مركز الشباب، الخ)	20.1	91.6	3.8	4.6	79.9	71.5	11.4	17.1
الجماعات المقاومة	34.1	89.7	5.5	4.9	65.9	83.3	7.6	9.1
الأحزاب والتنظيمات السياسية	12.3	91.7	5.1	3.2	87.7	66.6	11.5	21.9
الدارعن الحكومية أو الخاصة (لجنة الأباء، المدرسين)	40.5	83.1	8.8	8.1	59.5	77.6	10.7	11.7
الروابط الاجتماعية المتبقية عن المساجد / (المشاركة في الشعائر الدينية)	38.5	75.6	12.5	11.9	61.5	69.2	12.4	18.4
جمعيات الأشطة الاجتماعية / جمادات خيرية	36.6	85.5	7.8	6.6	63.4	81.1	7.6	11.3
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمادات الإسكان التعليمية، الخ)	25.6	95.2	2.4	2.4	74.4	88.2	5.0	6.8
القطباث العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمادات زراعية، جمادات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النقابية، الخ)	21.8	92.2	4.9	2.9	78.2	77.2	12.8	10.0
جمادات البيئة، التعاون الدولي، الخ	41.2	96.9	2.4	0.7	58.8	97.5	1.5	1.0
حقوق نووي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفع عن المرأة، المعافين)	35.1	96.6	2.2	1.2	64.9	95.5	2.3	2.2
مجموعات اقتصادية على الأثر الثالث	16.9	96.3	1.7	1.9	83.1	86.7	4.1	9.3
مجموعات ضغط	24.2	98.4	0.8	0.8	75.8	96.7	0.8	2.5

* الخالدة (من المجموع) تشير عن نسبة الأعضاء النشطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من محل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تمأخذ كل من البنود (تشريف، غير تشريف، ليس عضواً) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.



جدول 5: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمدنية والمهنية والسياسية

المنسقة	سنوات فضائل						سنوات عضو المجموع						سنوات عضو المجموع						سنوات عضو المجموع						سنوات عضو المجموع								
	45-36	35-26	25-19	18	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر	عمر			
من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن	من	لسن		
اللوازي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مدى الماغاه))	9.1	87.6	7.5	5.0	34.3	77.7	9.1	13.3	42.6	74.7	7.8	17.6	6.0	62.0	15.5	22.5																	
جمعيات ومركز الشباب (المكانة، مركز الشباب، الخ)	12.7	90.0	5.5	4.5	35.2	83.2	8.1	8.7	36.4	83.8	6.9	9.3	3.6	87.9	3.0	9.1																	
الجمعيات الثقافية والاحزاب والتنظيمات السياسية	13.9	83.1	8.0	8.9	28.4	77.4	9.9	12.6	46.1	68.7	9.7	21.6	4.8	73.5	4.4	22.1																	
المدارس الحكومية أو الخاصة (الجنة الأباء، العرسان)	21.5	68.7	13.7	17.7	27.3	78.8	11.8	9.4	4.9	89.2	8.8	2.0	2.0	86.3	5.9	7.8																	
الروابط الاجتماعية السنبلة عن المساجد / الكافتشر (المشاركة في الشعائر الدينية)	29.2	68.8	9.2	22.0	26.4	74.0	11.9	14.1	20.6	75.1	12.6	11.7	6.9	52.2	10.4	37.3																	
جمعيات الأشخاص الاجتماعيين / جمعيات خيرية	17.4	85.7	6.5	7.8	32.9	81.0	8.5	10.5	33.8	83.3	5.5	11.2	3.8	82.8	4.7	12.5																	
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (إذا في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)	11.0	95.4	2.1	2.1	34.1	90.5	3.7	5.8	25.3	91.1	4.6	4.4	7.7	84.3	2.0	13.7																	
النقابات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الأحداث والأطر النسائية، الخ)	25.0	81.8	10.0	8.2	35.1	80.4	11.7	8.0	23.6	89.5	4.8	5.7	0.7	92.2	5.9	2.0																	
جمعيات البيئة، التعارن الدولي، الخ	23.5	98.3	0.7	1.0	23.5	98.1	1.2	0.7	11.8	98.0	1.6	0.4	0.0	100	0.0	0.0																	
حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقلية،	18.9	96.7	1.8	1.6	24.3	95.5	3.1	1.5	35.1	96.2	1.7	2.2	18.9	83.9	3.6	12.5																	

النفاذ عن المرأة، الملاعنون											
مجموع عائد القراءة على الانترنت											
مجموع عائد صحف											
0.8	98.5	1.2	0.2	16.0	94.2	2.5	3.2	68.9	81.0	5.3	13.7
14.7	98.3	0.5	1.2	32.4	97.5	0.5	2.0	32.4	97.3	0.7	2.0

• الخاتمة (من المجموع) تغير عن نسبة الأعضاء للشبيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والمهنية من مجلل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.
• تم لأخذ كل من النبود (تشبيط، غير تشبيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحطيل كل من الفروع السابقة.



* تابع 5 (تابع): نسبة المعنوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية *

** تم لخذ كل من البود (تشييف، غير تشيف، ليس عضو) الموجود في الاستبيان مع استثناء كل من (الإيطيف، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحويل كل من الفروع السابقة.

جدول 5 (تابع): نسبة المعنوية في المؤسسات والمدنية والمهنية والسياسية *

المؤسسة		حسب المؤسسات والمدنية والمهنية والسياسية *							
		55-46			55-56			66 فما فوق	
من المجموع	غير ليس عضو	تشييف	غير ليس عضو	تشييف	تشييف	غير ليس عضو	تشييف	غير ليس عضو	تشييف
الرواد الرياضية ولساكن القرى العاملة (مثل المفاهيم) / جمعيات ومراكز الشباب (الكتافة، مراكز الشباب، الخ)	5.7	7.3	5.7	87.0	7.3	5.7	7.3	0.0	99.0
الجمعيات الثقافية	3.9	7.8	5.6	88.4	7.8	3.9	7.8	1.0	99.0
الأحزاب والتنظيمات السياسية	5.6	7.8	5.6	86.6	7.8	5.6	7.8	1.0	99.0
المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)	17.7	13.7	17.7	68.7	13.7	17.7	13.7	1.0	99.0
الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد / الكائنات / (المشاركة في الشعائر الدينية)	12.9	14.0	12.9	73.1	14.0	12.9	14.0	1.3	99.0
جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية	6.5	11.1	6.5	82.4	11.1	6.5	11.1	0.8	99.0
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاوني، الخ)	5.4	5.4	5.4	89.2	5.4	5.4	5.4	0.8	99.0
القبيلات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعة، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)	5.5	12.2	5.5	82.3	12.2	5.5	12.2	1.9	89.4
جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ	0.9	3.0	0.9	96.1	3.0	0.9	96.1	0.8	99.0
حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقلاب، الدافع عن المرأة، المعاقين)	0.0	2.9	0.0	97.1	2.9	0.0	97.1	2.7	98.0
مجموعات اقتصادية على الانترنت	0.5	2.7	0.5	96.8	2.7	0.5	96.8	0.8	98.0
مجموعات ضغط	1.3	2.2	1.3	96.5	2.2	1.3	96.5	0.8	99.0



جدول 6: نسبة المضبوطة في المؤسسات التعليمية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمعلم التعليمي ..

النوع	المعلم	النوع	المعلم	النوع	المعلم	النوع	المعلم	النوع	المعلم	النوع	المعلم	النوع	المعلم
اللودي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المطاعم))	12.5	75.1	8.5	16.4	38.6	77.1	9.1	13.8	15.9	86.5	5.9	7.6	5.7
مراكز الشباب (الكتلة، مجمعات وراكز الشباب، الخ)	10.4	84.2	8.8	8.8	33.5	86.6	5.9	7.5	12.2	91.5	4.8	3.7	1.8
الجمعيات الثقافية	10.3	77.5	6.9	15.7	35.5	76.0	9.4	14.6	22.6	80.4	7.0	12.6	3.9
الأنجلز والتنظيمات السياسية	13.1	70.1	14.4	15.5	21.8	81.9	11.0	7.1	12.1	84.6	10.2	5.2	12.1
المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الأباء، المدرسين)	7.5	68.9	17.1	14.0	27.4	74.7	12.0	13.3	22.7	70.3	14.7	15.8	77.6
الروابط الاجتماعية المنتسبة عن المساجد / الكافش (المشاركة في الشعائر الدينية)	8.5	78.9	11.6	9.5	23.0	83.1	10.3	6.6	21.1	87.2	4.6	8.2	11.7
جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية	7.7	91.8	6.1	4.8	25.3	91.8	4.4	3.8	26.4	92.7	2.0	5.3	14.3
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعليمية، الخ)	10.2	75.8	16.1	8.1	19.0	88.6	7.5	3.9	22.4	86.6	7.0	6.4	10.9
القطارات العالمية المهنية (غرف تجارية، لوجستية، صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الإحداث والأطر النسائية، الخ)	0.0	97.6	2.4	0.0	12.5	96.0	3.7	0.3	12.5	99.1	0.4	0.4	43.8
حقوق نووي الاستigraphy للصادمة (حقوق الأقباط، جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ)	5.4	96.1	2.8	1.1	32.4	96.6	1.7	1.7	5.4	97.6	2.0	0.4	10.8



الذئب عن المرأة، المعنون:	
مجموعات فقر اجتماعية على الأفراد:	
مجموعات صنفية:	
الخاتمة (من المجموع) تغير عن نسبة الأعضاء التشبيهيين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجلس الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.	

- تم لأخذ كل من البنود (تشبيه، غير تشبيه، ليس عضو) الموجوده في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.
- الخاتمة (ابتدائي فاصل) تشمل الأقواء والأمين والذين لم ينهوا المرحلة الابتدائية.

جدول 6 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمؤهل العلم ..

تم لخذ كل من البنود (تشطيط، غير تشطيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوافق) عند تحويل كل من الفروع السابقة.

جدول ٧: نسبة المضوية في المؤسسات الدينية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات الدينية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والحالة الازوجية

الريل	مطلب	اعزب						الموسسة										
		غير ليس من المجموع	غير ليس عضو	غير ليس عضو المجموع*														
0.0	93.7	6.3	0.0	96.7	3.3	0.0	75.5	82.6	9.8	7.6	24.5	87.1	7.4	5.5	القبائل العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الأعدادات، والأطر النسائية، الخ)	جمعيات إنسانية، جمعيات تطوير المجتمع، جمعيات تطوير التعليم، جمعيات التعاون الدولي، الخ	حقوق ثروي الاحتياجات الخاصة (حقوق	
0.0	96.0	4.0	0.0	96.3	3.7	0.0	76.5	96.9	2.1	1.0	23.5	97.8	1.5	0.7				
0.0	93.7	6.3	0.0	93.3	6.7	0.0	52.6	96.8	1.8	1.4	47.4	94.6	2.6	2.8				
3.0	73.9	16.2	9.9	1.1	70.6	17.6	11.8	69.5	70.8	12.6	16.5	26.0	75.6	11.1	13.4	الكتائب / (المشاركة في الشعائر الدينية)	الروابط الاجتماعية المنتسبة عن المساجد / جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية	جعيات إنسانية، جمعيات تطوير المجتمع، جمعيات تطوير التعليم، جمعيات تطوير التعليم، جمعيات إنسانية، جمعيات تطوير المجتمع، جمعيات خيرية
2.2	93.9	4.1	5.0	0.0	92.3	7.7	0.0	54.4	92.2	3.3	3.9	43.3	88.6	4.5	7.0	جعيات إنسانية، جمعيات تطوير المجتمع، جمعيات تطوير التعليم، جمعيات خيرية	جعيات إنسانية، جمعيات تطوير المجتمع، جمعيات خيرية	جعيات إنسانية، جمعيات تطوير المجتمع، جمعيات خيرية
0.0	95.6	3.5	0.9	0.8	87.9	6.1	6.1	45.1	85.6	6.5	7.9	53.8	69.4	10.8	19.8	اللادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) // جمعيات ومركز الشباب (الكلافة، مركز الشباب، الخ)	الجمعيات الثقافية، مركز الشباب والآباء (الكلافة، مركز الشباب، الخ)	الجمعيات الثقافية، مركز الشباب والآباء (الكلافة، مركز الشباب، الخ)
1.6	89.5	6.1	4.4	0.3	93.9	3.0	3.0	47.9	83.3	7.1	9.6	50.2	67.2	11.7	21.1	الآباء والتنظيمات السياسية	الآباء والتنظيمات السياسية	الآباء والتنظيمات السياسية
2.4	88.2	5.9	5.9	1.0	82.8	10.3	6.9	84.9	77.0	10.6	12.4	11.4	87.2	8.4	4.4	الدروس الحكومية أو الخاصة (آباء الآباء، المدرسين)	الدروس الحكومية أو الخاصة (آباء الآباء، المدرسين)	الدروس الحكومية أو الخاصة (آباء الآباء، المدرسين)
0.0	94.5	5.5	0.0	1.2	87.9	6.1	6.1	51.2	87.8	6.5	5.7	47.6	82.1	6.9	11.0	الجمعيات الثقافية	الجمعيات الثقافية	الجمعيات الثقافية
0.4																اللادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) // جمعيات ومركز الشباب (الكلافة، مركز الشباب، الخ)	اللادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) // جمعيات ومركز الشباب (الكلافة، مركز الشباب، الخ)	اللادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) // جمعيات ومركز الشباب (الكلافة، مركز الشباب، الخ)



الأقوال، النساج عن المرأة، المعاقين)															
مجموعات المراصدة على الانترنت															
مجموعات ضغط															
0.0	95.6	4.4	0.0	0.0	96.3	3.7	0.0	30.3	95.8	1.5	2.7	69.7	81.6	5.5	12.9
0.0	95.6	4.4	0.0	0.0	100	0.0	0.0	59.4	98.1	0.5	1.5	40.6	96.8	1.0	2.2

- الخاتمة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشطين في المؤسسات المهمية والمدنية والبيئية من مجال الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.
- تم لأخذ كل من البدور (تشييف، غير تشيف، ليس عضو) الموجوده في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحويل كل من الفروع السابقة.



جدول 8: نسبة العضوية في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية *

حسب المؤسسات وطبيعة العمل **

الموسسة	القطاع العام						القطاع الخالص						هيئة دولية/ وكالة غير حكومية							
	نشـيـط	غير نشـيـط	لـيس عضـوـاً	من المـجـمـوع	لـيس عضـوـاً	غير نشـيـط	لـيس عضـوـاً	من المـجـمـوع	لـيس عضـوـاً	غير نشـيـط	لـيس عضـوـاً	من المـجـمـوع	لـيس عضـوـاً	غير نشـيـط	لـيس عضـوـاً	من المـجـمـوع	لـيس عضـوـاً	غير نشـيـط	لـيس عضـوـاً	من المـجـمـوع
الرابـيـضـيـةـ وـالـلـامـاـكـنـ الـتـرـفـيـهـ الـعـالـمـةـ	12.8	11.2	11.2	76.0	11.2	12.8	18.3	76.0	11.2	12.7	11.1	76.3	12.7	11.1	12.7	11.1	12.7	11.1	12.7	11.1
الـمـقـاهـيـ /ـ جـمـعـيـاتـ وـمـراـكـزـ الشـبـابـ،ـ الـخـ)	26.4	22.5	22.5	76.0	22.5	26.4	31.9	61.1	22.5	26.4	26.4	76.3	22.5	26.4	31.9	61.1	22.5	26.4	26.4	22.5
الـجـمـيـعـاتـ الـقـافـيـةـ	11.1	11.1	11.1	76.0	11.1	11.1	11.1	76.3	11.1	11.1	11.1	76.3	11.1	11.1	11.1	76.3	11.1	11.1	11.1	76.3
الـأـخـرـابـ وـالـتـنـظـيمـاتـ الـسـيـاسـيـةـ	25.5	20.5	20.5	76.0	20.5	25.5	31.9	61.1	20.5	25.5	25.5	76.3	20.5	25.5	31.9	61.1	20.5	25.5	25.5	20.5
الـمـادـارـسـ الـحـكـومـيـةـ أوـ الـخـاصـةـ (ـالـجـبـةـ	10.5	10.5	10.5	76.0	10.5	10.5	10.5	76.3	10.5	10.5	10.5	76.3	10.5	10.5	10.5	76.3	10.5	10.5	10.5	76.3
الـأـبـاءـ الـمـدـرـسـينـ)	25.5	20.5	20.5	76.0	20.5	25.5	31.9	61.1	20.5	25.5	25.5	76.3	20.5	25.5	31.9	61.1	20.5	25.5	25.5	20.5
الـرـوـابـطـ الـإـقـمـاعـيـةـ الـمـنـيـقـةـ عـنـ	22.1	18.8	18.8	76.0	18.8	22.1	22.1	69.1	18.8	22.1	22.1	76.3	18.8	22.1	22.1	69.1	18.8	22.1	22.1	69.1
الـمـسـاجـدـ /ـ الـكـافـشـ /ـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ	11.1	11.1	11.1	76.0	11.1	11.1	11.1	76.3	11.1	11.1	11.1	76.3	11.1	11.1	11.1	76.3	11.1	11.1	11.1	76.3
الـتـشـاعـرـ الـدـينـيـةـ)	22.1	18.8	18.8	76.0	18.8	22.1	22.1	69.1	18.8	22.1	22.1	76.3	18.8	22.1	22.1	69.1	18.8	22.1	22.1	69.1
جمـعـيـاتـ الـأشـمـاطـ الـاـجـمـاعـيـةـ /ـ جـمـعـيـاتـ خـدـرـيـةـ	14.4	10.0	10.0	76.0	10.0	14.4	14.4	76.3	10.0	14.4	14.4	76.3	10.0	14.4	14.4	76.3	10.0	14.4	14.4	76.3
جمـعـيـاتـ سـكـانـ الـحـيـ أوـ الـنـطـفـةـ (ـيـاـ فـيـ	3.9	3.9	3.9	76.0	3.9	3.9	3.9	76.3	3.9	3.9	3.9	76.3	3.9	3.9	3.9	76.3	3.9	3.9	3.9	76.3
ذـلـكـ جـمـعـيـاتـ الـإـسـكـانـ الـعـلـوـيـةـ،ـ الـخـ)	6.8	6.8	6.8	76.0	6.8	6.8	6.8	76.3	6.8	6.8	6.8	76.3	6.8	6.8	6.8	76.3	6.8	6.8	6.8	76.3
الـنـاقـلـاتـ الـعـالـىـةـ الـمـهـنـىـةـ (ـغـرـفـ تـحـارـيـةـ،ـ	10.5	10.5	10.5	76.0	10.5	10.5	10.5	76.3	10.5	10.5	10.5	76.3	10.5	10.5	10.5	76.3	10.5	10.5	10.5	76.3
لوـ صـنـاعـيـةـ،ـ جـمـعـيـاتـ زـرـاعـيـةـ،ـ جـمـعـيـاتـ	14.1	10.5	10.5	76.0	10.5	14.1	14.1	76.3	10.5	14.1	14.1	76.3	10.5	14.1	14.1	76.3	10.5	14.1	14.1	76.3

٠٠ تم لخدك من التردد (تشييط، غير تشييط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفّ) عند تحويل كل من الفروع السابقة.

اللائحة (من المسمى بالعموم) تقرر عن نسبة الأضعاف التي يحصل عليها العاملون في المؤسسات المهنية والمدنية والمسايدة من محل الإختباء في الأراضي الفلسطينية

جدول 8 (تابع): نسبية العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية

المنطقة	صاحب عمل		يعمل لحسابه		يعمل لدى الأسرة بدون أجر		يسارقون والمستوظنون	
	من غير ليس عضو المجموع*	من غير عضو المجموع*	من غير ليس عضو المجموع*	من غير عضو المجموع*	من غير عضو المجموع*	من غير عضو المجموع*	من غير عضو المجموع*	من غير عضو المجموع*
النواحي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) // جمعيات ومرکز الشباب (الكتابة، مركز الشباب، الخ)	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط	نشيط
للمجتمعات الثقافية	5.0	2.5	2.5	3.7	3.7	92.5	6.0	0.0
للمدارس الحكومية أو الخاصة (الخدمة الأباء، المدرسين)	14.3	13.5	11	9.6	5.8	72.2	15.4	4.5
لأحزاب والتنظيمات السياسية	1.3	1.3	65.4	19.2	15.4	4.5	79.5	14.1
الخدمات الاجتماعية	2.4	1.0	65.2	26.1	8.7	8.8	75.8	10.2
الدوريات الافتراضية المتبنّة عن المساجد / الكافتشر (المشاركة في الشعائر الدينية)	3.7	1.7	58.3	16.7	25	9.9	66.4	8.6
جمعيات الأشططة الاجتماعية // جمعيات خيرية	2.8	1.9	79.2	4.2	16.7	5.2	83.1	8.8
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (إما في ذلك المقاولات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات الإسكان التجارية، الخ)	3.5	0.0	89.5	10.5	0.0	15.1	82.8	5.4
الإحداث والأطر السماوية، الخ)	2.7	0.7	87	4.3	15.6	66.9	16.2	16.9

٠٠ تم لاحظ كل من للبود (تشييط، غير تشييط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا يطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحويل كل من الفروع السابقة.

卷之二

جدول 8 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية
حسب المؤسسات وطبيعة العمل *

نوع المعاشر	بيانات المعاشر			بيانات المعاشر			بيانات المعاشر			بيانات المعاشر		
	الجنس	العمر	الجنس	العمر	الجنس	العمر	الجنس	العمر	الجنس	العمر	الجنس	العمر
مجموعات ضغط												
الخانة (من المجموع)	نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.											
تمأخذ كل من البنود (نشيط، غير نشيط، ليس عضواً) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.												
الخانة (عاطل عن العمل) تشمل: متصل سبق له العمل والمتعطل الذي لم يسبق له العمل والذين لا يبحثون عن عمل، والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. أما خانة (غير ذلك) فتشتمل العاجزين عن العمل مثل كبار السن والمرضى، وغير ذلك.												

- الخانة (من المجموع) تشير إلى نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.
- تمأخذ كل من البنود (نشيط، غير نشيط، ليس عضواً) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.
- الخانة (عاطل عن العمل) تشمل: متصل سبق له العمل والمتعطل الذي لم يسبق له العمل والذين لا يبحثون عن عمل، والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. أما خانة (غير ذلك) فتشتمل العاجزين عن العمل مثل كبار السن والمرضى، وغير ذلك.



جدول 9: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية

2.6	95.9	2.0	2.0	26.3	95.1	1.6	3.3	39.5	95.3	2.4	2.4	7.9	93.8	3.9	2.3	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأفراد، الذئاع عن المرأة، المعاقون)
12.7	70.0	0.0	30.0	5.1	97.0	1.0	2.0	50.8	86.3	4.0	9.7	6.8	89.3	4.1	6.6	مجموعات اقراضية على الانترنت
3.0	97.9	0.0	2.1	6.1	99.3	0.0	0.7	51.5	96.1	1.0	2.8	12.1	95.8	0.8	3.4	مجموعات ضغط

- الخلالة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشطين في المؤسسات المهنية والمدنية والميلادية من مجل الأعضااء في الأرضي الفلسطينية.
- تم لأخذ كل من البنود (تشبيط، غير تشبيط، ليس عضواً) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينتسب، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحطيم كل من الفروع السابقة.
- الخلالة (وصل منظمة التحرير) تتصل كل من: الجبهة الشعبية، الجبهة الديموماطية، حزب الشعب، جبهة النضال الشعبي.



جدول 9 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية *

حسب نوع المؤسسة والتنظيم السياسي *

الموسسة		مستقل وظفي		لا يزيد أحد من الأحزاب والمعارك السياسية	
من المجموع*	ليس عضوًّا	غير نشط	ليس عضوًّا	غير نشط	ليس عضوًّا
النادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) // جمعيات ومرکز الشباب (الكتافة، مراكز الشباب، الخ)	6.3	6.3	87.5	2.3	16.9
الجمعيات الثقافية	2.9	3.9	93.1	1.8	14.9
الأحزاب والتنظيمات السياسية	0	3.7	96.3	2.3	11.4
المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)	12.4	11.4	76.2	6.3	23.7
الروابط الاجتماعية للبنين عن الساجد / الكائن / المشاركة في الشعائر الدينية	24.8	14.3	61.0	7.2	60.7
جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية	13.6	6.6	73.8	7.8	75.6
جمعيات سكان الحي أو المنطقه (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)	3.6	6.0	90.5	3.4	6.7
النقابات العمالية المهنية (تعرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الأحذاء والأطر النسائية، الخ)	14.0	11.0	75.0	9.5	11.5
جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ	0.0	0.0	98.9	1.1	0.0
حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقلاب، الدافع عن المرأة، المعاقين)	1.0	5.0	94.1	2.3	2.6



مجموعات الفئاصية على الإنترنэт												
مجموعات ضفت												
	12.7	95.4	2.1	2.5	5.9	88.0	3.6	8.4	0.8	88.5	10.3	1.1
	9.1	98.5	1.0	0.5	3.0	98.7	0.0	1.3	6.1	96.7	1.1	2.2

- تمأخذ كل من البورود (تشييط، غير تشييط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السببية.
- الخلائة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء التشبيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسببية في الأراضي الفلسطينية.

جدول 10: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب علاقة مع زملائه بالعمل وبعض المؤشرات المختارة

نسبة جيد جداً من المجموع	المجموع	علاقة المبحوث مع زملائه بالعمل				المؤشرات
		سيئة جداً	سيئة نوعاً ما	جيده نوعاً ما	جيده جداً	
العلاقة حسب المنطقة						
50.8	100	0.3	1.9	33.7	64.1	باقي الضفة الغربية
9.9	100	0.7	0.7	44.4	54.2	محافظة القدس
39.3	100	0.0	0.0	9.3	90.7	قطاع غزة
100	100	0.3	1.3	27.4	71.0	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية						
48.0	100	0.6	1.8	38.5	59.0	شمال الضفة الغربية
17.0	100	0.0	2.1	23.2	74.7	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
34.0	100	0.5	1.9	30.6	67.0	جنوب الضفة الغربية
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني						
59.0	100	0.3	1.4	27.7	70.7	حضر
24.4	100	0.7	1.4	32.5	65.4	ريف
16.6	100	0.0	0.0	17.6	82.4	مixin
العلاقة حسب الجنس:						
76.2	100	0.2	1.0	26.9	71.9	ذكور
23.8	100	0.7	1.8	29.1	68.4	إناث
العلاقة حسب الفئة العمرية						
1.1	100	0.0	7.7	23.1	69.2	18 سنة فأقل
23.1	100	0.0	1.7	22.1	76.3	25-19
35.4	100	0.0	0.9	33.2	65.9	35-26
24.0	100	0.8	1.2	24.4	73.6	45-36
10.1	100	0.9	0.0	29.6	69.6	55-46
2.8	100	0.0	2.9	34.3	62.9	65-56
3.4	100	3.4	0.0	3.4	93.1	فما فوق 66
العلاقة حسب المؤهل العلمي						
8.9	100	0.9	2.8	32.1	64.2	ليكتوري فأقل
15.9	100	0.5	1.5	36.9	61.2	إعدادي



علاقة المبحوث مع زملائه بالعمل

نسبة جيد جداً من المجموع	المجموع	سيئة جداً	سيئة نوعاً ما	سيئة نوعاً ما	جيءة جداً	جيءة جداً	الكل
27.5	100	0.7	0.3	25.2	73.8		ثانوي
13.3	100	0.0	1.9	30.8	67.3		دبلوم متوسط
31.0	100	0.0	0.6	22.1	77.3		بكالوريوس
1.1	100	0.0	8.3	16.7	75.0		دبلوم عالي
2.3	100	0.0	0.0	5.3	94.7		ماجستير فاعل
العلاقة حسب الحالة الزوجية							
27.4	100	0.0	2.2	30.4	67.4		أعزب
70.5	100	0.4	0.7	25.3	73.6		متزوج
0.8	100	0.0	7.1	50.0	42.9		مطلق
1.1	100	5.3	5.3	42.1	47.4		أرمل
0.1	100	0.0	0.0	66.7	33.3		منفصل



**جدول 10 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب علاقة مع زملائه
بالعمل وبعض المؤشرات المختارة**

نسبة جيد جداً من المجموع	المجموع	علاقة المبحوث مع زملائه بالعمل				العلاقة حسب الحالة العملية:
		سيئة جداً	سيئة نوعاً ما	جيءة نوعاً ما	جيءة جداً	
موظفو حكومي						
34.5	100	0.0	0.8	15.5	83.6	موظفو في القطاع الخاص
16.5	100	0.0	1.1	30.2	68.8	موظفو في هيئة دولية/وكالة غوث
4.3	100	0.0	0.0	17.1	82.9	موظفو في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)
1.6	100	0.0	6.7	6.7	86.7	صاحب عمل
9.4	100	0.9	0.0	33.0	66.1	يعمل لحسابه
7.7	100	0.9	0.0	42.6	56.5	يعمل لدى الأسرة بدون اجر
1.4	100	0.0	0.0	47.6	52.4	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
5.1	100	1.2	3.6	47.0	48.2	عاطل عن العمل
4.2	100	1.7	5.0	38.3	55.0	طالب متفرغ للدراسة
5.4	100	0.0	0.0	84.3	84.2	متفرغ لأعمال المنزل
3.4	100	0.0	0.0	68.9	68.9	آخرى
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:						
7.3	100	0.0	1.4	14.5	84.1	يسار منظمة التحرير
35.1	100	0.3	0.8	23.6	75.3	فتح
10.4	100	0.8	0.8	30.6	67.8	حماس
2.3	100	0.0	0.0	30.8	69.2	الجهاد الإسلامي
1.5	100	0.0	0.0	42.9	57.1	تنظيمات سياسية أخرى
4.6	100	3.7	3.7	25.9	66.7	مستقل إسلامي
3.8	100	2.0	2.0	36.0	60.0	مستقل وطني
27.0	100	0.0	1.3	29.3	69.4	لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية
8.0	100	0.0	2.0	34.0	64.0	آخرى/ لا جواب



جدول 11: التوزيع النسبي لمشاركة المبحوثين في الانتخابات التشريعية الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة

نسبة الذين لم يشاركو في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركون في الانتخابات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركون في الانتخابات	نسبة الذين لم يشاركو في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	العلاقة حسب المنطقة
54.5	58.7	15.1	84.9	باقي الضفة الغربية
14.6	5.5	33.6	66.4	محافظة القدس
30.9	35.8	14.1	85.9	قطاع غزة
100.0	100.0	16.0	84.0	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية				
51.1	54.4	14.9	85.1	شمال الضفة الغربية
18.3	14.2	18.5	81.5	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
30.6	34.3	13.6	86.4	جنوب الضفة الغربية
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني				
69.1	56.0	19.1	80.9	حضر
23.0	28.9	13.2	86.8	ريف
7.9	15.1	9.1	90.9	مدين
العلاقة حسب الجنس:				
48.1	52.2	15.0	85.0	ذكور
51.9	47.8	17.2	82.8	إناث
العلاقة حسب الفئة العمرية				
11.4	0.6	79.6	20.4	18 سنة فأقل
26.8	25.5	16.7	83.3	25-19
25.9	30.6	13.9	86.1	35-26
14.9	21.4	11.7	88.3	45-36
5.2	12.5	7.4	92.6	55-46
5.0	6.2	13.3	86.7	65-56
10.8	3.3	38.5	61.5	66 فما فوق
العلاقة حسب المؤهل العلمي				
17.6	19.1	15.0	85.0	ليبدائي فأقل

المؤشرات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركين في الانتخابات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركين لم يشاركوا في الانتخابات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركين لم يشاركوا في الانتخابات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركين لم يشاركوا في الانتخابات	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة
إعدادي	26.6	22.0	18.9	81.1	
ثانوي	35.5	29.2	19.0	81.0	
دبلوم متوسط	6.4	8.7	12.3	87.7	
بكالوريوس	12.4	19.5	10.9	89.1	
دبلوم عالي	0.9	0.6	23.1	76.9	
ماجستير فأعلى	0.6	0.9	10.5	89.5	
العلاقة حسب الحالة الزوجية					
أعزب	42.0	25.7	23.8	76.2	
متزوج	51.0	69.6	12.3	87.7	
مطلق	0.9	0.7	20.0	80.0	
أرمل	6.1	3.8	23.3	76.7	
منفصل	0.0	0.2	0.0	100.0	



جدول 11 (تابع): التوزيع النسبي لمشاركة المبحوثين في الانتخابات

التشريعية الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة

المؤشرات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركون في الانتخابات	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركون في الانتخابات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة
العلاقة حسب الحالة العملية:					
موظف حكومي	19.0	6.2	93.8		6.8
موظف في القطاع الخاص	8.0	13.1	86.9		6.5
موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	2.2	19.1	80.9		2.8
موظف في مؤسسات غير ربحية (NGO) (جمعية)	1.0	10.5	89.5		0.6
صاحب عمل	6.1	7.4	90.6		3.4
يعمل لحسابه	6.7	10.1	89.9		4.0
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	1.1	20.0	80.0		1.6
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	3.0	20.9	79.1		4.3
عاطل عن العمل	12.0	18.3	81.7		14.6
طالب متفرغ للدراسة	9.4	28.2	71.8		19.9
متفرغ لأعمال المنزل	30.7	17.1	82.9		34.2
أخرى	0.9	21.1	78.9		1.2
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيد المبحوث:					
يسار منظمة التحرير	5.6	21.7	78.3		8.2
فتح	33.7	7.6	92.4		14.6
حماس	15.5	10.9	89.1		9.9
الجهاد الإسلامي	1.6	28.2	71.8		3.2
تنظيمات سياسية أخرى	1.2	21.4	78.6		1.7
مستقل إسلامي	3.1	29.5	70.5		6.7
مستقل وطني	3.8	10.4	89.6		2.3
لا يؤيد أحد من الأحزاب والحركات السياسية	29.0	19.7	80.3		37.3
أخرى/ لا جواب	6.5	32.0	68.0		16.0



جدول 12: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين شاركوا أو امتهنوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة

(خلال 12 شهر الماضية) حسب مجموعة من المؤشرات

		المؤشرات		المقدمة حسب المنطقة			
	النسبة داخل المجموع	النسبة من المؤشر	النسبة داخل المجموع	النسبة من المؤشر	النسبة داخل المجموع	النسبة من المؤشر	النسبة داخل المجموع
نسبة الذين شاركوا (خلال 12 شهرًا الماضية) في انتخابات التشريعية السابقة (خلال 12 شهرًا الماضية) يوزع ممن شاركوا (خلال 12 شهرًا الماضية) بتمويل من مؤشرات سياسية ومسيرات سياسية	نسبة الذين قاموا (خلال 12 شهرًا الماضية) بتمويل من مؤشرات سياسية ومسيرات سياسية	نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في انتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين حضروا (خلال 12 شهرًا الماضية)	نسبة الذين شاركوا أو امتهنوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية	نسبة الذين شاركوا أو امتهنوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية	نسبة الذين شاركوا أو امتهنوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية	نسبة الذين شاركوا أو امتهنوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية
المقدمة حسب المنطقة	المقدمة حسب الجنس						
باقي الصفة الغربية محافظة القدس الأراضي الفلسطينية	شمال الصفة الغربية وسط الصفة الغربية (بدون محافظة القدس) جنوب الصفة الغربية	شمال الصفة الغربية وسط الصفة الغربية (بدون محافظة القدس) جنوب الصفة الغربية	شمال الصفة الغربية وسط الصفة الغربية (بدون محافظة القدس) جنوب الصفة الغربية	شمال الصفة الغربية وسط الصفة الغربية (بدون محافظة القدس) جنوب الصفة الغربية	شمال الصفة الغربية وسط الصفة الغربية (بدون محافظة القدس) جنوب الصفة الغربية	شمال الصفة الغربية وسط الصفة الغربية (بدون محافظة القدس) جنوب الصفة الغربية	شمال الصفة الغربية وسط الصفة الغربية (بدون محافظة القدس) جنوب الصفة الغربية
إيات ذكور إناث	ذكور إناث						
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني	العلاقة حسب مفهوم	العلاقة حسب الجنس:					
حضر ريف مدين	حضر ريف مدين	ذكور إناث	ذكور إناث	ذكور إناث	ذكور إناث	ذكور إناث	ذكور إناث
58.6 5.7 100.0	35.4 15.0 32.1	52.6 6.7 100.0	29.6 11.7 6.5	49.7 6.2 100.0	6.1 20.0 5.7	70.0 7.4 100.0	7.9 5.7 5.7
41.3 15.7 43.0	28.5 35.2 46.3	48.2 19.1 32.7	27.8 35.5 29.4	54.3 29.6 16.0	6.5 11.4 3.0	40.0 20.0 40.0	6.5 8.6 11.8
55.4 30.2 14.5	30.3 37.1 30.4	57.0 27.8 15.2	29.0 31.7 29.7	57.1 28.2 14.7	6.4 7.0 6.3	57.1 19.0 23.8	4.9 4.8 12.5
69.1 30.9	44.1 20.0	67.8 32.2	40.2 19.4	76.7 23.3	10.0 3.1	61.9 38.1	6.9 4.4
10.0 41.0 15.8	56.7 46.3 37.2	11.1 43.6 14.6	58.9 45.8 32	13.0 47.5 16.7	14.9 10.9 7.9	14.3 19.0 4.8	10.0 7.0 3.0



جدول 12 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين شاركوا أو امتهنوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة (خلال 12 شهر الماضية) حسب مجموعه من المؤشرات

المؤشرات	السياسية المختلفة (خلال 12 شهر الماضية)						
	نسبة الذين شاركوا (دخل) نسبة الذين حضروا (دخل) نسبة الذين قاموا (دخل) نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة 12 شهرًا الماضية)	نسبة الذين شاركوا (دخل) نسبة الذين حضروا (دخل) نسبة الذين قاموا (دخل) نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة 12 شهرًا الماضية)	نسبة الذين شاركوا (دخل) نسبة الذين حضروا (دخل) نسبة الذين قاموا (دخل) نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة 12 شهرًا الماضية)	نسبة الذين شاركوا (دخل) نسبة الذين حضروا (دخل) نسبة الذين قاموا (دخل) نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة 12 شهرًا الماضية)	نسبة الذين شاركوا (دخل) نسبة الذين حضروا (دخل) نسبة الذين قاموا (دخل) نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة 12 شهرًا الماضية)	نسبة الذين شاركوا (دخل) نسبة الذين حضروا (دخل) نسبة الذين قاموا (دخل) نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة 12 شهرًا الماضية)	نسبة الذين شاركوا (دخل) نسبة الذين حضروا (دخل) نسبة الذين قاموا (دخل) نسبة الذين امتهنوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة 12 شهرًا الماضية)
النسبة داخل المؤشر المجموع	النسبة من المؤشر المجموع	النسبة داخل المؤشر المجموع	النسبة من المؤشر المجموع	النسبة داخل المؤشر المجموع	النسبة من المؤشر المجموع	النسبة داخل المؤشر المجموع	النسبة من المؤشر المجموع
العلاقة حسب الحالة العلية:							
موظف حكومي							
موظف في القطاع الخاص							
موظف في هيئة دولية أو كالة غوث							
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)							
صاحب عمل							
يعمل لحسابه							
يعمل لدى الأسرة بجور اجر							
يعمل في إسرائيل/المسطوطنت							
عاطل عن العمل							
طالب متفرغ للدراسة							
متفرغ لأعمال المنزل							
أخرى							
العلاقة حسب المؤهل العلمي							
ابتدائي فناقل							
إعدادي							



الجنس	نسبة الدخل المطلق من المدخرة للمدخليات التعليمية المسجلة لدى مدارس التعليم الأساسي	نسبة الدخل المطلق من المدخرة للمدخليات التعليمية المسجلة لدى مدارس التعليم الأساسي	
		نسبة الدخل المطلق من المدخرة للمدخليات التعليمية المسجلة لدى مدارس التعليم الأساسي	نسبة الدخل المطلق من المدخرة للمدخليات التعليمية المسجلة لدى مدارس التعليم الأساسي
ثانوي	31.8	32.9	31.6
دبلوم متوسط	9.5	36.2	9.9
بكالوريوس	23.4	43.3	26.7
دبلوم عالي	0.7	50.0	1.1
ماجستير فاعلي	0.4	15.8	0.7

• تم حذف بند قطاع غزة في الخالدة (نسبة الذين حضروا (أقل 12 شهراً الماضية) احتسابات أو ندوات سينسيّة) وذلك لأن العيادة في القطاع غير مملوقة.



* جدول 13: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يؤمنون بالشططات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات

النوع												المادة حسب المادة الزرقاء													
النوع						المادة حسب المادة الزرقاء						النوع						المادة حسب المادة الزرقاء							
النوع			المادة حسب المادة الزرقاء			النوع			المادة حسب المادة الزرقاء			النوع			المادة حسب المادة الزرقاء			النوع			المادة حسب المادة الزرقاء				
النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	
أعزب	متزوج	متطلق	أرمل	متطل	متطل	أعزب	متزوج	متطلق	أعزب	متزوج															
23.9	24.7	32.2	9.9	37.3	30.2	25.0	22.5	22.5	15.2	27.6	22.6	15.2	22.0	42.3	5.9	30.4	51.5	1.1	32.8	53.8					
15.1	33.3	29.9	16.9	40.3	20.6	36.9	18.9	9.2	17.3	27.9	13.8	10.0	26.4	41.0	7.5	33.8	35.0	1.4	33.7	51.9					
32.4	26.5	11.8	29.4	29.4	33.3	14.3	14.3	16.7	40.0	10.0	20.0	8.6	42.9	11.8	26.5	35.3	11.8	35.3	47.1						
18.2	29.8	23.1	30.7	26.3	14.0	58.3	8.3	5.0	30.7	13.6	8.0	16.5	20.7	22.3	31.9	274	16.8	13.3	40.0	26.7					
16.7	33.3	0.0	57.1	28.6	14.3	25.0	25.0	0.0	33.3	33.3	0.0	14.3	14.3	14.3	0.0	50.0	16.7	0.0	71.4	14.3					

* يتم حذف بند قطع
** يثبتناه القدم

62

جدول 13 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يقومون بالنشاطات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات

		المؤشرات																
		نطارة الأقرب إلى فلسطين أو الحديث مع الأصدقاء في الخارج								نطارة المجهول أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها								
		الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها				الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها				الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها				الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها				
		لا	لا	لا	لا													
		2-1 يقومون بنشاط	2-1 يقومون بنشاط	2-1 يقومون بنشاط	2-1 يقومون بنشاط													
		الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	
18	18- سنة ذاقل	23.3	19.2	47.9	5.5	31.5	39.7	37.7	26.4	15.1	12.3	26.3	47.4	15.1	19.2	50.7	5.5	
25-19	25-19	23.3	28.5	29.8	16.8	37.0	26.5	24.1	19.9	28.1	18.7	28.8	20.2	12.8	22.1	40.7	6.6	
35-26	35-26	16.6	31.1	32.0	11.0	39.8	24.9	30.1	23.1	8.4	14.6	30.4	14.2	12.6	24.5	44.8	7.2	
45-36	45-36	13.8	31.2	30.0	11.9	40.0	22.0	32.1	18.8	6.3	14.4	23.0	12.6	9.3	26.7	37.0	5.8	
55-46	55-46	14.4	35.4	24.4	16.5	44.5	15.7	42.5	18.8	9.4	23.9	27.5	12.4	7.0	27.9	37.9	6.5	
65-56	65-56	19.3	28.0	27.3	24.6	28.2	21.1	54.9	7.3	4.9	14.7	26.4	14.7	12.6	29.1	36.4	16.1	
66	فما فوق	19.8	31.0	23.0	37.2	37.2	12.4	67.6	13.5	5.4	27.8	21.3	12.0	25.2	18.9	31.5	28.1	
15.2	30.6	31.9	7.2	44.5	27.9	24.4	24.0	12.8	13.0	28.0	17.7	7.6	30.4	45.5	3.7	32.9	50.8	
14.7	33.2	29.5	6.3	36.8	30.0	19.7	22.1	13.1	13.3	30.4	17.1	7.8	30.7	35.4	2.6	34.2	50.5	
42.0	42.0	16.0	24.0	6.0	44.0	30.0	33.3	24.2	9.1	7.3	29.3	29.3	26.0	12.0	34.0	0.0	32.0	44.0
40.0	40.0	25.0	15.0	42.1	36.8	15.8	60.0	6.7	6.7	10.0	30.0	5.0	35.0	15.0	0.0	32.8	38.1	
(NGO)	غير رسمية (جمعية)	موظفي موسسات دولية وكالة غوث	موظفي حكومي	الخاص	منطقة حسكة العالية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	الملفات العربية	

لردة الأصلية في السلطان للسيد مسلم سواه على السيد أو غيرها	لردة الأصلية في السلطان للسيد مسلم سواه على السيد أو غيرها	لردة الأصلية في السلطان للسيد مسلم سواه على السيد أو غيرها	لردة الأصلية في السلطان للسيد مسلم سواه على السيد أو غيرها
لا 2-1 بعمون في ذلك	لا 2-1 بعمون في ذلك	لا 2-1 بعمون في ذلك	لا 2-1 بعمون في ذلك
مراهق في الأشواع الشعر	مراهق في الأشواع الشعر	مراهق في الأشواع الشعر	مراهق في الأشواع الشعر
12.0 36.8 30.4 5.6 48.8 27.2 29.2 15.6 7.3 11.1 30.8 12.8 4.0 27.0 44.4 2.4 29.6 49.6 0.8 37.3 55.6	17.1 23.3 37.0 10.3 33.8 30.3 27.2 23.7 8.8 9.9 28.2 21.4 13.5 18.9 47.3 4.8 32.2 47.3 0.7 32.4 56.1	19.2 42.3 30.8 18.5 40.7 25.9 33.3 26.7 6.7 10.0 10.0 5.0 11.1 29.6 44.4 8.0 36.0 32.0 3.7 51.9 33.3	23.5 25.9 23.5 7.2 36.1 21.7 28.8 21.2 1.9 18.3 23.3 13.3 18.8 27.1 34.1 3.6 29.8 42.9 1.2 42.4 42.4
صاحب عمل يعمل لديه يكون لغير يعمل لدى الآخرين ليس لدي المستذيلات عاطل عن العمل طالب متخرج للدرسة متخرج لأعمال المنزل أخرى	صاحب عمل يعمل لديه يكون لغير يعمل لدى الآخرين ليس لدي المستذيلات عاطل عن العمل طالب متخرج للدرسة متخرج لأعمال المنزل أخرى	صاحب عمل يعمل لديه يكون لغير يعمل لدى الآخرين ليس لدي المستذيلات عاطل عن العمل طالب متخرج للدرسة متخرج لأعمال المنزل أخرى	صاحب عمل يعمل لديه يكون لغير يعمل لدى الآخرين ليس لدي المستذيلات عاطل عن العمل طالب متخرج للدرسة متخرج لأعمال المنزل أخرى

جدول 13 (تابع): التوزيع النسبي للمدحوبين الذين يقومون بنشاطات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات

جدول 14: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة (خلال 12 شهراً الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة

نسبة من المجموع	نسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات للعشيرة أو الحمولة		نسبة الذين يملكون ديواناً للعشيرة أو الحمولة			
	لا	نعم	النسبة من المجموع	لا	نعم	
المنطقة الجغرافية						
52.8	59.3	40.7	51.3	50.3	49.7	باقي الضفة الغربية
13.2	54.9	45.1	10.0	55.8	44.2	محافظة القدس
34.0	60.0	40.0	38.7	42.2	57.8	قطاع غزة
100.0	59.0	41.0	100.0	48.1	51.9	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية						
41.3	66.9	33.1	46.4	55.1	44.9	شمال الضفة الغربية
8.6	77.9	22.1	8.8	72.4	27.6	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
50.1	38.5	61.5	44.8	32.1	67.9	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني						
57.9	59.4	40.6	65.9	41.4	58.6	حضر
26.1	58.9	41.1	22.6	55.5	44.5	ريف
16.0	57.1	42.9	11.5	61.1	38.9	مixin
العلاقة حسب الحالة الزوجية						
27.7	62.3	37.7	27.7	52.3	47.7	أعزب
67.5	56.3	43.7	67.6	44.7	55.3	متزوج
1.0	70.6	29.4	1.1	58.8	41.2	مطلق
3.6	69.7	30.3	3.5	61.9	38.1	أرمل
0.3	57.1	42.9	0.1	83.3	16.7	متفصل
المستوى التعليمي						
15.8	65.7	34.3	14.1	61.3	38.7	ابتدائي فأقل
22.6	59.5	40.5	25.2	43.0	57.0	إعدادي
27.9	63.3	36.7	29.8	50.5	49.5	ثانوي
10.0	51.2	48.8	7.9	50.7	49.3	دبلوم متوسط
21.7	48.7	51.3	21.6	35.9	64.1	بكالوريوس



النسبة من المجموع	نسبة المشاركة في شبكات أو فعاليات للعشيرة أو الجماعة		نسبة الذين يملكون ديواناً للعشيرة أو الحمولة			المتغيرات
	لا	نعم	النسبة من المجموع	لا	نعم	
0.7	4.7	58.3	0.5	41.7	58.3	وبدبلوم عالي
1.4	26.3	73.7	0.9	36.8	63.2	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب الحالة العملية:						
24.0	39.4	60.6	21.9	28.5	71.5	موظف حكومي
9.9	50.3	49.7	8.0	47.6	52.4	موظف في القطاع الخاص
2.4	53.1	46.9	1.8	55.1	44.9	موظف في هيئة دولية/وكالة غوث
0.3	85.0	15.0	0.4	76.2	23.8	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)
7.2	45.2	54.8	5.3	47.6	52.4	صاحب عمل
9.1	40.8	59.2	5.6	53.0	47.0	يعمل لحسابه
1.4	51.9	48.1	1.4	30.8	69.2	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
5.0	42.2	57.8	3.6	47.1	52.9	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
12.3	58.6	41.4	10.3	55.6	44.4	عاطل عن العمل
9.9	68.4	31.6	10.9	55.1	44.9	طالب متفرغ للدراسة
17.3	77.4	22.6	29.3	50.5	49.5	متفرغ لأعمال المنزل
1.4	40.9	59.1	1.4	21.7	78.3	آخر



جدول 14 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة خلال 12 شهراً الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة

الجنس	السن	المتغير	نسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات للعشيرة أو الحمولة		نسبة الذين يملكون ديواناً للعشيرة أو الحمولة		نسبة من المجموع
			نعم	لا	نعم	لا	
ذكر	18 سنة فأقل	العائلات العبرية	69.1	44.0	56.0	56.9	41.5
أنثى	18 سنة فأقل		30.9	74.3	25.7	43.1	54.8
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:							
يسار منظمة التحرير	18 سنة فأقل	الجهاد الإسلامي	3.0	78.6	21.4	4.0	62.9
فتح	18 سنة فأقل	تنظيمات سياسية أخرى	32.9	52.4	47.6	35.4	35.8
حماس	18 سنة فأقل	مستقل إسلامي	11.8	64.6	35.4	14.2	46.5
الجهاد الإسلامي	35-44	مستقل وطني	1.1	78.8	21.2	2.2	46.2
فتح	35-44	غير ملحوظ	1.6	50.0	50.0	1.2	54.5
حماس	35-44	غير ملحوظ	4.7	56.8	43.2	4.7	45.9
غير ملحوظ	35-44	غير ملحوظ	3.7	57.8	42.2	4.0	42.9
غير ملحوظ	35-44	غير ملحوظ	33.2	57.3	42.7	27.4	55.0
غير ملحوظ	35-44	غير ملحوظ	8.0	63.0	37.0	7.0	59.3
غير ملحوظ	35-44	غير ملحوظ					40.7
غير ملحوظ	35-44	غير ملحوظ					آخر/ لا جواب



جدول 15: التوزيع النسبي للمبجولين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة

النفقة حسب الحالة الزوجية											
نسبة ملحوظة في نفقة العزباء (نسبة 15%)											
نسبة ملحوظة في نفقة العزباء (نسبة 15%)											
أعزب	48.4	32.3	18.2	54.9	24.5	14.4	6.2	53.1	33.3	8.9	4.7
متزوج	58.3	28.9	10.0	48.1	25.3	21.4	5.2	53.6	26.5	16.1	3.8
متطلق	36.4	36.4	27.3	41.7	41.7	8.3	8.3	41.7	33.3	25.0	0.0
أرمل	48.6	43.2	8.1	53.8	34.6	11.5	0.0	62.5	33.3	4.2	0.0
متطلّع	33.3	33.3	33.3	33.3	0.0	50.0	50.0	0.0	100.0	0.0	0.0

• تم حذف بند قطاع غذاء في الجدول رقم 15 وذلك لأن العزباء في القطاع غير ممثلة بالنسبة لها هذا السؤال.



جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيره و الذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته،

حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختلطة

ذات طبيعة خدمية (استناداً لبيانات العملة (الج))										ذات طبيعة تضييفية (استناداً لبيانات العملة (الج))									
المؤشرات					الطلاب العرب					ذات طبيعة ملتبسة (استناداً لبيانات العملة (الج))					ذات طبيعة خدمية (استناداً لبيانات العملة (الج))				
السنوات		في السنة		الأسبوع		الشهر		السنوات		في السنة		الأسبوع		الشهر		السنوات		في السنة	
السنوات	في السنة	الأسبوع	الشهر	السنوات	في السنة	الأسبوع	الشهر	السنوات	في السنة	الأسبوع	الشهر	السنوات	في السنة	الأسبوع	الشهر	السنوات	في السنة	الأسبوع	الشهر
18	منذ فأقل																		
4.0	60.9	26.1	13.0	66.7	19.0	14.3	0.0	80.0	10.0	10.0	0.0	85.7	4.8	9.5	0.0				
4.1	52.3	25.5	18.1	53.6	21.6	17.6	7.2	52.0	36.4	7.1	4.4	61.4	23.8	10.5	4.3				
1.5	55.8	31.0	11.7	49.0	25.7	17.9	7.4	54.4	24.8	17.8	3.0	64.7	28.3	5.3	1.8				
3.2	55.9	28.4	12.6	42.9	28.6	25.4	3.2	53.6	26.8	16.0	3.6	70.6	18.7	3.2	7.5				
0.8	58.8	32.8	7.6	49.5	29.4	17.4	3.7	50.5	36.9	7.2	5.4	63.1	28.2	6.8	1.9				
1.4	57.1	32.9	8.6	54.0	26.0	20.0	0.0	53.7	18.5	18.5	9.3	77.3	22.7	0.0	0.0				
0.0	39.6	56.3	4.2	63.6	22.7	13.6	0.0	51.7	17.2	31.0	0.0	60.0	12.0	28.0	0.0				
الملاحة حسب الدائرة العاملية:										الدائرة العاملية حسب الدائرة العاملية:									
3.0	49.8	31.2	16.0	36.5	21.6	38.0	3.8	41.5	31.1	23.6	3.8	59.3	24.1	15.6	1.0	موظفو حكومي			
1.1	48.9	41.5	8.5	51.1	29.3	10.9	8.7	60.0	23.3	14.4	2.2	60.2	34.1	3.4	2.3	موظفو في القطاع الخاص			
20.8	37.5	33.3	8.3	35.0	30.0	35.0	0.0	47.4	26.3	5.3	21.1	71.4	9.5	0.0	19.0	موظفو في هيئة دولية أو محلية			
20.0	20.0	60.0	0.0	50.0	50.0	0.0	75.0	25.0	0.0	0.0	80.0	20.0	0.0	0.0	0.0	موظفو في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO).			
0.0	64.3	25.7	10.0	28.6	42.9	26.8	1.8	35.7	53.6	8.9	1.8	50.0	37.9	1.7	10.3	صاحب عمل			

جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيره والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة

المؤشرات	العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي ينويه بالبحث:									
	يسار منظمة التحرير	فتح	حماس	الجهاد الإسلامي	تنظيمات سياسية أخرى	مستقل إسلامي	مستقل وطني	لا ينوي أحد من الأحزاب	آخر/ لا جواب	المسقوع التعليمي
ولا مرة في السنة	مرة في الأسبوع	مرة في الشهر	مرة في السنة	مرة في الأسابيع	مرة في الشهر	مرة في الأسابيع	مرة في الشهر	مرة في الأسابيع	مرة في الشهر	نقص البليدة، خدمات عامة (البغ)
ذات طبيعة ملتمسية (متقدمة قنسية)	ذات طبيعة اقتصادية (متقدمة قنسية)	ذات طبيعة خدمية (متقدمة قنسية)	ذات طبيعة ملتمسية (متقدمة قنسية)							
ذات طبيعة ملتمسية (متقدمة قنسية)	ذات طبيعة اقتصادية (متقدمة قنسية)	ذات طبيعة خدمية (متقدمة قنسية)	ذات طبيعة ملتمسية (متقدمة قنسية)							
0.0	45.2	35.5	19.4	16.7	40.0	30.0	13.3	29.0	41.9	19.4
1.2	56.8	27.8	14.2	43.4	21.2	27.7	7.7	40.2	39.3	17.4
5.9	66.1	22.0	5.9	49.0	33.0	14.0	4.0	55.6	23.2	18.2
0.0	63.6	18.2	18.2	50.0	30.0	10.0	10.0	60.0	20.0	10.0
0.0	43.8	37.5	18.8	53.3	40.0	6.7	0.0	60.0	33.3	6.7
0.0	50.0	23.9	26.1	55.6	35.6	8.9	0.0	59.1	34.1	6.8
0.0	52.6	36.8	10.5	53.1	28.1	15.6	3.1	29.4	41.2	14.7
2.0	52.9	33.7	11.3	56.8	26.5	12.2	4.4	67.1	19.9	10.7
5.1	49.5	37.4	8.1	58.9	13.7	24.7	2.7	68.1	12.5	9.7
2.4	62.7	24.1	10.8	68.6	18.2	11.7	1.5	66.4	25.7	7.1
0.4	59.5	29.7	10.3	45.0	29.7	19.3	5.9	50.9	26.6	18.7
2.0	47.0	38.3	12.8	48.1	25.0	18.2	8.7	58.1	30.4	8.1



جدول 16: التوزيع النسبي للمبحوثين المنتسبين لجمعيات تخصص

أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة

النسبة من المجموع			المتغيرات
	لا	نعم	
المنطقة الجغرافية			
35.7	90.1	9.9	باقي الضفة الغربية
25.9	77.5	22.5	محافظة القدس
100.0	87.2	12.8	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية			
41.8	91.1	8.9	شمال الضفة الغربية
14.9	90.8	9.2	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
43.3	88	12	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني			
61.1	87.5	12.5	حضر
16.2	89.6	10.4	ريف
22.7	82.9	17.1	مخيم
الجنس			
84.9	79.4	20.6	ذكر
15.1	95.9	4.1	أنثى
الفئات العمرية			
1.1	94.4	5.6	18 سنة فأقل
24.3	88.2	11.8	25-19
30.8	85.9	14.1	35-26
20.0	87.1	12.9	45-36
12.4	85.8	14.2	55-46
8.1	83.7	16.3	65-56
3.2	92.3	7.7	66 فما فوق
المستوى التعليمي			
11.3	91.6	8.4	ابتدائي فأقل
19.9	88.8	11.2	إعدادي
22	91.3	8.7	ثانوي
7	89.1	10.9	دبلوم متوسط
33.3	75.6	24.4	بكالوريوس



النسبة من المجموع	لا	نعم	
1.6	62.5	37.5	ببلوم عالي
4.8	25	75	ماجستير فاعل
			التأييد السياسي
4.9	89.9	10.1	يسار منظمة التحرير
39.1	82.2	17.8	فتح
11.4	88.6	11.4	حماس
1.6	85.7	14.3	الجهاد الإسلامي
1.6	81.3	18.8	تنظيمات سياسية أخرى
6.5	79.3	20.7	مستقل إسلامي
2.7	90.6	9.4	مستقل وطني
25	90.3	9.7	لا أحد من الفصائل
7.1	90.8	9.2	لا جواب

- تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 16 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.



**جدول 16 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين المنتسبين لجمعيات
تخص أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة**

النسبة من المجموع	نعم	لا	المتغيرات	
			العلاقة حسب الحالة الزوجية:	
31.9	86.0	14.0		أعزب
62.7	87.4	12.6		متزوج
1.6	86.4	13.6		مطلق
3.2	91.5	8.5		أرمل
0.5	75.0	25.0		منفصل
العلاقة حسب الحالة العملية:				
34.6	74.2	25.8		موظف حكومي
15.1	76.7	23.3		موظف في القطاع الخاص
4.5	68.0	32.0		موظف في هيئة دولية/وكالة غوث
0.6	90.9	9.1	(NGO، جمعية، مؤسسات غير ربحية)	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)
5.6	86.5	13.5		صاحب عمل
5.6	86.1	13.9		يعمل لحسابه
0	100	0.0		يعمل لدى الأسرة بدون اجر
6.1	78.8	21.2		يعمل في إسرائيل/المستوطنات
16.2	82.5	17.5		عاطل عن العمل
3.9	95.8	4.2		طالب متفرغ للدراسة
7.8	96.7	3.3		متفرغ لأعمال المنزل
0.0	100	0.0		أخرى



جدول 17: نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلد الواحدة الذين شاركوا (خلال ستة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم حسب بعض المتغيرات المختارة

وتيرة المشاركة				المنطقة الجغرافية
نادرًا	أحياناً	غالباً	دائماً	
				باقي الضفة الغربية
4.9	30.5	41.5	23.2	محافظة القدس
17.3	28.8	36.5	17.3	الأراضي الفلسطينية
				العلاقة حسب المنطقة الجغرافية
5.6	38.9	33.3	22.2	شمال الضفة الغربية
9.1	36.4	36.4	18.2	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
2.8	19.4	52.8	25.0	جنوب الضفة الغربية
				نوع التجمع السكاني
15.3	25.0	39.5	20.2	حضر
9.8	29.2	39.0	22.0	ريف
8.0	42.0	30.0	20.0	مخيم
				الجنس
10.5	30.8	36.6	22.1	ذكر
23.3	23.3	39.5	14.0	أنثى
				العلاقة حسب الحالة الزوجية
8.2	37.7	41.0	13.1	أعزب
14.7	26.6	35.7	23.1	متزوج
0.0	0.0	50	50	مطلق
28.6	28.6	28.6	14.3	أرمل
0.0	100	0.0	0.0	منفصل

• تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 17 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 17 (تابع): نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلدة الواحدة الذين شاركوا (خلال الستة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم حسب بعض المتغيرات المختارة

نثرا	أجيادنا	غالباً	دائماً	المتغيرات	
				وتيرة المشاركة	المستوى التعليمي
العلاقة حسب الفئة العمرية					
16.7	33.3	37.5	12.5		ابتدائي فاصل
18.2	31.8	31.8	18.2		إعدادي
8.2	26.5	57.1	8.2		ثانوي
50.0	35.0	35.0	25.0		دبلوم متوسط
4.7	31.3	29.7	34.4		بكالوريوس
0.0	25.0	50.0	25.0		دبلوم عالي
77.8	11.1	11.1	0.0		ماجستير فأعلى
الحالة العملية					
12.3	35.4	30.8	21.5		موظف في القطاع الحكومي
6.7	26.7	43.3	23.3		موظف في القطاع الخاص
0.0	22.2	22.2	55.6		موظف في هيئة دولية / وكالة غوث
0.0	100	0.0	0.0		موظف في قطاع غير حكومي
9.1	27.3	36.4	27.3		صاحب عمل
5.9	58.8	23.5	11.8		يعمل لحسابه
0.0	0.0	0.0	0.0		يعمل لدى الأسرة بدون أجر
9.1	27.3	27.3	36.4		يعمل في إسرائيل أو المستوطنات
20.7	24.1	51.7	3.4		عاطل عن العمل



وتيرة المشاركة				
نادرًا	أحياناً	غالباً	دائماً	
0	22.2	55.6	22.2	طالب متفرغ للدراسة
28.0	20.0	36.0	16.0	متفرغ لأعمال المنزل
12.6	30.9	36.2	20.3	غير ذلك

العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:				
يسار منظمة التحرير	فتح	حماس	الجهاد الإسلامي	تنظيمات سياسية أخرى
10.0	0.0	90.0	0.0	يسار منظمة التحرير
13.6	27.2	37.0	22.2	فتح
3.6	42.9	39.3	14.3	حماس
0.0	33.3	33.3	33.3	الجهاد الإسلامي
33.3	33.3	33.3	0.0	تنظيمات سياسية أخرى
7.7	76.9	7.7	7.7	مستقل إسلامي
25.0	25.0	37.5	12.5	مستقل وطني
17.3	25.0	34.6	23.1	لا يؤيد أحد من الأحزاب والحركات السياسية
11.8	17.6	29.4	41.2	آخر/ لا جواب



جدول 18: توزع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين وبعض المتغيرات المختارة

عدد الأصدقاء					المتغيرات
لا أصدقاء حميمين	1-2 أصدقاء	3-5 أصدقاء	6-10 أصدقاء	11 فلكثر	
المنطقة الجغرافية					
باقي الضفة الغربية	12.1	36.2	37.9	11.3	
محافظة القدس	11.6	38.1	32.1	12.9	
قطاع غزة	10.8	50.2	27.6	7.5	
الأراضي الفلسطينية	11.6	41.3	33.6	10.2	
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية					
شمال الضفة الغربية	14.3	36.6	33.5	13.3	
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	9.6	26.3	40.7	21.1	
جنوب الضفة الغربية	9.7	40.4	43.5	3.3	
نوع التجمع السكاني					
حضر	11.9	44.5	30.6	9.4	
ريف	12.1	34.3	37.6	13.8	
مخيم	9.7	41.3	38.2	6.8	
الجنس					
ذكر	16.1	41.3	29.9	7.9	
إناث	7.0	41.2	37.5	12.5	
العلاقة حسب الحالة الزوجية					
أعزب	16.5	42.9	32.1	5.4	
متزوج	9.7	42	34.4	10.6	
مطلق	2.9	38.2	41.2	5.9	
أرمل	9.4	22.2	29.1	35	
منفصل	0.0	42.9	42.9	14.3	
المستوى التعليمي					
ابتدائي فاقد	8.7	31.5	32.5	25.2	
إعدادي	12.2	39.5	34.4	11.1	
ثانوي	13.2	47.0	31.8	4.2	
بكالوريوس	11.58	35.1	41.8	7.7	
دبلوم متوسط	10.9	47.3	33	4.2	
دبلوم عالي	15.4	46.2	30.8	0	



عدد الأصدقاء					
نوع الصداقات	11 أصدقاء	10-6 أصدقاء	5-3 أصدقاء	2-1 أصدقاء	لا أصدقاء جميين
0.0	15.8	21.1	31.6	31.6	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب الفئة العمرية					
11.1	22.2	37.5	25.0	4.2	18 سنة فأقل
2.7	14.6	50.4	28.4	3.9	25-19
4.3	9.2	40.8	38.1	7.7	35-26
1.6	14.3	37.7	36.3	10.2	45-36
2.7	5.7	36.0	41.4	14.2	55-46
4.1	7.6	34.5	30.3	23.4	65-56
4.1	9.8	30.3	18.0	37.7	فما فوق 66



جدول 18 (تابع): توزع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين وبعض المتغيرات المختارة

عدد الأصدقاء					المتغيرات
لا أصدقاء حميمين	1-2 أصدقاء	3-5 أصدقاء	6-10 أصدقاء	11 فلتر	
موظف في القطاع الحكومي	4.7	30.4	44.8	13.1	7.1
موظف في القطاع الخاص	3.2	32.4	45.9	14.6	3.8
موظف في هيئة دولية / وكالة غوث	0.0	36.0	42.0	20.0	2.0
موظف في قطاع غير حكومي	0.0	75.0	20.0	5.0	0.0
صاحب عمل	8.9	25.0	43.5	15.3	7.3
يعمل لحسابه	10.9	27.2	37.5	15.0	9.5
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	11.5	30.8	30.8	26.9	0.0
يعمل في إسرائيل أو المستوطنات	7.1	35.7	42.9	10.7	3.6
عاطل عن العمل	5.9	39.2	45.8	7.6	1.4
طالب متفرغ للدراسة	2.6	32.9	45.4	18.1	1.0
متفرغ لأعمال المنزل	15.0	37.3	39.2	7.1	1.4
غير ذلك	22.7	18.2	22.7	31.8	4.5
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:					
يسار منظمة التحرير	5.0	28.6	44.3	20.7	1.4
فتح	5.8	30.9	46.2	13.4	3.7
حماس	12.0	31.4	40.2	12.9	3.5
الجهاد الإسلامي	1.9	40.4	23.1	30.8	3.8
تنظيمات سياسية أخرى	6.3	28.1	43.8	18.8	3.1
مسنبل إسلامي	10.7	36.6	38.4	10.7	3.6
مسنبل وطني	8.9	35.6	41.1	10.0	4.4
لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية	13.9	37.4	39.7	6.7	2.3
آخر/ لا جواب	14.0	31.2	36.7	11.6	6.5



**جدول 19: نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية
مختلفة حسب بعض المتغيرات المختارة**

المتغير	نعم	لا
المنطقة الجغرافية		
	51.0	49.0
	31.9	68.1
	47.9	52.1
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية		
	51.9	48.1
	52.9	47.1
	48.7	51.3
	48.9	51.1
نوع التجمع السكاني		
	45.3	54.7
	53.0	47.0
	49.0	51.0
الجنس		
	63.1	36.9
	31.4	68.6
الفئات العمرية		
	64.2	35.8
	54.0	46.0
	51.2	48.8
	46.3	53.7
	35.6	64.4
	30.6	69.4
	31.5	68.5
المستوى التعليمي		
	32.6	67.4
	42.3	57.7
	50.2	49.8

		المتغيرات
لا	نعم	
47.3	52.7	دبلوم متخصص
37.4	62.6	بكالوريوس
50.0	50.0	دبلوم عالي
46.2	53.8	ماجستير فأعلى
		التأييد السياسي
21.0	79.0	يسار منظمة التحرير
40.3	59.7	فتح
45.8	54.2	حماس
24.0	76.0	الجهاد الإسلامي
43.3	56.7	تنظيمات سياسية أخرى
61.4	38.6	مستقل إسلامي
53.6	46.4	مستقل وطني
68.9	31.1	لأحد من الفصائل
68.0	32.0	لا جواب

- تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 19 وذلك لأن العينة في القطاع غير مماثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 19 (تابع): نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية مختلفة حسب بعض المتغيرات المختارة

العلاقة حسب الحالة الزوجية:	نعم	لا
أعزب	59.9	40.1
متزوج	44.7	55.3
مطلق	39.4	60.6
أرمل	7.8	92.2
منفصل	16.7	83.3
العلاقة حسب الحالة العملية:		
موظف حكومي	65.5	34.5
موظف في القطاع الخاص	62.5	37.5
موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	30.6	69.4
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	55.0	45.0
صاحب عمل	56.9	43.1
يعمل لحسابه	62.4	37.6
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	73.1	26.9
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	53.8	46.2
عاطل عن العمل	52.2	47.8
طالب متفرغ للدراسة	54.5	45.5
متفرغ لأعمال المنزل	26.0	74.0
آخرى	62.5	37.5

جدول 20: نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين بصفة عامة حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات				المنطقة الجغرافية
لا يمكن الثقة بالآخرين بصفة عامة (من المجموع)	لا يمكن الثقة بالآخرين بصفة عامة	يمكن الثقة بالآخرين بصفة عامة (من المجموع)	يمكن الثقة بالآخرين بصفة عامة	وجود الثقة من عدمها
52.4	82.2	58.3	17.8	باقي الضفة الغربية
12.5	87.4	9.3	12.6	محافظة القدس
35.1	84.8	32.4	15.2	قطاع غزة
100.0	83.7	100.0	16.3	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية				
47.7	77.0	65.9	23.0	شمال الضفة الغربية
16.9	87.9	10.8	12.1	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
35.4	87.6	23.3	12.4	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني				
57.2	82.1	64.1	17.9	حضر
26.5	84.4	25.1	15.6	ريف
16.4	88.6	10.8	11.4	مixin
الجنس				
50.3	83.2	52.1	16.8	ذكر
49.7	84.2	47.9	15.8	أنثى
العلاقة حسب الحالة الزوجية				
29.8	82.8	31.9	17.2	أعزب
64.7	84.8	59.5	15.2	متزوج
1.3	81.8	1.5	18.2	مطلق
3.8	74.3	6.8	25.7	أرمل
0.3	85.7	0.3	14.3	منفصل



**جدول 20 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين
بصفة عامة حسب بعض المتغيرات المختارة**

وجود الثقة من عدمها					الفنان العمرية
لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة (من المجموع)	يمكن الثقة بالناس بصفة عامة	يمكن الثقة بالناس بصفة علامة (من المجموع)	يمكن الثقة بالناس بصفة علامة		
3.1	92.6	1.3	7.4		18 سنة فأقل
27.7	85.1	24.9	14.9		25-34
28.7	84.3	27.4	15.7		35-36
20.3	85.1	18.3	14.9		45-54
11.2	84.6	10.6	15.4		55-64
5.4	82.2	6.0	17.8		65-74
3.6	61.7	11.6	38.3		فما فوق 65
المستوى التعليمي					
17.5	79.6	23.2	20.4		ابتدائي فاصل
23.4	85.2	20.9	14.8		إعدادي
31.8	85.3	28.2	14.7		ثانوي
8.1	79.8	10.6	20.2		دبلوم متوسط
17.9	84.9	16.4	15.1		بكالوريوس
0.5	83.3	0.5	16.7		دبلوم عالي
0.9	95.0	0.3	5.0		ماجستير فأعلى
التأثير السياسي					
4.9	72.1	9.8	27.9		يسار منظمة التحرير
28.8	83.5	29.1	16.5		فتح
13.3	82.7	14.3	17.3		حماس
1.6	63.5	4.8	36.5		الجهاد الإسلامي
1.3	81.8	1.5	18.2		تنظيمات سياسية أخرى
4.3	80.7	5.3	19.3		مستقل إسلامي
16.5	83.3	12.8	26.8		موطن رحبي
34.6	80.4	18.8	19.6		لأنفت في الصالحي الخاص
8.0	80.6	10.9	20.4		لوظيفي هيئة دولية وكالة غوث
0.8	76.2	1.3	23.8		الولايات المتحدة الأمريكية ربحية



				(NGO، جمعية)
5.1	80.2	6.7	19.8	صاحب عمل
6.5	87.8	4.8	12.2	يعمل لحسابه
1.1	80.8	1.3	19.2	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
3.9	91.7	1.9	8.3	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
11.4	79.6	15.5	20.4	عاطل عن العمل
12.5	82.4	14.2	17.6	طالب متخرج للدراسة
30.8	83.5	32.4	16.5	متخرج لأعمال المنزل
0.9	78.3	1.3	21.7	آخرى

جدول 21: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين
حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

العلاقة حسب المجموعة	المقدمة (السلسلة) المقدمة (الموسم)		المقدمة (الموسم) المقدمة (الموسم)							
	معدل السن	معدل السن	معدل السن	معدل السن	معدل السن	معدل السن	معدل السن	معدل السن	معدل السن	معدل السن
العلاقة حسب المنطقة										
باقي الصنفة الغربية	34.0	6.1	9.7	33.2	2.8	31.8	5.7	30.4	3.7	42.9
محافظة القدس	37.4	2.4	8.3	17.5	2.6	28.4	3.4	19.7	4.8	30.1
قطاع غزة	---	---	13.3	37.3	3.4	42.7	---	---	6.4	51.0
الأراضي الفلسطينية	37.3	6.5	10.8	32.7	3.0	34.7	6.8	29.4	4.8	44.2
العلاقة حسب المتقطعة العصرية										
شمال الصنفة الغربية	26.8	7.5	6.9	31.3	1.3	31.8	3.1	32.0	1.9	46.7
وسط الصنفة الغربية (بدون محافظة القدس)	54.8	4.5	17.3	33.2	7.5	37.5	13.9	22.5	7.5	35.0
جنوب الصنفة الغربية	35.2	4.7	10.4	36.1	3.0	28.7	6.0	32.0	4.6	40.5
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني										
حضر	36.4	5.8	10.3	32.9	3.2	32.8	7.0	26.6	5.2	40.0
ريف	37.8	7.0	11.4	34.2	3.3	37.2	5.4	34.7	3.8	49.1
مخيم	40.4	8.4	11.7	29.5	1.1	38.1	8.2	31.1	4.7	51.6
العلاقة حسب الجنس:										
ذكر	38.8	6.7	13.1	31.1	3.5	34.5	6.9	29.4	4.9	46.4
إناث	35.8	6.4	8.5	34.3	1.8	35.1	6.5	29.5	4.7	42.0

		رجل العزباء		رجال الدين		الجبران		الأشخاص الذين تعمل معهم		أفراد العشيرة (العمولة، المطلة بالمنهور المنسحب)		رجل العزباء	
		نثة كبيرة	نثة متوسطة	نثة كبيرة	نثة متوسطة	نثة كبيرة	نثة متوسطة	نثة كبيرة	نثة متوسطة	نثة كبيرة	نثة متوسطة	نثة كبيرة	نثة متوسطة
		المؤشر											
		العلاقة حسب اللغة العربية											
		18 سنة فأقل											
		35.7	1.4	9.9	40.8	3.7	22.2	8.5	11.3	1.5	61.8		
		38.8	5.6	13.3	33.9	3.2	40.3	7.9	24.7	6.2	43.1	25-19	
		35.4	5.5	11.3	28.4	2.2	31.0	7.6	26.7	6.7	41.5	35-36	
		39.7	6.1	10.8	32.6	3.4	37.0	6.1	30.2	3.7	42.7		
		39.0	5.6	7.7	34.9	6.2	31.5	6.2	38.5	1.9	44.8	55-46	
		34.2	15.1	3.4	35.6	0.0	37.5	4.0	40.0	2.0	50.0		
		30.0	17.0	10.6	37.4	0.0	33.3	1.8	46.4	1.6	54.9	65-56	
												66 فما فوق	
		العلاقة حسب المؤهل العلمي											
		ابتدائي فاصل											
		40.1	11.8	7.1	41.0	2.6	35.7	3.9	39.6	2.4	52.6		
		38.6	7.1	13.5	35.6	8.0	33.3	7.2	30.5	6.4	41.6	ابتدائي	
		37.3	4.4	9.0	29.5	1.7	35.2	8.1	24.2	5.5	44.6	ثانوي	
		43.4	6.3	12.9	24.4	3.6	32.7	7.1	29.5	2.9	38.3	ببلوم متوسط	
		30.3	4.6	12.2	31.4	0.6	37.0	6.2	26.0	4.9	40.1	بكالوريوس	
		27.3	0.0	8.3	0.0	0.0	36.4	0.0	16.7	0.0	33.3	بكالوريوس عالي	
		36.8	0.0	36.8	15.8	0.0	11.1	26.3	36.8	5.3	63.2	ماجستير فأعلى	

* تم حذف بند قطاع غرفة في الجدول رقم 21 في الحالات (الجبران & رجال العزباء) وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

(تابع): توزيع المنشآت حسب وقوعها ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين حسب مجموعه من المؤشرات المختارة

بيانات المدربين									الكل
النوع	الجنس	العمر	المهنة	الخبرة	الإمارة	المنطقة	البلد	الجنس	الكل
الطلاب	ذكور	37.7	5.4	14.7	29.4	2.2	28.3	7.0	20.2
الطلاب	إناث	37.7	7.0	9.8	34.3	3.3	38.0	7.0	32.8
الطلاب	ذكور	30.3	3.0	5.7	22.9	0.0	28.6	11.8	17.6
الطلاب	إناث	30.8	10.3	2.5	36.4	2.3	29.5	1.7	46.7
الطلاب	ذكور	42.9	0.0	0.0	14.3	25.0	0.0	0.0	49.6
الطلاب	إناث	42.9	0.0	0.0	14.3	25.0	0.0	0.0	28.6
العلاقة حسب الحالة الزوجية:									
أعزب	ذكور	28.9	6.1	10.5	28.1	1.8	40.3	5.0	34.3
متزوج	ذكور	29.2	5.4	13.8	21.3	3.2	42.3	6.8	24.7
متزوج	إناث	39.6	20.8	14.3	22.4	0.0	41.9	20.0	28.0
孀寡	ذكور	50.0	5.0	20.0	0.0	47.1	36.8	10.5	0.0
孀寡	إناث	47.2	4.8	22.6	28.2	9.0	26.2	5.5	33.9
معيل لحسابه	ذكور	51.7	4.9	9.5	38.1	4.4	26.3	5.4	25.7
معيل لحسابه	إناث	32.0	0.0	7.7	26.9	0.0	23.8	7.4	25.9
عامل لدى الأسرة بدون أجر	ذكور	33.7	1.2	8.3	26.2	2.4	21.4	1.2	23.8
عامل لدى الأسرة بدون أجر	إناث	50.9	7.3	14.9	37.5	4.0	27.8	6.6	27.3
عاطل عن العمل	ذكور	33.6	12.9	10.0	32.3	2.5	23.8	9.3	16.6
عاطل عن العمل	إناث	33.6	12.9	10.0	32.3	2.5	23.8	9.3	38.3

رجل المسندة	رجال الدين	الأشخاص الذين تعلم منهم	الجيران	الإلهام	الإلهام (العمولة) بالمفهوم الواسع)	الإلهام (العمولة، العلاقة بالمفهوم الواسع)	الوزن
35.3	2.0	7.1	36.9	2.6	37.4	7.1	34.3
34.8	17.4	8.7	52.2	0.0	64.3	4.2	37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							37.5
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
							58.3
							4.2
							34.3
							7.1
							36.9
							2.0
							5.6
							34.3
							7.1
							37.4
							2.6
							8.7
							52.2
							0.0
							64.3
							4.2
							37.5
							45.9
				</			

جدول ١_٢٢: توزيع المبحوثين حسب مجموعة من المؤشرات المختلفة

المنطقة الجغرافية											
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية											
شمال الضفة الغربية											
باقى الضفة الغربية											
محافظة القدس											
قطاع غزة											
الأراضي الفلسطينية											
الجنس	ذكر	أنثى	ذكر								
16.6	21.8	12.6	30.6	30.5	15.2	36.8	12.8	38.2	17.1	37.9	10.4
17.4	21.1	13.0	31.7	31.2	11.7	35.1	11.4	36.0	13.8	35.9	9.0
12.9	21.0	10.9	35.5	21.3	13.4	21.6	11.5	31.4	12.1	28.3	9.2
12.5	27.2	8.8	33.7	28.6	16.9	34.9	10.2	32.2	14.1	34.6	8.1



تم حفظ يند قطاع غزارة في الجدول رقم ١_٢٢ في الحالات (مؤسسات السلطة) وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالتبسيط لهذا السؤال.

الخطوة ١: (تبليل) تهذيب المحتوى حسب وجوهه تقدة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة

حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

جدول 2_22: توزيع المبحوثين حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

المنطقة الجغرافية	المقدمة										الخلفية									
	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد	البلد
باقى المنطقة الغربية	34.5	14.3	36.4	8.4	35.0	13.1	20.6	15.3	8.7	45.8	20.1	15.9	21.8	9.5	22.4	11.9	17.4	19.7		
محافظة القدس	44.5	5.3	35.4	3.3	29.9	2.4	16.7	7.6	11.6	28.5	18.7	6.5	18.5	5.8	10.6	23.0	10.5	26.1		
قطاع غزة	—	—	—	—	—	—	27.4	19.0	12.4	38.6	—	—	34.0	10.6	—	—	30.9	23.7		
الأراضي الفلسطينية	31.2	16.9	32.9	8.2	28.7	19.3	22.6	15.8	10.3	41.4	24.6	13.5	25.8	9.5	22.8	16.7	21.3	21.9		
العلاءة حسب المنطقة الجغرافية																				
شمال الضفة الغربية	24.1	19.6	29.8	9.3	26.8	17.8	18.4	15.0	8.9	40.7	15.9	15.4	22.1	8.0	22.6	11.3	17.7	18.6		
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	50.8	10.1	51.1	6.7	45.4	9.3	30.9	11.8	14.1	44.9	27.9	15.3	33.3	9.8	25.6	15.6	26.2	22.6		
جنوب الضفة الغربية	43.0	8.0	39.7	7.9	43.1	7.3	19.3	17.2	22.3	53.8	23.1	16.8	16.1	11.9	20.5	11.2	12.7	19.9		
نوع التبعي السكاني																				
حضر	32.4	16.4	34.5	8.5	29.5	20.5	23.4	14.8	11.6	38.8	27.6	13.9	29.3	9.4	22.2	16.8	24.2	22.3		
ريف	33.2	11.1	35.3	5.9	33.7	13.9	18.9	16.2	8.4	45.3	19.2	14.5	20.7	8.6	22.1	11.1	17.6	18.2		
مقيم	23.7	28.0	23.7	10.6	18.0	25.3	18.5	9.2	44.3	23.5	10.5	21.3	11.2	25.7	25.4	16.6	26.3			
الجنس	35.5	16.3	34.1	8.3	29.4	18.8	23.8	16.1	11.6	38.6	26.6	15.1	27.2	11.9	23.7	16.4	25.1	20.8		
ذكر																				

جدول 2_22 (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة

حسب مجموعه من المؤشرات المختاره

البلد الملاحظ	السلطات المدنية غير الحكومية		السلطات المدنية الجديدة		السلطات المدنية الجديدة لإقليم المقدونيا		السلطات المدنية الجديدة لإقليم المقدونيا الكبير		السلطات المدنية غير الحكومية		السلطات المدنية غير الحكومية		السلطات المدنية غير الحكومية	
	النقد	غيرها	النقد	غيرها	النقد	غيرها	النقد	غيرها	النقد	غيرها	النقد	غيرها	النقد	غيرها
العلاقة حسب الحالة الزوجية:														
أغرب	23.3	18.8	20.1	19.1	22.7	9.9	25.0	8.1	14.9	9.7	37.5	22.4	14.0	32.8
متروج	21.6	23.1	16.2	10.6	42.6	25.5	15.3	26.3	10.4	23.5	15.3	27.0	21.6	30.0
مطلق	6.1	24.2	14.3	21.9	3.3	18.8	12.5	48.5	25.0	23.3	13.3	31.0	19.4	32.3
أرمل	25.2	8.4	17.3	11.8	28.6	13.0	26.1	6.5	31.4	22.5	13.6	22.3	26.9	37.6
منفصل	14.3	14.3	14.3	0.0	16.7	50.0	0.0	14.3	0.0	14.3	0.0	20.0	16.7	20.0
موظف حكومي	25.9	25.4	13.2	18.3	24.7	14.6	24.7	16.7	40.3	24.0	14.6	25.7	19.6	31.6
موظف في القطاع الخاص	19.8	22.5	12.4	21.3	17.3	20.0	12.4	21.3	15.6	37.0	15.6	21.7	29.9	30.0
موظف في هيئة دولية أو كالم:	25.5	34.0	21.3	25.5	38.3	21.3	21.3	34.0	17.0	42.6	15.6	28.9	15.9	37.8
غيرها	4.8	0.0	19.0	0.0	10.5	20.0	14.3	19.0	5.3	38.1	52.6	4.8	9.5	30.0
موظف في مؤسسات غير ربحية (NGO)	4.8	0.0	0.0	4.8	10.5	10.0	14.3	0.0	15.8	4.8	33.3	9.5	10.0	27.0
صاحب عمل	20.8	21.6	11.4	25.2	17.9	23.8	18.9	26.8	18.3	49.2	32.8	14.5	25.0	27.0
يعمل لحسابه	18.5	11.1	34.2	9.6	21.7	23.8	12.2	17.1	20.1	22.1	37.4	10.6	36.7	41.0
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	15.4	19.2	44.0	20.0	38.5	3.8	47.8	8.7	44.0	8.0	34.6	3.8	42.3	44.0



القطاع غير مماثلة بالنسبة لهذا المسؤول.

٠ تم حذف بند قطاع غربة في الدخول رقم 21 22 في الخانات (الفضائلات غير محلية والفالبات و المنظمات الولائية التابعة للأمم المتحدة أو غير التابعة لها و الدول المانحة) وذلك لأن العينة في سري - برب

جدول 23: نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بال碧ر
(خلال 12 شهراً الماضية) حسب بعض المتغيرات المختارة

المنغير	نسبة الذين قاموا بعمل نطوي (داخل المفترقات)	نسبة الذين قاموا بعمل عادي بهذه خوري (داخل المفترقات)	نسبة الذين قاموا بعمل أعمال (من المجموع)	نسبة الذين قاموا بعمل بالي الصناعة الغربية محافظة القدس قطاع غزة الأراضي الفلسطينية العلاقة حسب المنطقة الجغرافية	نسبة الذين تبرعوا (من المجموع)
53.7	58.6	52.1	40.3	باتي الصناعة الغربية	
11.2	53.3	12.5	41.8	محافظة القدس	
35.2	60.4	35.4	42.1	قطاع غزة	
100	58.6	100	41.1	الأراضي الفلسطينية	
48.4	55.2	50.5	39.7	شمال الضفة الغربية	
17.2	63.9	20.4	52.2	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	
34.4	61.4	29.2	35.8	جنوب الضفة الغربية	
				نوع التجمع السكاني	
57.5	57.5	55.5	39	حضر	
27.9	62	30.3	47.6	ريف	
14.6	57.1	14.1	38.2	مدين	
55.2	64.4	62.3	50.8	الجنس	
44.8	52.8	37.7	31.2	ذكر	
				أنثى	العلاقة حسب الحالة الزوجية

أعزب	27.9	54.5	34.0	46.3	
متزوج	66.7	61.6	61.5	39.9	
مطلق	1.3	54.3	1.9	55.9	
أرمل	3.9	47.5	2.4	20.7	
منفصل	0.1	28.6	0.2	33.3	
الغات العمرية					
سن فاصل	18				
فنا	3.1	63.4	3.4	49.3	
فرا	26.2	57.4	32.3	49.2	
فرا	30.6	63.0	29.9	43.3	
فرا	20.1	59.6	19.1	39.7	
فرا	11.2	59.4	9.2	34.6	
فرا	5.3	50.7	4.2	28.5	
فرا	3.5	41.1	2.0	15.7	
فرا	16.4	51.1	13.4	29.1	
المستوى التعليمي					
ابتدائي فاصل					
ابتدادي	22.1	56.5	21.6	38.6	
ثانوي	30.0	57.0	32.5	43.0	
دبلوم متوسط	8.9	60.7	8.5	41.4	
بكالوريوس	21.1	70.4	22.7	53.7	
دبلوم عالي	0.7	76.9	0.8	61.5	
ماجستير فأعلى	0.8	63.2	0.6	30.0	

جدول 23 (تابع): نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بال碧اع
 خلال 12 شهراً الماضية) حسب بعض المتغيرات المختارة

العلاقة حسب الحالة العملية:		نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو ايجار (نسبة مئوية)		نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو ايجار (نسبة مئوية)	
		البيت (من المفترض)	المدرسة (من المفترض)	البيت (من المفترض)	المدرسة (من المفترض)
موظف حكومي	23.1	60.9	71.9	19.3	19.3
موظف في القطاع الخاص	11.1	58.3	74.1	10.0	10.0
موظف في هيئة دولية/أكاديمية غيرت (NGO)	2.2	44.0	65.3	2.3	2.3
صاحب عمل	0.7	33.3	47.6	0.7	0.7
يعمل لحسابه	4.7	37.0	70.6	6.4	6.4
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	7.2	49.0	70.1	7.4	7.4
يعمل في إبس إنجل/المستوطنات	1.4	53.8	61.5	1.1	1.1
عاطل عن العمل	3.4	40.0	57.6	3.5	3.5
طالب متفرغ للدراسة	11.7	40.7	53.0	10.6	10.6
متفرغ لأعمال المنزل	15.0	49.3	51.0	11.1	11.1
آخر	18.5	25.2	51.4	26.6	26.6
التلقييد السياسي	1.1	47.8	60.9	1.0	1.0
يسار منظمة التحرير	6.7	49.3	57.1	5.5	5.5
فتح	34.3	49.6	64.1	31.1	31.1
المحرك الإسلامي	39.0	72.8	60.9	14.54	14.54

تطبيقات سلسلية أخرى	2.0	62.5		1.9	84.4	
مستقل إسلامي	5.4	50.5		5.8	75.5	
مستقل وطني	4.3	48.4		-4.0	62.6	
لا أحد من الفصائل	25.1	32.2		28.4	52.2	
لا جواب	6.0	27.6		7.4	49.8	

جدول 24: نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول أدالاً باللغة الأهمية حسب بعض المتغيرات المختلفة

نوع التجمع السكاني	نوع التعليم	المنطقة الجغرافية					
		شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية (بدرن)	محافظة القدس	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	باقي الضفة الغربية
51.4	94.7	87.4	94.5	97.4	97.7	94.1	96.9
50.2	95.9	83.6	93.9	97.0	94.8	91.3	96.2
50.7	97.9	91.8	96.6	98.7	98.7	98.7	96.1
		مختلط	مختلط	مختلط	مختلط	مختلط	مختلط
41.3	94.9	84.8	94.5	97.4	97.1	94.5	97.9
60.7	96.0	89.6	94.7	97.5	97.1	93.5	95.2

جدول 24 (تابع): نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول
أهدافاً يبلغة الأهمية حسب بعض المتغيرات المختار

نسبة النساء الحاصلات على الجامعة	نسبة النساء الحاصلات على البكالوريوس	نسبة النساء الحاصلات على الدراسات العليا	نسبة النساء الحاصلات على الدراسات المتوسطة	نسبة النساء الحاصلات على الدراسات الابتدائية					
53.0	96.6	87.3	95.1	97.7	96.9	94.2	95.1		ثانوي
48.5	97.2	86.7	95.3	98.1	96.7	93.8	97.6		بلوم متواسط
43.4	93.8	87.5	94.9	97.7	97.7	94.3	97.5		بكالوريوس
46.2	92.3	92.3	100.0	100.0	100.0	92.3	92.3		بلوم عالي
44.4	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		ماجستير فأعلى
									العلاقة حسب الدالة العملية:
42.0	95.8	86.1	96.6	99.0	98.7	97.1	99.0		موظف حكومي
55.6	94.8	88.9	94.8	96.4	96.4	93.2	97.9		موظف في القطاع الخاص
34.7	94.0	93.9	96.0	96.0	94.0	98.0	98.0		موظف في هيئة دولية أو كالة غوث (جمعية، NGO)
80.0	100.0	95.2	95.2	100.0	95.2	95.2	95.2		صاحب عمل
40.5	93.7	86.5	89.8	97.6	96.9	93.7	98.4		يعمل لحسابه
39.4	92.6	86.5	95.9	96.6	97.3	89.3	96.6		يعمل لدى الأسرة بدون اجر
19.2	92.6	88.9	92.6	88.9	92.6	92.6	96.2		يعمل في إسرائيل/المستوطنات
35.4	90.7	77.4	88.2	90.6	92.9	92.9	97.6		عاطل عن العمل
39.7	95.5	85.1	94.1	97.2	96.6	94.5	98.3		طالب مقرئ للدراسة
57.4	96.4	84.5	95.1	97.4	96.4	94.8	94.5		متفرغ لأعمال المنزل
63.9	96.5	90.6	94.9	98.1	97.9	93.4	95.4		أخرى
40.9	91.7	72.7	87.5	95.7	100.0	95.7	95.7		



العنقرات		تحسين الوضع الأقصادي للأفراد والأسرة		التحرر من الاحتلال والمسؤولية		ممارسة الفساد والفساد		تحقق الأمان والأمان للمواطن		سلامة المأهولين		الدبلوماسية في كل المجالات		المسؤولية بين الرجل والمرأة	
النوع	البيان	النوع	البيان	النوع	البيان	النوع	البيان	النوع	البيان	النوع	البيان	النوع	البيان	النوع	البيان
التأليف السياسي	95.7	البيارق	95.7	التحرر من الاحتلال والمسؤولية	95.7	الفساد	95.7	تحقق الأمان والأمان للمواطن	95.7	سلامة المأهولين	95.7	الدبلوماسية في كل المجالات	95.7	المسؤولية بين الرجل والمرأة	95.7
بسار منظمة التحرير	98.0	فتح	98.0	التحرر من الاحتلال والمسؤولية	98.0	الفساد	98.0	تحقق الأمان والأمان للمواطن	98.0	سلامة المأهولين	98.0	الدبلوماسية في كل المجالات	98.0	المسؤولية بين الرجل والمرأة	98.0
حماس	94.2	الجهاز الإسلامي	94.2	التحرر من الاحتلال والمسؤولية	94.2	الفساد	94.2	تحقق الأمان والأمان للمواطن	94.2	سلامة المأهولين	94.2	الدبلوماسية في كل المجالات	94.2	المسؤولية بين الرجل والمرأة	94.2
الجهاد الإسلامي	100.0	تنظيمات سلسلية أخرى	100.0	التحرر من الاحتلال والمسؤولية	100.0	الفساد	100.0	تحقق الأمان والأمان للمواطن	100.0	سلامة المأهولين	100.0	الدبلوماسية في كل المجالات	100.0	المسؤولية بين الرجل والمرأة	100.0
تنظيمات سلسلية أخرى	98.2	مستنقع إسلامي	98.2	التحرر من الاحتلال والمسؤولية	98.2	الفساد	98.2	تحقق الأمان والأمان للمواطن	98.2	سلامة المأهولين	98.2	الدبلوماسية في كل المجالات	98.2	المسؤولية بين الرجل والمرأة	98.2
مستنقع وطنى	94.6	لا أحد من الفصائل	94.6	التحرر من الاحتلال والمسؤولية	94.6	الفساد	94.6	تحقق الأمان والأمان للمواطن	94.6	سلامة المأهولين	94.6	الدبلوماسية في كل المجالات	94.6	المسؤولية بين الرجل والمرأة	94.6
لا أحد من الفصائل	97.2	لا أحد من الفصائل	97.2	التحرر من الاحتلال والمسؤولية	97.2	الفساد	97.2	تحقق الأمان والأمان للمواطن	97.2	سلامة المأهولين	97.2	الدبلوماسية في كل المجالات	97.2	المسؤولية بين الرجل والمرأة	97.2

جدول 25: نسبة المبسوتين الذين عيروا عن رأيهما عن التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختار

مفتاح بجد معلقة نافورة ولا يعودها لأصحابها ولا يسلمها لشرطة		شراة بضاعة مسروقة (سلة أو غيرها)		عد القيد بقوانين الصرد		عد المثلثة في الاتصالات		الحصول على رشوة في مجال العمل		الغريب عن العمل بدون الظهور مندفع		غير معتول		المعنفات	
يمكن		لا يمكن		يمكن		يمكن		يمكن		يمكن		يمكن		يمكن	
تبريرها		تبريرها		تبريرها		تبريرها		تبريرها		تبريرها		تبريرها		تبريرها	
95.5		1.4		90.1		2.5		85.4		2.5		54.3		18.6	
96.1		0.5		91.9		2.1		90.6		1.3		55.2		16.4	
94.5		1.1		86.0		4.3		83.0		2.8		47.1		23.3	
96.5		1.0		92.9		1.5		89.9		1.7		58.6		14.6	
93.9		0.0		90.9		3.0		81.3		3.1		31.3		40.6	
96.7		0.0		97.4		0.9		95.6		0.0		60.9		13.0	
71.4		0.0		85.7		0.0		85.7		0.0		16.7		33.3	
العلاقة حسب المدالة الزوجية		أعزب		متزوج		متلق		أرمل		متصل		العلاقة حسب المدالة الزوجية		إبات	
العلاقة حسب المدالة الزوجية		أعزب		متزوج		متلق		أرمل		متصل		العلاقة حسب المدالة الزوجية		نكر	
العلاقة حسب المدالة الزوجية		إبات		نكر		العلاقة حسب المدالة الزوجية		العلاقة حسب المدالة الزوجية		العلاقة حسب المدالة الزوجية		العلاقة حسب المدالة الزوجية		إبات	

جدول 25 (تابع): نسبة المبعوثين الذين عبّروا عن رأيهما في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختار

النقطة	البيانات العربية									
	النسبة من المعلم	معلم القراء	معلم القراءات	المعمول على رسمة	معلم العد	معلم العد في الائتمان	معلم العد في مجال العمل	معلم بضاعة معرفة	معلم بضاعة معرفة (مقدمة أو غيرها)	معلم بضاعة معرفة لا يدخلها القراءة
القراءات	65	2.0	92.9	0.0	81.0	2.0	99.2	0.0	97.3	0.7
القراءات العددية:	18 سنة فأقل	5.7	63.4	0.0	61.4	5.7	77.8	4.2	91.8	2.7
القراءات العددية:	18 سنة فأقل	7.3	77.3	1.8	62.7	8.9	94.3	3.3	85.5	1.2
القراءات العددية:	25-19	4.6	35-26	0.6	72.2	6.0	98.4	2.4	91.8	1.0
القراءات العددية:	35-26	4.6	45-36	0.6	79.5	4.6	98.4	16.5	82.9	4.9
القراءات العددية:	45-36	6.7	55-46	0.4	75.7	5.9	98.0	17.7	93.7	0.8
القراءات العددية:	55-46	4.9	65-56	0.4	81.0	4.9	97.4	15.0	91.4	0.4
القراءات العددية:	65-56	2.0	89.1	0.0	85.1	2.7	98.0	1.3	92.6	0.7
القراءات العددية:	89.1	2.0	92.9	1.0	81.0	2.0	99.2	0.0	97.3	0.0
القراءات العددية:	92.9	3.1	84.5	0.3	74.3	3.4	98.4	13.9	92.4	1.8
القراءات العددية:	84.5	5.7	77.1	1.0	69.1	8.9	96.9	1.8	91.6	1.8
القراءات العددية:	77.1	5.7	5.7	1.0	69.1	8.9	96.9	0.5	61.4	0.5
القراءات العددية:	5.7	5.7	5.7	0.0	86.0	0.0	98.0	0.0	96.0	0.0
القراءات العددية:	5.7	5.7	5.7	0.0	90.0	5.0	95.0	0.0	81.0	4.8
القراءات العددية:	5.7	5.7	5.7	0.0	100.0	5.0	95.0	0.0	96.0	0.0
القراءات العددية:	5.7	5.7	5.7	0.0	91.1	1.6	83.9	4.2	44.5	1.0
القراءات العددية:	5.7	5.7	5.7	0.0	95.3	1.0	91.1	1.6	83.9	4.2
القراءات العددية:	5.7	5.7	5.7	0.0	98.0	0.0	96.0	0.0	46.9	20.4
القراءات العددية:	5.7	5.7	5.7	0.0	95.0	0.0	81.0	4.8	95.0	0.0

جدول 25 (تابع): نسبة المبعوثين الذين عبّروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختلفة

العلاقة حسب المزوع العلمي										
الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة	الجامعة
ابتدائي فاكل	ابتدائي	ثانوي	ثانوي متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير فاعلي	المعلقة حسب التنظيم السياسي الذي يوكله المبعوث:			
يسار منظمة التحرير	فتح	حماس	الجهاد الإسلامي	تنظيمات سياسية أخرى	مسلم إسلامي	مستقل وطني				
96.8 0.0	92.9 1.3	92.3 0.7	56.8 18.6	97.8 0.2	82.4 3.3	86.7 2.2				
95.3 1.1	93.2 1.4	86.3 2.5	58.9 17.0	96.1 0.5	75.6 8.4	75.2 8.8				
94.9 1.2	89.8 3.0	86.2 2.2	55.5 18.1	97.0 0.8	63.6 5.8	80.3 5.0				
97.1 0.0	89.0 1.9	87.7 1.9	45.7 16.2	98.1 0.5	70.6 6.6	82.5 3.8				
96.1 1.9	88.5 3.7	88.2 2.3	50.5 15.7	97.0 1.6	72.8 7.1	81.2 6.2				
100.0 0.0	92.3 0.0	91.7 0.0	50.0 16.7	100.0 0.0	61.5 15.4	58.3 16.7				
100.0 0.0	100.0 0.0	100.0 0.0	50.0 40.0	100.0 0.0	73.7 0.0	95.0 0.0				
94.3 1.4	86.4 4.3	81.4 2.1	57.1 20.7	92.1 2.9	69.3 5.7	73.6 7.9				
95.8 1.8	92.1 2.1	90.0 3.4	62.6 13.8	98.2 1.0	71.9 5.2	82.9 5.8				
98.8 0.0	94.7 0.6	90.0 0.9	59.6 14.2	98.5 0.3	78.2 3.8	80.8 2.7				
96.2 0.0	88.2 0.0	71.2 1.9	27.5 29.4	80.8 1.9	66.7 20.0	57.7 13.5				
93.9 3.0	90.9 3.0	75.8 3.0	37.5 28.1	87.5 3.1	66.7 21.2	65.6 15.6				
97.3 0.9	81.1 9.0	83.6 0.9	43.2 19.8	97.3 0.9	65.8 9.0	74.8 9.0				
98.9 0.0	80.2 4.4	84.6 0.0	45.1 18.7	96.7 0.0	77.5 4.5	84.4 3.3				
95.0 0.8	91.4 2.1	89.5 1.6	52.4 21.5	97.6 0.5	70.6 7.2	83.4 4.4				
92.2 0.5	92.7 1.0	84.4 0.9	47.2 11.7	96.8 0.5	74.0 4.0	77.2 6.9				
أخرى لا جواب										



جدول 26: التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل، والتفكير بالسفر إلى الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات

المؤشر	مدى الثقة بالمستقبل						نسبة من فكروا بالسفر إلى الخارج
	لا	نعم	نسبة الذين فكروا بالسفر (من المجموع)	نسبة من ثقتهما عالية (من المجموع)	ثقة مدعومة	ثقة عالية	
المنطقة الجغرافية							
باقي الضفة الغربية	46.8	79.9	20.1	47.5	13.6	22.8	
محافظة القدس	6.5	87.9	12.1	14.8	11.6	30.7	
قطاع غزة	46.7	69.2	30.8	37.7	18.8	27.5	
الأراضي الفلسطينية	100	77.2	22.8	100	15.2	25.4	
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية							
شمال الضفة الغربية	52.6	79.3	20.7	50.5	12.5	22.4	
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	17.5	77.8	22.2	21.7	17.1	31.7	
جنوب الضفة الغربية	29.9	81.7	18.3	27.8	13.8	19.3	
نوع التجمع السكاني							
حضر	61.1	76.1	23.9	58.5	16.2	25.4	
ريف	21.7	81.1	18.9	27.5	11.9	26.7	
مخيم	17.2	74.3	25.7	14.0	16.4	23.3	
الجنس							
ذكر	69.2	68.6	31.4	46.3	16.1	23.4	
أنثى	30.8	85.8	14.2	53.7	14.1	27.5	
العلاقة حسب الحالة الزوجية							
أعزب	39.8	69.9	30.1	35.1	13.6	29.5	
متزوج	55.4	80.0	20.0	56.9	16.2	22.9	
مطلق	2.1	64.7	35.3	2.4	13.9	41.7	
أرمل	2.3	89.3	10.7	5.4	10.3	29.1	
منفصل	0.4	71.4	28.6	0.2	16.7	16.7	
المستوى التعليمي							
ابتدائي فائق	10.3	87.5	12.5	20.5	14.8	28	
إعدادي	20.1	80	20	23.1	15.8	25.5	



نسبة من قرروا بالسفر إلى الخارج نسبة الذين قرروا بالسفر (من المجموع)	مدى الثقة بالمستقبل						الجنس
	لا	نعم	نسبة من ثقفهم عالية (من المجموع)	ثقة مدرومة	ثقة عالية	نسبة من قرروا بالسفر إلى الخارج نسبة الذين قرروا بالسفر (من المجموع)	
36.1	73.4	26.6	28.2	15.2	23		ثانوي
8.4	77.3	22.7	8.8	19.6	26.3		دبلوم متوسط
24.3	68	32	18	13.0	26.3		بكالوريوس
0.5	75	25	0.6	8.3	33.3		ودبلوم عالي
0.2	94.7	5.3	0.8	0.0	26.3		ماجستير فأعلى
الفنانات العمرية							
4.6	64.4	35.6	3.0	8.2	26		18 سنة فأقل
39.1	66.9	33.1	30.2	15.6	28.4		25-19
30.3	75.5	24.5	23.8	13.8	21.3		35-26
17.2	80.2	19.8	20.7	17.2	26.7		45-36
5.8	87.9	12.1	11.4	13.8	26.9		55-46
1.8	93.4	6.6	4.5	17.7	19.0		65-56
1.4	93.7	6.3	6.4	15.3	32.3		فما فوق 66

جدول 26 (تابع): التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل، والتفكير بالسفر إلى الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات

المنفريات	مدى الثقة بالمستقبل			نسبة من فكروا بالسفر إلى الخارج		نسبة الذين فكروا بالسفر (من المجموع)
	نعم	لا	نسبة من ثقتهن عاليّة (من المجموع)	ثقة مدعومة	ثقة عالية	
العلاقة حسب الحالة العملية:						
موظف حكومي	19	71.7	28.3	15.5	10.3	24.2
موظف في القطاع الخاص	9.7	71.4	28.6	6.8	14.8	21.2
موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	2.1	76.0	24.0	1.9	10.2	22.4
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	1.8	50.0	50.0	1.2	10.0	35.0
صاحب عمل	5.5	75.4	24.6	3.0	31.5	14.5
يعمل لحسابه	7.4	71.8	28.2	5.4	16.3	21.8
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	1.2	73.1	26.9	0.7	15.4	15.4
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	5.1	65.9	34.1	1.9	16.5	12.9
عاطل عن العمل	14.1	72.5	27.5	11.3	26.1	23.3
طالب متفرغ للدراسة	13.1	75.9	24.1	19.1	7.5	36.9
متفرغ لأعمال المنزل	20.5	84.4	15.6	31.8	12.9	25.7
أخرى	1.0	86.4	13.6	1.5	26.1	39.1
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:						
يسار منظمة التحرير	6.7	72.9	27.1	6.2	12.3	28.3
فتح	43.0	65.4	34.6	29.6	17.2	26.4
حماس	8.4	86.0	14.0	17.3	12.4	32.2
الجهاد الإسلامي	2.8	68.6	31.4	1.7	15.7	21.6
تنظيمات سياسية أخرى	1.1	81.8	18.2	1.6	18.2	30.3
مسقط إسلامي	3.3	82.9	17.1	3.7	15.2	20.5
مسقط وطني	3.7	77.2	22.8	3.2	12.2	22.2
لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية	26.1	81.4	18.6	32.4	13.7	25.9
أخرى/ لا جواب	4.9	87.3	12.7	4.3	20.2	12.4

جدول 27: نسبة المبحوثين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعة من المتغيرات المختلفة

		المنطقة الجغرافية		نوع التجمع السكاني		جذور الخلفية الغربية		العلاقة حسب المنطقة الجغرافية		الأراضي الفلسطينية		محافظة القدس		باقي الضفة الغربية	
		نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)	نسمة (من المجموع)
الطب العدلي	نعم	40.9	38.8	43.9	71.1	42.0	55.5	44.4	83						
الطب العدلي	نعم	7.2	50	6.6	81.1	7.8	78.4	5.9	81.6						
عدم عمل الدين الإسلامي	نعم	100	43.0	100	73.7	100	60.2	100	85.6						
الطب العدلي	نعم	64.8	50.0	54.5	77.3	55.5	61.0	51.5	84.0						
الطب العدلي	نعم	16.7	38.3	17.0	72.3	13.5	44.7	17.4	87.2						
الطب العدلي	نعم	18.5	22.0	28.5	62.0	31.0	51.6	31.1	79.3						
الطب العدلي	نعم	68.9	47.3	64.8	76.4	62.0	59.6	62.2	85.0						
الطب العدلي	نعم	17.4	38.7	18.3	68.6	18.3	56.2	20.4	88.5						
الطب العدلي	نعم	13.6	32.7	17.0	70.0	19.7	66.4	17.4	84.4						
الطب العدلي	نعم	65.4	41.5	71.7	78.1	49.2	65.2	74.0	93.3						
الطب العدلي	نعم	34.6	46.0	28.3	64.6	26.5	49.2	26.0	69.3						
الطب العدلي	نعم	5.3	53.8	4.8	84.6	3.3	46.2	4.7	92.6						
الطب العدلي	نعم	40.3	42.7	41.6	76.2	37.4	55.4	41.7	88						
الطب العدلي	نعم														25-19



المتغيرات	السبل المعاصرة		السبل التقليدية		السبل التقليدية		عدم توفر الأمان والإمان		السبل الجلبو												
	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	
35-26	82.8	28.1	28.1	75.6	32.2	66.1	82.8	30	47.2	30	31.9	30	31.9	30	31.9	30	31.9	30	31.9	30	31.9
45-36	86.4	16.8	16.8	77.9	19.5	69.9	86.4	17.8	39.8	17.8	15.6	17.8	15.6	17.8	15.6	17.8	15.6	17.8	15.6	17.8	15.6
55-46	77.5	5.8	5.8	47.5	4.1	38.5	77.5	4.2	30.8	4.2	4.6	4.2	4.6	4.2	4.6	4.2	4.6	4.2	4.6	4.2	4.6
65-56	88.9	1.5	88.9	2.2	88.9	1.3	77.8	2.2	0.4	20	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0
66 فما فوق	77.8	1.3	77.8	2.2	88.9	1.3	77.8	2.2	0.4	20	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0
المسنوى التعليمي																					
ابتدائي فاصل	71.2	8.9	54.5	9.7	56.9	8.1	10.6	42.4	20.1	42.7	18.9	69.9	17.3	20.1	42.7	18.9	69.9	17.3	51.6	18.7	79.8
ابتدائي	79.8	18.7	51.6	17.3	69.9	18.9	20.1	42.4	37.1	43.9	37.9	76.8	37.5	37.1	43.9	37.9	76.8	37.5	62.3	38.1	90.2
ثانوي	85.2	8.7	61.1	8.9	68.5	8.1	7.2	35.8	24.6	45.1	26	80.8	25.6	24.6	45.1	26	80.8	25.6	64.6	25.1	90.5
ثانوي متوسط	85.2	8.7	61.1	8.9	68.5	8.1	7.2	35.8	24.6	45.1	26	80.8	25.6	24.6	45.1	26	80.8	25.6	64.6	25.1	90.5
بكالوريوس	66.7	0.4	100	0.8	100	0.7	0.4	33.3	0.4	33.3	0.7	100	0.3	0.0	0.0	0.2	100	0.3	100	0.2	100
بكالوريوس عالي	66.7	0.4	100	0.8	100	0.7	0.4	33.3	0.4	33.3	0.7	100	0.3	0.0	0.0	0.2	100	0.3	100	0.2	100
ماجستير فأعلى																					
العلاقة حسب الحالة الزوجية																					
أعزب	90.3	42.3	60.6	40.4	79.6	43.1	39.7	42.4	51.1	39.6	52.4	69.7	55.6	51.1	39.6	52.4	69.7	55.6	60.3	54.4	84.5
متزوج	35.7	0.9	35.7	1.4	61.5	1.8	3.8	71.4	4.5	92.3	2.4	84.6	2.4	4.5	71.4	1.8	61.5	1.4	35.7	0.9	35.7
متطلق																					
أرمل																					
متخلص																					

• تم حذف بذلقطاع خدمة في الجدول رقم 27 وذلك لأن العيادة في القلعة غير ممثلة بالنسبية لـ 1% من المجموع.



جدول 27 (تابع): نسبة المبحوثين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعه من المتغيرات المختارة

		الحالات العدلية		المدخلات		أسباب سلبية		أسباب اجتماعية	
		نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)
الحالات العدلية									
14.0	32.5	23.0	91.2	24.5	78.1	20.8	94.8	مرتفع في القطاع الحكومي	
8.7	43.4	9.9	80.4	11.6	76.4	9.2	85.7	موظف في القطاع الخاص	
1.1	25.0	2.6	100	3.0	91.7	2.1	91.7	موظف في هيئة دولية / وكالة غوث	
1.5	36.4	0.9	40.0	1.1	40.0	1.9	100	موظف في قطاع غير حكومي	
4.9	41.9	5.1	74.2	4.7	56.7	5.7	96.8	صاحب عمل	
5.7	34.9	6.6	69.8	5.0	41.9	6.5	79.1	يعمل لحسابه	
0.8	22.2	1.3	60.0	1.1	44.4	1.3	77.8	يعمل لدى الأسرة بدون أجر	
4.2	36.7	4.4	64.5	4.7	56.7	5.2	90	يعمل في إسرائيل أو المسقطين	
17.0	48.4	14.1	70.3	15.2	59.1	16.8	93.6	عاطل عن العمل	
19.3	61.4	15.5	84.3	14.3	63.4	13.9	86.9	طالب متخرج للدراسة	
22.3	48.0	15.9	58.5	14.3	42.3	16	67.7	متخرج لأعمال المنزل	
0.4	33.3	0.7	100	0.6	66.7	0.6	100	غير ذلك	
المدخلات									
6.1	41.0	6.8	81.6	6.2	60.5	6.6	89.7	التلقيح السيفي	
43.9	44.6	46.6	81.2	45.9	65.1	45.1	91.2	يسار منظمة التحرير	
								فتح	

المتغير	أسباب فقهية		أسباب سياسية		أسباب اجتماعية	
	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)
حلمن	9.5	43.9	7.3	57.9	9.2	59.6
الجهاد الإسلامي	3.8	62.5	3.3	93.8	1.6	37.5
تنظيمات سلفية أخرى	1.1	42.9	0.7	50	0.8	50.0
مستقل إسلامي	3.4	47.4	3.5	84.2	3.2	63.2
مستقل وطني	3.0	38.1	3.1	63.6	3.0	50.0
لا أحد من الفضائل	23.9	38.2	23.6	64.5	25.1	56.0
لا جواب	5.3	46.7	5.1	74.2	4.9	60.0
						84.4



جدول 28: توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة أسبوعياً وبعض المتغيرات المختارة

أكثر من 20 ساعة	من 11 - 20 ساعة	من 6-10 ساعات	من 5-1 ساعات	من 1-0 ساعات	لا يستخدم الانترنت	النسبة المئوية (%)
المنطقة الجغرافية						
3.9	5.3	8.5	12.0	3.5	66.8	باقي الضفة الغربية
6.5	3.3	8.5	15.7	6.5	59.5	محافظة القدس
3.5	7.4	7.3	14.6	4.1	63.2	قطاع غزة
4.1	5.8	8.1	13.4	4.0	64.6	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية						
4.5	7.3	8.8	12.2	3.4	63.8	شمال الضفة الغربية
6.1	4.2	6.1	11.3	3.8	68.4	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
1.8	3.0	9.2	12.2	3.2	70.6	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني						
4.7	7.3	8.6	14.2	60.7	4.6	حضر
3.5	3.7	7.5	12.8	69.5	3.0	ريف
2.4	3.7	7.1	11.3	71.8	3.7	مixin
الجنس						
6.2	7.9	11.2	15.5	4.4	54.7	ذكر
1.9	3.6	4.9	11.2	3.6	74.8	أنثى
الفئات العمرية						
5.6	15.5	5.6	23.9	5.6	43.7	18 سنة فأقل
9.1	11.9	13.8	24.5	6.1	34.7	25-29
2.8	4.8	11.1	13.8	4.4	63.0	35-39
2.2	3.6	4.4	7.1	3.0	76.6	45-49
0.7	0.7	1.1	5.5	2.9	89.0	55-59
0.7	0.0	0.0	1.3	1.3	96.7	65-69
1.6	0.0	0.0	0.8	0.0	97.6	70 فما فوق
المستوى التعليمي						
0.0	0.0	1.1	1.3	1.5	96.2	ابتدائي فأقل
0.9	3.5	3.7	8.2	2.6	81.2	إعدادي
6.2	9.2	9.0	17.3	5.0	53.3	ثانوي



النوع	لا يستخدم الانترنت	اقل من ساعتين	من 5-1 ساعات	من 6-10 ساعات	من 11 - 20 ساعة	أكثر من 20 ساعة
دبلوم متوسط	58.8	4.7	13.3	13.7	5.7	3.8
بكالوريوس	35.9	5.5	25.9	16.2	8.9	7.6
بليوم عالي	28.6	0.0	21.4	21.4	21.4	7.1
ماجستير فاعلى	5.0	35.0	20.0	10.0	0.0	30.0
العلاقة حسب الحالة الزوجية						
أعزب	32.9	6.1	24.5	14.6	12.3	9.7
متزوج	52.9	2.9	14.7	14.7	4.7	1.8
مطلق	95.8	0.0	0.8	2.5	0.8	0.0
أرمل	71.4	14.3	0.0	14.3	0.0	0.0
منفصل						
التأييد السياسي						
يسار منظمة التحرير	50.0	2.8	12.7	10.6	16.9	7.0
فتح	56.8	4.5	14.1	10.4	9.3	4.9
حماس	76.9	1.2	9.9	6.1	1.5	4.4
الجهاد الإسلامي	28.8	1.9	23.1	26.9	3.8	15.4
تنظيمات سياسية أخرى	51.5	6.1	15.2	9.1	6.1	12.1
مستقل إسلامي	56.3	6.3	17.9	7.1	10.7	1.8
مستقل وطني	60.0	5.6	21.1	8.9	2.2	2.2
لا أحد من الفصائل	70.9	4.8	13.1	5.9	3.3	2.1
لا جواب	73.3	4.1	10.0	5.4	3.2	4.1



**جدول 28 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة
أسبوعيا وبعض المتغيرات المختارة**

الحالة العملية	لا يستخدم الانترنت	كل من ساعتين	من 1-5 ساعات	من 6-10 ساعات	من 11 - 20 ساعة	أكثر من 20 ساعة
موظف في القطاع الحكومي	44.5	5.8	22.3	13.1	11.3	3.1
موظف في القطاع الخاص	46.6	5.2	17.3	13.1	7.9	9.9
موظف في هيئة دولية / وكالة غير حكومي	40.0	6.0	20.0	16.0	6.0	12.0
صاحب عمل	78.6	4.0	6.3	3.2	4.8	3.2
يعمل لحسابه	73.6	0.7	8.8	7.4	8.1	1.4
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	69.2	3.8	11.5	11.5	0.0	3.8
يعمل في إسرائيل أو المستوطنات	73.8	6.0	9.5	7.1	2.4	1.2
عاطل عن العمل	62.1	3.8	9.3	12.1	7.9	4.8
طالب متفرغ للدراسة	20.6	6.5	34.6	14.4	11.8	12.1
متفرغ لأعمال المنزل	90.9	2.2	4.6	1.8	0.4	0.1
غير ذلك	58.3	12.5	16.7	0.0	4.2	8.3



جدول 29: توزيع استخدام الانترنت حسب السبب الرئيس لاستخدامها وبعض المتغيرات المختارة

النطاق البلدية	المتغيرات			
	نعم المجموع	نعم المجموع)	نعم المجموع)	نعم المجموع)
المنطقة البغرافية				
باقي الضفة الغربية	50.6	70.4	51.7	49.9
محافظة القدس	16.0	81.3	17.9	62.6
الأراضي الفلسطينية	100.0	70.0	100.0	48.4
العلاقة حسب المنطقة البغرافية				
شمال الضفة الغربية	60.1	77.6	47.3	43.4
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	15.8	75.8	18.8	62.7
جنوب الضفة الغربية	24.1	55.5	33.9	55.1
نوع التجمع السكاني				
حضر	66.7	71.6	68.9	51.3
ريف	24.4	76.0	23.2	49.8
مختيم	9.0	50.0	7.9	30.6
الجنس				
ذكر	68.9	74.7	66.6	50.0
إناث	31.1	61.2	33.4	45.4

تم حذف بلد قطاع غزة في الجدول رقم 29 وذلك لأن المدينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.



جدول 29 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب الجنس وبعمر المتغيرات المختارة

الجنس	السن	النوع										الكلات العربية
		معلم: اصغر / اكبر	المعدل على معلم	المعدل من معلم	المعدل من معلمات	المعدل من معلمات اكبر						
(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)	(من)
الجنس												
ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور	ذكور
6.2	92.9	3.2	32.6	6.4	58.1	5.3	83.3	4.5	30.2	3.7	54.8	18 سنة فأقل
52.0	73.9	41.5	41.1	54.2	48.2	49.5	74.8	44.7	29.7	52.9	75.4	25-19
30.4	72.2	37.8	61.5	32.1	47.2	30.5	76.9	35.7	39.4	28.9	68.8	35-26
8.3	51.0	13.2	55.3	4.9	18.4	10.7	69.6	10.7	30.1	10.7	65.0	45-36
2.6	45.7	3.0	37.1	2.1	22.9	3.2	60.0	4.1	34.3	2.9	51.4	55-46
0.2	16.7	0.5	40.0	0.3	20.0	0.6	80.0	0.3	20.0	0.5	60.0	65-56
0.3	50.0	0.7	75.0	0.0	0.0	0.3	50.0	0.0	0.0	0.5	75.0	66 فما فوق
المستوى التعليمي												
ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل	ابتدائي فأقل
14.4	77.6	6.7	25.2	14.2	47.8	14.0	80.9	8.9	22.4	7.7	41.7	إعدادي
42.3	72.9	30.6	36.7	39.9	42.8	39.4	72.4	27.7	22.4	43.4	74.9	ثانوي
9.9	70.5	10.2	50.6	9.3	40.9	10.2	78.2	9.2	30.7	8.0	57.5	دبلوم مؤسسط
30.1	67.9	45.9	71.5	32.7	46.0	31.7	75.9	48.3	50.9	36.8	83.0	بكالوريوس
0.6	44.4	1.9	100.0	1.3	55.6	0.9	66.7	1.7	55.6	1.4	100.0	دبلوم عالي
0.3	11.1	2.8	63.2	0.3	5.6	1.7	61.1	2.7	42.1	1.9	66.7	ماجستير فأعلى



الملقبة		المعلومات على معلومات مقدمة تعليمي / إيجابي		للحصول على معلومات جديدة من لبيان علاقات جديدة مع أشخاص لا يعرفهم		للحصول على معلومات جديدة من أجزاء منها		لإبداء اعترافه مع إيجاز جديد		للبحث عن معلومات عن إيجابي		الملقبة			
(من) المجموع		(من) نعم		(من) نعم		(من) نعم		(من) نعم		(من) نعم		(من) نعم		(من) نعم	
العلاقة حسب الدالة الزوجية															
أعزب	60.1	74.1	48.8	41.7	69.9	53.9	59.9	78.5	53.6	30.7	59.1	73.1			
متزوج	37.5	64.8	48.8	58.0	28.8	31.0	37.2	68.6	43.6	34.9	39.0	67.8			
مطلق	1.4	50.0	1.9	44.4	1.0	22.2	1.8	70.6	2.1	35.3	1.8	61.1			
أرمل	0.6	66.7	0.2	20.0	0.0	0.0	0.8	100.0	0.3	20.0	0.2	16.7			
منفصل	0.3	100.0	0.2	50.0	0.3	50.0	0.3	100.0	0.3	50.0	0.0	0.0			
الحالة التعليمية															
موظف في القطاع الحكومي	22.7	66.8	31.5	63.8	20.4	37.1	21.5	67.1	27.6	37.6	27.1	80.2			
موظف في القطاع الخاص	12.1	73.5	16.9	71.6	13.1	50.5	11.4	75.2	13.1	37.6	12.3	76.2			
موظف في هيئة دولية / وكالة غير حكومية	2.4	50.0	5.6	80.0	3.1	41.4	3.3	75.9	5.2	51.7	4.0	86.2			
موظف في قطاع غير حكومي	0.6	50.0	0.9	50.5	0.8	37.5	0.9	66.7	1.4	50.0	1.0	75.0			
صاحب عمل	3.5	81.5	2.3	37.0	2.6	35.7	3.6	85.7	2.8	28.6	1.3	30.8			
يعمل لحسابه	4.8	78.9	5.3	60.5	6.2	61.5	5.1	87.2	6.6	50.0	4.3	69.2			
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	1.3	80.0	0.2	10.0	0.8	33.3	1.2	88.9	1.7	55.6	0.3	20.0			
يعمل في إسرائيل أو المستوطنات	3.2	80.0	2.3	38.5	4.1	64.20	3.0	80.0	4.8	56.0	1.8	42.3			
عاطل عن العمل	13.8	76.8	7.2	27.7	18.6	64.3	14.3	84.8	15.2	39.3	9.7	54.5			
طالب متخرج للدراسة	26.7	68.0	23.4	41.6	28.4	45.1	27.0	73.4	17.6	20.9	33.7	86.5			
متخرج لأعمال المترشل	7.9	67.1	3.9	23.3	1.5	8.2	7.7	69.9	3.1	12.3	4.0	34.2			



النوع	النسبة المئوية (%)										
غير ذلك											
التأييد العلني											
يعار منظمة التحرير											
فتح											
حماس											
الجهاد الإسلامي											
تنظيمات سلسلية أخرى											
مستقل إسلامي											
مستقل وطني											
لا أحد من الفصائل											
لا حواب											



جدول 30: نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالأشخاص والمؤسسات	التوجهات والقيم المشتركة
المنطقة الجغرافية				
46.3	55.4	69.8	50.2	باقي الضفة الغربية
12.5	9.4	20.1	11.9	محافظة القدس
41.1	35.1	10.1	37.9	قطاع غزة
22.5	39.7	14.4	24.8	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية				
52.9	61.2	47.2	39.0	شمال الضفة الغربية
18.5	9.7	20.0	19.4	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
28.6	29.1	32.8	41.6	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني				
59.2	62.0	52.0	55.7	حضر
23.4	23.9	37.7	27.1	ريف
17.4	14.1	10.3	17.2	مخيم
الجنس				
48.1	51.2	48.3	51.3	ذكر
51.9	48.8	51.7	48.7	أنثى
الفئات العمرية				
1.4	2.4	2.2	5.2	18 سنة فأقل
26.1	28.8	25.6	25.6	25-19
28.1	29.6	26.2	27.9	35-26
19.5	18.7	22.6	19.6	45-36
12.0	8.6	13.6	12.2	55-46
7.3	5.7	5.8	5.5	65-56
5.5	6.1	3.9	3.9	فما فوق
المستوى التعليمي				
15.0	19.9	19.8	19.5	ابتدائي فأقل



التجهيزات والقيم المفترضة	الثقة بالأشخاص والمؤسسات	شبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الخبرة العملية	
23.4	22.5	24.9	22.6	إعدادي
30.8	28.9	31.3	33.5	ثانوي
9.3	7.9	7.8	8.8	دبلوم متوسط
20.4	19.4	15.9	13.5	بكالوريوس
0.5	0.3	0.3	0.8	دبلوم عالي
0.5	0.8	0.0	1.3	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب الحالة الزوجية				
31.8	27.9	31.8	31.4	أعزب
62.4	65.2	60.3	62.3	متزوج
1.8	1.6	0.6	1.5	مطلق
3.8	4.9	7.3	4.6	أرمل
0.2	0.3	0.0	0.3	منفصل



جدول 30 (تابع): نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية حسب بعض المتغيرات المختارة

التجهيز والقيم المشتركة	الثقة بالأشخاص والمؤسسات	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	المتغيرات
				الحالة العملية
21.4	15.4	11.0	14.9	موظف في القطاع الحكومي
6.7	7.6	9.8	8.7	موظف في القطاع الخاص
1.3	2.9	3.5	0.7	موظف في هيئة دولية / وكالة غوث
0.2	1.5	0.6	0.8	موظف في قطاع غير حكومي
3.4	6.1	7.2	4.8	صاحب عمل
4.7	4.5	8.4	9.3	يعمل لحسابه
1.9	0.6	0.9	1.5	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
2.8	3.3	4.3	4.4	يعمل في إسرائيل أو المستوطنات
14.9	12.6	9.2	10.7	عاطل عن العمل
11.5	13.0	12.4	14.6	طالب منخرغ للدراسة
30.4	31.5	32.3	28.4	متفرغ لأعمال المنزل
0.9	1.1	0.6	1.2	غير ذلك
				التأييد السياسي
9.1	4.7	6.1	3.1	يسار منظمة التحرير
26.5	29.5	24.6	31.7	فتح
11.5	14.1	11.7	15.8	حماس
1.8	2.1	1.1	2.1	الجهاد الإسلامي
1.4	1.2	1.7	1.6	تنظيمات سياسية أخرى
5.2	2.6	6.4	5.5	مستقل إسلامي
4.5	3.5	4.7	3.4	مستقل وطني
33.2	30.3	35.2	30.7	لا أحد من الفصائل
6.8	12.0	8.4	6.0	لا جواب

جدول 3.1: توزيع أفراد العينة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب عدد الجماعات التي هم أعضاء فيها والمناطق الجغرافية

المنطقة الجغرافية	المجموع	غير ذلك	ذلك	نسبة (على المائة)	نسبة (على المائة)	نسبة (على المائة)
جامعة واحدة	597 (100)	219(36.7)	308(51.8)	95 (30.8)	41 (13.3)	172 (55.8)
من جماعتين إلى ثلاث جماعات	(23.9)	(25.4)	23.2	(21.8)	(19.4)	(25.1)
أربع جماعات فاكثر	604 (100)	219 (36.3)	307(50.8)	104(33.9)	54 (17.6)	149(48.5)
غير ذلك *	(24.2)	(25.4)	23.1	(23.9)	(25.6)	(21.8)
المجموع	2500	863 (34.5)	1331(53.2)	436(32.8)	211(15.9)	684 (51.4)
	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)

غير ذلك يشمل الذين ليسوا أعضاء والذين لا ينطبق عليهم المسؤول والغير متوف لدتهم أو لا يوجد لديهم جواب على السؤال.

* الأرقام الواردة بين قوسين تمثل نسباً مئوية.



ملحق رقم (2): منهجية تصميم عينة المسح

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الأفراد الفلسطينيين من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر والمقيمين مع أسرهم بطريقة اعتيادية في كافة الأراضي الفلسطينية، والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.

إطار المعاينة:

يتكون إطار المعاينة من مناطق العد التي تم تحديدها في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العام 1997. وت تكون منطقة العد من مجموعة من المساكن التي تعيش فيها الأسر. وقد تم استخدام مناطق العد كوحدات معاينة أولية.

تصميم العينة:

تم اختيار عينة طبقية عشوائية منتظمة ذات مرحلتين: المرحلة الأولى وتم فيها اختيار 275 منطقة عد، والمرحلة الثانية شملت اختيار 12 أسرة من بداية منطقة العد.

الطبقات:

تم تقسيم المجتمع إلى طبقات جزئية تشكل مجتمعات جزئية متجانسة بالنسبة للمؤشرات التي سيتم دراستها. وقد تم اختيار الطبقات كالتالي:

- ❖ المناطق: تم تقسيم المناطق إلى شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية، وسط الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس (J1).
- ❖ نوع التجمع السكاني: تم تقسيم كل محافظة إلى ثلاثة أنواع تجمع وهي المناطق الحضرية، مناطق الريف، مخيمات اللاجئين.



حجم العينة:

تم تقدير حجم العينة على المستوى الوطني لتشمل 3300 أسرة، في كافة الأراضي الفلسطينية.

مستوى نشر البيانات:

يتم نشر البيانات على المستويات التالية:

- ❖ المنطقة (شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس (J1)).
- ❖ نوع التجمع (حضر، ريف، مخيم).

الأوزان:

الوزن هو مقلوب احتمال الاختيار.

تم تعديل الأوزان لمعالجة حالات عدم الاستجابة. وقد تم تعديل الأوزان حسب المنطقة، الجنس، الفئات العمرية. حيث



ملحق رقم (3): استماراة مسح رأس المال الاجتماعي

(a) بيانات تعريفية	
(تستوفى من الباحث)	رقم الاستماراة المتسلسل في منطقة العد _____
(تستوفى من قبل مدخل البيانات)	رقم الاستماراة المتسلسل _____
_____	المحافظة _____
_____	النجم السكاني _____
_____	رقم منطقة العد _____
_____	اسم الباحث ورقمه _____
_____	اسم مدخل البيانات ورقمه _____

البعد الأول: المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية

في المؤسسات التالية، هل أنت:		Q1
<input type="checkbox"/>	1. النادي الرياضية واماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكل الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)	1. عضو نشيط
<input type="checkbox"/>	2. الجمعيات الثقافية	2. عضو غير نشيط (عضو ولكن لا
<input type="checkbox"/>	3. الأحزاب والتنظيمات السياسية	شارك في انشطتها)
<input type="checkbox"/>	4. المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)	3. ليس عضو
<input type="checkbox"/>	5. الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس/ (المشاركة في الشعائر الدينية)	88. لا ينطبق
<input type="checkbox"/>	6. جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية	89. غير متوفّر
<input type="checkbox"/>	7. جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)	99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	8. النقابات العمالية المهنية (غرف تجارية، او صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)	
<input type="checkbox"/>	9. جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ	
<input type="checkbox"/>	10. حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقلاب، الدفاع عن المرأة، المعاقين)	
<input type="checkbox"/>	11. مجموعات افتراضية على الانترنت	
<input type="checkbox"/>	12. مجموعات ضغط	
<input type="checkbox"/>	13. مجموعات أخرى/ حدد:.....	



<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. جيدة جدا 2. جيدة نوعا ما 3. سيئة نوعا ما 4. سيئة جدا 88. لا ينطبق (لا أعمل) 99. لا جواب	كيف تقيم/ي علاقتك بمعظم زملائك في العمل	Q2
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 88. لا جواب	هل كنت مسجل/ة في سجل الانتخابات	Q3
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 88. لا ينطبق 99. لا جواب	هل شاركت بالتصويت في الانتخابات التشريعية الأخيرة للباحث: إذا كانت الإجابة في سؤال Q3 البند 1، غير ذلك سجل 88	Q4
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. موقف سياسي 2. عدم القناعة بالعملية الانتخابية 3. ظروف طارئة (الوجود خارج البلاد أثناء تلك الفترة، المرض، الخ) 4. أسباب أخرى/ حدد:..... 88. لا ينطبق 99. لا جواب	ما هو السبب الرئيسي لعدم المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة للباحث: إذا كانت الإجابة في سؤال Q4 البند 2، غير ذلك سجل 88	Q5
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	خلال الشهور 12 الماضية، هل قمت بتوزيع منشورات سياسية (سواء كانت عبر الإنترن特، البريد الإلكتروني، الجوال، أو بدويا)	Q6
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	خلال الشهور 12 الماضية، هل حضرت اجتماعات/ندوات سياسية	Q7
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	خلال الشهور 12 الماضية، هل شاركت في مظاهرات أو مسيرات سياسية أو غيرها	Q8

البعد الثاني: الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترن特 أو غيرها 2. زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترن特 أو غيرها 3. زيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترن特 أو غيرها 4. الاتصال مع الأهل في الخارج سواء على الهاتف أو الانترن特 أو غيرها 5. الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترن特 أو غيرها 6. دعوة الأصدقاء لزيارتكم في البيت 7. دعوة الجيران لزيارتكم في البيت	بالنسبة لأنشطة التالية ، هل يمكن أن تذكر/ي إن كنت تقم/ي بها هذا النشاط: 1. مرة في الأسبوع 2. مرة أو مرتين في الشهر 3. بعض مرات في السنة 4. لا أقوم بذلك بالمرة 88. لا ينطبق 99. لا جواب	Q9
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	هل يوجد ديوان للعشيرة (الحملة، العيلة بالمعنى الواسع) التي تنتمي إليها	Q10

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	خلال 12 شهراً الأخيرة، هل شاركت في أية أنشطة أو فعاليات دعوت إليها أو استوحيتها العشيرة (الحملة، العيلة)	Q11
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	إذا كانت الإجابة سؤال Q11 بنعم، ما هي طبيعة هذا النشاط ومدى تكراره	Q12
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. ذات طبيعة سياسية (انتخابات محلية)	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. ذات طبيعة خدمانية (مناقشة قضية تخص البلدية، خدمة عامة، الخ)	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. ذات طبيعة اقتصادية (صندوق توفير العائلة، الخ)	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. ذات طبيعة اجتماعية (حل خلافات بين أفراد الحملة، تهنئة بزواج، مناسبة دينية، الخ)	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	هل أنت عضو في تجمع لأبناء بلدك الأصلية	Q13
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	للباحث: إذا كان الإجابة في سؤال Q13 بنعم، هل كنت تشارك في اجتماعات هذا التجمع خلال الستة أشهر الماضية	Q14
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	ما هو عدد أصدقائك الحميمين (المقربين)	Q15
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	هل لك أصدقاء من انتتماءات سياسية أو حزبية مختلفة	Q16

البعد الثالث: الثقة

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	بصفة عامة، هل تستطيع القول	Q17
		1. يمكن الثقة بالناس بصفة عامة 2. يجب أن تكون حذراً عند التعامل مع الناس 99. لا اعرف/ لا جواب	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	ما مدى ثقتك بالجهات/ الأشخاص التالية:	Q18
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. أفراد العشيرة (الحملة، العائلة بالمفهوم الموسع) 2. الجيران 3. الأشخاص الذين تتعامل معهم 4. رجال الدين 5. رجال السياسة	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	ما مدى ثقتك بالمؤسسات التالية:	Q19
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. الحكومة الراهنة 2. الأحزاب السياسية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. ثقة كبيرة 2. ثقة متوسطة 3. ثقة قليلة 4. لا توجد ثقة بالمرة 99. لا ينطبق 88. لا جواب	



	3. البلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية	3. نفحة قليلة
	4. المجلس التشريعي	4. لا توجد نفحة بالمرة
	5. مؤسسات السلطة	88. لا ينطبق
	6. مؤسسة الرئاسة	99. لا جواب
	7. النظام القضائي	
	8. الشرطة	
	9. المؤسسات الدينية	
	10. الصحافة المحلية	
	11. التلفزيون المحلي	
	12. الفضائيات غير المحلية	
	13. المنظمات غير الحكومية	
	14. النقابات	
	15. النظام التعليمي (المدارس والجامعات)	
	16. الشركات الفلسطينية الكبرى	
	17. المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة	
	18. المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة (البنك الدولي، صندوق النقد)	
	19. الدول المانحة	

البعد الرابع: التوجهات والقيم المشتركة

		خلال الشهور 12 الماضية، هل قمت بعمل 1. نعم . 2. لا	99. لا جواب	Q20 تطوعي	
		خلال الشهور 12 الماضية، هل تبرعت بنقود 1. نعم . 2. لا	99. لا جواب	Q21 لو مواد عينية لأعمال خيرية	
		ما أهمية الأهداف التالية بالنسبة لك:			
		1. تحسين الوضع الاقتصادي لك أو لأفراد أسرتك	1. بالغة الأهمية	2. مهمة نوعاً ما	Q22
		2. التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة	3. غير مهمة	99. لا جواب	
		3. محاربة الفساد والمحسوبيّة			
		4. تحقيق الأمن والأمان للمواطن			
		5. سيادة القانون			
		6. بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية			
		7. محاربة الفقر والبطالة			
		8. المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات			

		باعتقادك، هل يمكن تبرير التصرفات التالية من قبل الآخرين:	Q23
	1. الغياب عن العمل بدون سبب معقول	1. يمكن تبريرها	
	2. التهرب من دفع الضرائب	2. يمكن تبريرها أحيانا	
	3. الحصول على رشوة في مجال العمل	3. لا يمكن تبريرها بالمرة	99. لا جواب
	4. عدم المشاركة في الانتخابات		
	5. عدم التقيد بقوانين المرور		
	6. شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)		
	7. شخص يجد محفظة نقود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		
	1. نفقة عالية 2. نفقة متوسطة 3. نفقة متدنية 4. نفقة معدومة 99. لا جواب	ما مدى ثقتك في المستقبل	Q24
	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	خلال الشهور 12 الماضية، هل فكرت في الهجرة للخارج	Q25
	1. أسباب اقتصادية 2. أسباب سياسية 3. عدم توفر الأمان والأمان 4. أسباب اجتماعية 5. أسباب أخرى/ حدد:.....	إذا كانت الإجابة في سؤال Q25 بنعم، ما هي الأسباب	Q26
	1. نعم 2. لا 99. لا جواب		

	معلومات شخصية		
	ما معدل عدد الساعات التي تستخدم بها الإنترن特 أسبوعيا	Q27	
	1. أكثر من 20 ساعة 2. من 11-20 ساعة 3. من 6-10 ساعات 4. من 1-5 ساعات 5. أقل من ساعة 88. لا استخدم الإنترن特		
	ما هي الأسباب الرئيسية لاستخدامك الإنترنط	Q28	
	1. للحصول على معلومات مفيدة لعملني / أبحاثي 2. للبحث عن مجالات عمل جديدة 3. للاتصال مع الأصدقاء والأقارب 4. لبناء علاقات جديدة مع أشخاص لا أعرفهم 5. لإنجاز أعمالني أو جزء منها 6. للتسلية 7. أغراض أخرى/ حدد:.....	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	
	رتب/ي الأبعاد/المؤشرات التالية حسب أهميتها للمجتمع الفلسطيني:	Q29	
	1. المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية 2. الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي		



		3. الثقة بالأشخاص والمؤسسات	4. الأقل أهمية	
		4. التوجهات والقيم المشتركة		
		سنة _____	العمر بالسنوات الكاملة	Q30
		1. نكر 2. انتهى	جنس المبحوث (يعاً من قبل الباحث)	Q31
		1. لاجئ 2. غير لاجئ	حالة اللجوء	Q32
		1. مسلم 2. مسيحي 3. ديانة أخرى 99. لا جواب	ديانة المبحوث	Q33
		1. أعزب/عزباء 2. متزوج/متزوجة 3. مطلق/مطلقة 4. أرمل / ارملة 5. منفصل / منفصلة 99. لا جواب	الحالة الزوجية للمبحوث	Q34
		1. أمي أو مم 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي 5. دبلوم متوسط 6. بكالوريوس 7. دبلوم عالي 8. ماجستير فأعلى	ما هو مؤهلك العلمي؟ (يتم ذكر الإجابة)	Q35
		1. موظف حكومي 2. موظف في القطاع الخاص 3. موظف في هيئة دولية/وكالة غوث 4. موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO) 5. صاحب عمل 6. يعمل لحسابه 7. يعمل لدى الأسرة بدون أجر 8. يعمل في إسرائيل/المستوطنات 9. متعطل سبق له العمل 10. متعطل لم يسبق له العمل 11. لا يعمل ولا يبحث عن عمل 12. لا يعمل ولا يبحث عن عمل بسبب الأساس 13. متفرغ لأعمال المنزل 14. طالب متفرغ للدراسة 15. عاجز عن العمل (كبر السن، المرض) 16. أخرى/ حدد:.....	ما هي الحالة العملية لك؟	Q36
		1. فتح 2. جبهة شعبية 3. جبهةديمقراطية 4. فدا 5. حزب الشعب 6. حماس 7. الجهاد الإسلامي 8. جبهة النضال الشعبي 9. جبهة التحرير العربية 10. جبهة التحرير الفلسطينية 11. الجبهة العربية الفلسطينية 12. المبادرة الوطنية الفلسطينية 13. لا أحد من الفصائل/الأحزاب المذكورين 14. مستقل وطني 15. مستقل إسلامي 99. لا جواب 16..آخر (حدد)	أي من التنظيمات السياسية تؤيد/ي؟ بالأحرى، أنت أقرب على أي من التنظيمات من حيث الاهتمام السياسي؟	Q37

The only categories which were generally well trusted overall were religious and educational institutions and local press and TV. Additionally, a limited amount of trust was expressed for the judiciary and the police. As with other indicators there were differences across a number of demographic variables, but the problem we are left with is how to relate trust to social capital as a whole. Which kind of trust is most important? How do we square low levels of trust in individuals and institutions with high levels of participation in voluntary work and charitable activities, which should indicate an abundance of social capital?

18. A high percentage of respondents indicated that they valued the importance of democracy, combating corruption, establishing the rule of law, improving the economic situation, and confronting poverty and unemployment. If prioritising such issues is an indicator of possessing social capital, it exists in abundance in the West Bank and Gaza Strip. However, very few agreed with the option that reducing gender inequality was important. Shared values may be a useful proxy for social capital, but not necessarily for social development.
19. Asked whether certain negative behaviours (such as buying stolen goods or taking a bribe) could ever be justified, the majority respondents were united in condemning them. However, discrepancies arose along demographic lines, particularly between Jerusalem and the rest of the West Bank, as to what degree of law-breaking was acceptable.
20. The majority of the sample said they had limited or no confidence about the future, but significant regional differences emerged. Jerusalemites had more confidence than their compatriots in the West Bank, but the most pessimistic outlook was from Gazans, reflecting the gloomy political horizon in the foreseeable future.
21. One in eight Jerusalemites, one in five West Bankers and one in three Gazans said that they had thought about emigrating during the previous year. Twice as many males as females admitted this, and inhabitants of refugee camps, holders of university degrees, and under-19 year-olds were also among the most likely categories of Palestinians to have considered leaving. This is testament to the poor prospects of economic growth and employment in the Occupied Territory, but also shows the importance of examining social capital in conjunction with a full picture of the prevailing social, cultural and economic conditions.

40% of urbanites said the same. This relative lack of close friends indicates the importance instead of kinship and neighbourly ties, collegiality and inherited affiliations.

Interestingly, over half of friendships transcend factional affiliations. This is more predominant in villages than towns, among males than females, and among the better educated.

16. More than three quarters of the sample in the West Bank and a higher proportion in Jerusalem stated that one should not trust other people in general. Contrary to expectations, trust in others was highest in towns, followed by the countryside and the camps. Businessmen had the highest level of trust in others than other workers, and among them entrepreneurs with their own enterprises were the most trusting.

The survey indicated varying levels of trust in clan members, neighbours, and religious and political leaders. In camps, trust in the clan was highest and politicians the least. Trust in religious leaders, politicians and work colleagues falls as the education level of respondents rises.

17. The survey revealed low levels of trust in the Hamas/Fateh national unity government in power during the period when the study was conducted. The mistrust peaked in the centre of the West Bank, and was lowest in rural areas. Businessmen and the self-employed, together with unemployed people, had the lowest levels of trust of all employment categories.

The lack of trust extended to other bodies and political factions. A higher percentage of respondents expressed 'no trust whatsoever' in local councils, popular camp committees, the Palestinian Legislative Council, the PA, the Presidency, the judicial system and the police than said they trusted them highly. NGOs and trade unions were generally not trusted either, particularly in the West Bank and in urban areas, and big companies, donor countries and international organisations not related to the UN fared no better. Meanwhile, the survey revealed a discrepancy between those who have great trust in UN bodies and those who have none at all, with the former concentrated in refugee camps, probably because of the work of UNRWA.

frequently (on average more than once a week), with the most visits made in rural areas and in the centre of the West Bank.

12. One quarter of West Bankers invite their friends to visit at least once a week, and although the pattern is more prevalent in the centre than the north or south, in Jerusalem the figure is less than a fifth.
13. The survey revealed that the majority of Palestinians have relatives abroad, and two-fifths maintain regular contact by phone or email at least once a month. Most of those doing so live in urban areas and in the centre of the West Bank, and people under 19, males and students are at the forefront. The dispersal of Palestinians all over the world has to do with displacement, exile and ongoing emigration. If proper conditions are secured, this could be a useful resource for economic and cultural development.
14. More than half of the participants in the WBGS are part of clans with *Diwans* to celebrate social events. Regionally, Gaza is in the lead, while residents of urban areas use *Diwans* more than village and camp dwellers. This latter fact may be because villages and refugee camps use private residences to bring together family members, rather than official *Diwans*. Two-fifths of the participants had engaged in clan-related activities during the year, including those with high levels of education. *Diwans* were used mainly by males, and more for social events than economic or political activities.

Clan ties are a component of social capital which varies from one individual to another, depending on geographic location, residence type, gender and education level. However, involvement in clan activity – which could be considered a heritable form of social capital – is not necessarily the type of social capital which can be seen as a development indicator, since recourse to tribal customs is not always compatible with building a society based on citizenship and the rule of law. Nevertheless, engagement in indigenous associations – often groups living in exile from towns and villages destroyed or uprooted with the creation of Israel – is an adaptation of social capital to preserve political rights and collective memory.

15. Three quarters of the participants in the sample mentioned having between one and five intimate friends, while one third had only one or two. It is striking that more than half of the rural participants said they had no friends or just one or two, while 45% of camp-dwellers and

neighbourhood committees, internet groups, pressure groups, environmental bodies and international cooperation activities.

6. Many of the respondents were actively engaged in civil, political and cultural organisations. The highest proportion belonging to various societies and associations was found in Jerusalem, followed by the centre of the remaining West Bank, the north, the south, and the Gaza Strip. This is in inverse relation to poverty levels.
7. The survey revealed a high level of participation in the 2006 PLC elections. However, this is not necessarily a good proxy for high levels of social capital, as it may reflect more the extent to which Palestinian society had become politically polarised, and the dissatisfaction with previous governments. Certainly, it should be viewed in conjunction with the generally low levels of trust expressed for political and PA institutions.
8. The level of disseminating political literature and participating in political meetings, led by the central West Bank and followed by the north, the south and then Jerusalem, was minimal. Rural areas did more than towns or camps, and young males did more than other members of the population.
9. High levels of involvement in political rallies and demonstrations throughout the year that preceded the survey reflects the level of politicisation of Palestinian society. Again, young males took the lead, but interestingly rural areas participated more than towns and refugee camps. This reflects the fact that they are worst affected by the erection of the Separation Wall, ongoing settlement activities and land confiscation.
10. A very high percentage of employed respondents indicated that their working relationships were quite good. However, given the high levels of unemployment and low levels of labour-force participation in Palestinian society, this indicator may not be a useful proxy for social capital.
11. The frequency of social communication through visits, phone and email contacts with relatives in the OPT was quite high, greatest of all in rural areas and among people under the age of nineteen. There was also a clear discrepancy between the sexes, with males making twice as many such contacts. Visits were also exchanged with neighbours

and above. However, one should be cautious about this result because of the relative scarcity of such highly-educated people in the sample.

- ❖ Regarding employment, the data revealed that those engaged by NGOs have the highest level of trust in both political institutions and local and international organisations, and also score highest in terms of social norms and attitudes. However, public-sector workers came top for social, civic and political participation, and for social networking, which meant that they also recorded the highest overall levels of social capital as measured by the combined index.

Together with the statistical analysis, the study derived the following conclusions from other individual aspects of the survey:

1. The presence of strong political networks with widespread membership was revealed, which contrasted with the much weaker networks related to civil society such as trade unions and community organisations. Likewise, the study revealed the importance of religious ties compared to membership of charitable or other associations.
2. There are discrepancies within the West Bank in the way that social capital is manifested through membership of different types of networks. The more affluent and better-connected central region sees more active membership in community and social organisations, as well as sports clubs, youth associations, internet networks and trade unions. Likewise, politically-active people were more concentrated in this region, probably due to the presence of the main governmental and political institutions in the Ramallah / Al-Bireh area. However, engagement with religious organisations was lowest in the centre, while the southern governorates took the lead in this respect.
3. The level and type of social capital varies across rural, urban and refugee-camp settings. Urban dwellers are more active when it comes to membership of charitable associations and virtual networks, while rural people are more likely to participate in informal social networks.
4. Social capital indicators clearly vary across gender lines, with male participation notably ahead in terms of civic, political and social networks.
5. Social engagement varies according to age, with the young tending to be more involved in clubs, political factions, charitable associations,



Gazans were found to have the greatest trust in local and international organizations and also the strongest adherence to behavioural and social norms, followed in both cases by West Bankers and Jerusalemites. Meanwhile, Jerusalem scored the highest in terms of social, civic and political participation, with Gaza and the West Bank following.

- ❖ Within the West Bank, the northern governorates were found to have the highest level of trust in political institutions, followed by the southern and then the central governorates. Meanwhile, the southern region scores highest in terms of participation and social norms and attitudes. There are no statistically-significant differences among the other three factors in the rest of the West Bank.
- ❖ People in rural areas have the most trust in political institutions but the least when it comes to local and international organisations. This situation is reversed in refugee camps. In terms of social, civic and political participation, camps lag behind urban and rural areas. Urban areas scored highest in the dimension of social norms and attitudes, followed by camp dwellers and people in rural areas. However, there was no significant discrepancy between the various population types in terms of behavioural values, and when it comes to the overall Social Capital Index, differences between various areas vanish.
- ❖ Regarding gender differences, the survey revealed that men scored higher than women on the overall Social Capital Index. Women averaged higher scores in terms of trust in political institutions and social norms and attitudes, but men came first in behavioural values, civic, social and political participation, and social networks. The level of trust in local and international organisations is similar for both genders.
- ❖ Regarding age, it was revealed that the elderly have most trust in political institutions, while the young have the highest level of confidence in local and international organisations. The level of political, social and civic participation declines with age, while involvement in informal social networks does the opposite. The highest values in the Social Capital Index were found among the 26-35 age-group, while those aged 66 and above scored the lowest.
- ❖ Education level was inversely correlated with trust in political institutions, with those possessing less than a medium diploma having the highest confidence and those with a university education the least. On the other hand, trust in local and international organisations was highest among the latter group. The overall level of social capital tends to increase until the level of the medium diploma and starts to decrease after that, reaching its lowest point with holders of Master's degrees

institutions and other individuals; and shared values and norms. The questionnaire also elicited personal and demographic information, and was administered to a representative sample of 2,500 Palestinian households in June and July 2007 by the Palestinian Central Bureau of Statistics. However, it should be noted that while the survey was carried out in full in the West Bank this was not possible in the Gaza Strip, where the political and security situation prevented completion of the task. Therefore, analysis of the data from Gaza could only be conducted at the level of the Strip's population as a whole, and not at the more detailed level of sub-groups defined by demographic characteristics.

Once the data was cleaned and entered into a database, the next step was to employ principal components analysis to factorise the main aspects of social capital in Palestine. A scree plot determined that six main elements could be identified from the responses (two more than were hypothesised), which can be summarised as follows: Trust in political institutions; Social, professional, civic and political participation; Behavioural values; Trust in local and international organisations; Participation in informal social networks and social support; and Social attitudes and norms. An index was calculated for each of the six dimensions through standardised forms with a zero mean and a standard deviation of one. The results were used to produce a general Social Capital Index in the West Bank and Gaza Strip through a weighted average of the multi-dimensional calculated values.

The values of the aforementioned six dimensions, as well as the overall Social Capital Index (SCI), were used to analyse and test statistical differences across socio-economic and demographic characteristics. The ensuing statistical analysis produced a number of interesting results, which can be summarised as follows:

- ◊ The overall Social Capital Index in the Gaza Strip is higher than the remaining West Bank¹, while the latter is higher than that of Jerusalem.
- ◊ Examining the six components of social capital across the three regions, the data reveals that the highest level of confidence in political institutions is found in the West Bank, followed by Jerusalem and then Gaza. Likewise, the West Bank scores the highest in terms of participation in informal social networks and activities, with Gaza and Jerusalem's position in second and third now reversed. In contrast,

¹ i.e. excluding East Jerusalem. Henceforth the term 'West Bank' will be used in this fashion.



Executive Summary

The objective of this study is to investigate the concept of social capital and its manifestation among Palestinians in the West Bank and Gaza Strip. It seeks to establish a framework that allows the various dimensions of social interaction and engagement to be measured, in order to design an index that reflects the multi-faceted nature of social capital in the Occupied Territory.

The term is not a new one, but it acquired increasing attention from the early 1990s as a result of its adoption by the World Bank and other institutions, which even viewed it, at times, as the 'missing link' in development. However, a review of the abundant material related to the concept reveals a number of problems, including the lack of a single accepted definition of social capital, its contested effects on economic and social indicators, and its opaque relationship with the more established notions of physical and human capital.

The complexity of the concept left its mark on attempts to measure it, with divergent notions of what constitutes social capital hampering efforts to adopt specific indicators to appraise it, or compare it between countries. Indeed, unlike physical or human capital, which have much more straightforward indicators to assess and compare, the manifestation of social capital must be examined through a choice of proxy indicators, whose appropriateness will vary between societies. Furthermore, many acknowledged dimensions of social capital – such as levels of trust in other people and institutions – are not easy to quantify. However, there have been a number of attempts to develop partial or comprehensive indicators to measure social capital, and the World Bank has played a leading role in such initiatives as part of its efforts to alleviate poverty and enhance development opportunities.

This study adopts the definition of the Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), which views social capital as a multidimensional concept reflecting social networks and the shared norms, values and understandings that facilitate cooperation within or between various groups. Based on this definition, but tailored to the specific Palestinian context, survey questions were designed to enquire into four principal dimensions of social capital: political, civic, and professional participation; informal networks and social engagement; trust in

Measuring Social Capital in the Palestinian Territories

This study was prepared by Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) research team, particularly by the following researchers:

Researchers: Dr. Mohamed Nasr, Director General (MAS).
Jamil Hilal, Research Fellow at MAS.

Research Assistants: Wajeeh Amer, MAS.
Yousef Adwan, MAS.

Statistical Treatment: Dr. Awad Mataria, Research Fellow at MAS

Reviewers: Majdi Al-Malki, Professor of Sociology at Bir Zeit University.
Basim Makhool, Professor of Economics at Al-Najah University.

Editorial Assistants: Abdel Ruhman Y. Abu Shamaleh (Arabic)
Simon Boas (English)

Layout: Lina Abdallah

Funding: This study was funded by **Arab Fund for Economic and Social Development.**

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Jerusalem and Ramallah

©2007 MAS



Measuring Social Capital In the Palestinian Territories

**Mohamed Nasr
Jamil Hilal**



Palestine Economic Policy Research Institute

مکتبہ اقتصادی سیاستی تحقیق اسلام

2007

The Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Founded in Jerusalem in 1994 as a registered non-profit organization to contribute to the policy-making process by conducting economic and social policy research. MAS is governed by a Board of Trustees consisting of prominent academics, businessmen and distinguished personalities from Palestine and the Arab Countries.

Mission

MAS is dedicated to producing sound and innovative policy research, relevant to economic and social development in Palestine, with the aim of assisting policy-makers and fostering public participation in the formulation of economic and social policies.

Strategic Objectives

- ◆ Promoting knowledge-based policy formulation by conducting economic and social policy research in accordance with the expressed priorities and needs of decision-makers.
- ◆ Evaluating economic and social policies and their impact at different levels for correction and review of existing policies.
- ◆ Providing a forum for free, open and democratic public debate among all stakeholders on the socio-economic policy-making process.
- ◆ Disseminating up-to-date socio-economic information and research results.
- ◆ Providing technical support and expert advice to PNA bodies, the private sector, and NGOs to enhance their engagement and participation in policy formulation.
- ◆ Strengthening economic and social policy research capabilities and resources in Palestine.

Board of Trustees

Ismail Al-Zabri (Chairman), Heba Handoussa, Muneeb Masri, Rima Khalaf, Salam Fayad, Samer Khouri (Treasurer), Nabeel Kadoumi, George Abed, Ghania Malhis, Raja Khalidi, Mohamed Nasr (Director General).

BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY



58312

Copyright © 2007 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Tel: ++972-2-2987053/4, Fax: ++972-2-2987055, e-mail: info@pal-econ.org

Web Site : <http://www.pal-econ.org>

Measuring Social Capital In the Palestinian Territories

**Mohamed Nasr
Jamil Hilal**



PALESTINE ECONOMIC POLICY RESEARCH INSTITUTE

2007